أرشيف المغرب

العدد 2019/4

« ليست مسألة الأرشيف متعلقة بالماضي فحسب [...] إنها أيضا مسألة المستقبل، مسألة المستقبل بالتأكيد، مسألة جواب ووعد وشعور بمسؤولية بناء الغد » جاك ديريدا



ملف العدد

الحضور المسيحي بالمغرب
العيش المشترك

منشورات أرشيف المغرب

قريبـــــا



بين أيدي الموظفين المكلفين بالأرشيف



أرشيف المغرب
ⵓⵔⵛⵉⴼ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Archives du Maroc

المدير المسؤول :
ذ. جامع بيضا

الإعداد والإنجاز :
منال بيشو
عادل شوراق
سناء إدريسي وكيلي
خالد عيش
حسن الغمائد
خليل الغالي
أحمد يوبي
هدى بويهي
يوسف بنجان

الإيداع القانوني :
2016PE0105

الرقم التسلسلي :
1271-2509

الإخراج الفني والطباعة :
دار أبي رقراق للطباعة والنشر

للاتصال:
5، شارع ابن بطوطة، أكدال -الرباط، ص.ب 764
(212) 05.37.77.66.85
(212) 05.37.68.35.45
secretariat@archivesdumaroc.ma
www.archivesdumaroc.ma
Archives du Maroc
Archives du Maroc

العدد 4-2019

الافتتاحية

02 جامع بيضا، مدير أرشيف المغرب

تظاهرات ومستجدات



04 أهم التظاهرات والمستجدات



16 نص مداخلة السيد هلالي العربي
(بمناسبة ندوة المجتمع المدني والأرشيف)

الأرشفة علم ومهنة

22 التقرير السنوي المرفوع إلى رئيس الحكومة برسم 2018

28 مؤسسة أرشيف المغرب: أية استراتيجية ؟
(جامع بيضا)

34 الأرشيف والذاكرة: أية علاقة؟
(خالد عيش)

42 مخالفات «قانون الأرشيف»: أي دور للشرطة القضائية؟
(عزيز لعويسي)

ملف العدد

الحضور المسيحي بالمغرب العيش المشترك



50 أمان وتوقير واحترام

54 حقوق وحريات

70 الحياة الاجتماعية

78 المغرب والفاتيكان: روابط متينة متجددة

الآراء الواردة في بعض المقالات لا تعكس بالضرورة وجهات نظر مؤسسة أرشيف المغرب.



جامع بيضا، مدير أرشيف المغرب

يسعدنا أن نقدم لقرائنا العدد الرابع من مجلة " أرشيف المغرب". وسيجدون فيه فقرتهم المعتادة بعنوان "الأرشفة علم ومهنة" التي تتضمن، ضمن مقالات أخرى مفيدة، نص محاضرة سبق للأمير الكاميروني كوما ندومبي الثالث أن ألقاها في ياوندي، يوم 27 نونبر 2018، بمناسبة الاجتماع السنوي للمجلس الدولي للأرشيف . وإننا لنشكر جزيل الشكر صديقنا الكاميروني على قبوله إعادة نشر خطابه هذا المفعم بالروح الأفريقانية المشبعة بالحكمة.

ويمكن أيضًا للقراء الاطلاع في فقرة " تظاهرات ومستجدات" على جملة من أهم الأنشطة التي ميزت أجندة مؤسسة أرشيف المغرب خلال العام 2019، بما في ذلك المعرض الرائع المخصص "للحضور المسيحي في المغرب: العيش المشترك" والذي تزامن مع زيارة البابا فرانسيس للمغرب، بدعوة من جلالة الملك محمد السادس. وقد عرف هذا المعرض نجاحا باهرا تجاوزت أصداؤه الحدود الوطنية. ولهذا، فليس من قبيل الصدفة اختيار الموضوع ذاته لملف هذا العدد من المجلة؛ ونروم من ذلك نشر رسالة العيش المشترك على نطاق أوسع، إذ لا تزال هناك حاجة ماسة إليها. وبذلك يؤدي الأرشيف مهمته التربوية والتحسيسية.

ومن بين أهم الأحداث التي عرفتها المؤسسة سنة 2019، اجتماع المجلس الوطني للأرشيف، وذلك لأول مرة. وتجدر الإشارة إلى كون إحداث هذه الهيئة الاستشارية جاء بناءً على مبادرتنا، وذلك بغية أن نجد فيها دعما لمؤسسة أرشيف المغرب من خلال اقتراحها لتدابير كفيلة بتعزيز الاستراتيجية الوطنية في حقل الأرشيف. وهذا الدعم يكتسي صبغة حيوية كلما تعلق الأمر بمعالجة قضايا أرشيفية ذات طابع عرضاني، أي تلك التي تهم أكثر من قطاع حكومي.

شكل اجتماع 4 دجنبر 2019، برئاسة السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، مناسبة لجعل المجلس المذكور يطلع على موجز تاريخي عن إحداث مؤسسة أرشيف المغرب، وإنجازاتها منذ 2011، وأبرز توجهاتها في تفعيل المهام الموكلة إليها. وفي هذا العرض، لم تفتنا فرصة التأكيد على الضرورة الملحة لبناء مقر لمؤسسة المغرب، يتجسد فيه احترام المعايير الدولية في مجال جمع الأرشيف وحفظه وإتاحته وتثمينه ؛ مع ما يعني ذلك من توفير البنايات الكافية والتجهيزات الحديثة والموظفين المؤهلين.

فعلاقة بهذا المشروع، سبق أن اقتنينا ، بعد جهد جهيد، وعاء عقاريا من أربعة هكتارات، كما تم إنجاز البرنامج التمهيدي والدراسات الفنية الضرورية . فمثل هذا المشروع ليس ترفا ؛ إنه مهيكل وجدير بمؤسسة عمومية تتمتع بالصفة الاستراتيجية. وكل تردد أو تأخير في إنجازه سيترتب عنه لا محالة تعطيل عدد من مقتضيات القانون 69/99 المتعلق بالأرشيف، وكذا المرسوم الصادر بتنفيذه. وهذا أمر نفضل استبعاده بطبيعة الحال، لأنه يتناقض مع الغرض من إحداث مؤسسة أرشيف المغرب، كما أنه سيعرقل بالتأكيد تنفيذ استراتيجية وطنية للأرشيف.

تظاهرات ومستجدات

انعقاد المجلس الإداري السنوي لمؤسسة أرشيف المغرب

طبقا للمادة 30 من القانون رقم 99-69 المتعلق بالأرشيف، انعقد يوم الأربعاء 26 دجنبر 2018، اجتماع المجلس الإداري لمؤسسة أرشيف المغرب بمقر هذه الأخيرة بحضور غالبية أعضائه. وقد تمحورت أشغال هذه الدورة حول النقط الآتية المدرجة في جدول الأعمال المعروض على أنظار أعضاء المجلس للمناقشة والمصادقة:

- كلمة افتتاحية للسيد وزير الثقافة والاتصال، رئيس المجلس الإداري؛
- تقديم السيد مدير "**أرشيف المغرب**" لتقرير عن أنشطة المؤسسة خلال سنة 2018 وبرنامج عملها برسم سنوات 2019 - 2021؛
- مناقشة حصيلة المؤسسة خلال السنة المالية 2018 ومشروع ميزانيتها برسم سنة 2019؛
- المصادقة على التقرير السنوي للمؤسسة بشقيه الأدبي والمالي؛
- تدارس النقاط الواردة في برنامج عمل المؤسسة والمصادقة عليها؛
- مناقشة التوصيات المقترحة والمصادقة عليها.



في كلمته الافتتاحية لأشغال هذا المجلس، أكد السيد محمد الأعرج، وزير الثقافة والاتصال ورئيس المجلس الإداري، أن لمؤسسة أرشيف المغرب مكانة متميزة، بالنظر إلى صلاحياتها ومهامها والاختصاصات الموكولة إليها لتدبير الأرشيف كقطاع استراتيجي.

وبعد تقديم جدول أعمال هذا الاجتماع، أعطى السيد رئيس المجلس الإداري الكلمة للسيد محمد بنعبد القادر، وزير إصلاح الادارة والوظيفة العمومية الذي نوه في مستهل حديثه بالمجهودات الكبرى التي تبذلها المؤسسة لحفظ وتثمين أحد الكنوز التي تزخر بها بلادنا والمتمثل في الرصيد الوثائقي للمملكة المغربية، مهنئا المؤسسة ومديرها على الاستمرار في رفع التحديات المطروحة من أجل الانخراط بقوة في مسار تنمية بلادنا وبلوغ الأهداف المنشودة من وراء إحداث أرشيف المغرب، وهي صيانة التراث الأرشيفي الوطني وحفظه وتنظيمه وتيسير الاطلاع عليه لأغراض إدارية وعلمية واجتماعية وثقافية.

كما أوضح السيد الوزير أن هذا الاجتماع ليس لتقييم حصيلة المؤسسة وبرنامج عملها وحسب، بل هو مناسبة له ولجميع المعنيين والمتدخلين للاستمرار في دعمها ومواكبتها للاضطلاع بدورها على أحسن وجه. واعتبر السيد محمد بن عبد القادر أن وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية من القطاعات المعنية بشكل مباشر بمهام واختصاصات أرشيف المغرب.

وقد نوه السيد الوزير بانخراط المؤسسة في ورش خطة العمل الوطنية من أجل الحكومة المنفتحة والتزامها ،كعضو في قيادة اللجنة الوطنية بالمحور المتعلق بإحداث البنيات الإدارية المكلفة بالأرشيف وتكوين المكونين في مجال الأرشيف لفائدة الإدارات العمومية، معتبرا أن

تصنيف المؤسسة مؤسسة عمومية استراتيجية تلعب دورا هاما في المحافظة على الأرشيف الوطني ومعالجته واستغلاله، هو ترجمة فعلية وملموسة لأجرأة المقتضيات الدستورية المتعلقة بتكريس حق المواطنين في الحصول على المعلومات كأساس لتحقيق مبادئ الانفتاح والشفافية والحكامة، ورافعة قوية للبحث العلمي وتطويره، مع ما يفرضه ذلك من تحديات لمواكبة الورش الوطني الكبير المرتبط بالتحولات الرقمية التي تعرفها الإدارة المغربية.

وفي سياق متصل، ذكر السيد وزير الثقافة والاتصال ورئيس المجلس الإداري، بمكانة "**أرشيف المغرب**" كمؤسسة استراتيجية معبرا عن اعتزازه بها كمركز خبرة وطني في تدبير الأرشيف ومنوها بإنجازات مديرها وأطرها.

إثر ذلك، قدم السيد جامع بيضا، مدير أرشيف المغرب، ملخصا عن حصيلة عمل المؤسسة برسم سنة2018، استهله بالتذكير بالموارد المالية المخصصة للمؤسسة برسم سنة 2018 والبالغ مجموعها 20096645.33 درهما منها 10478470.83 خاصة بالاستغلال و9618174.50 درهما مخصصة للاستثمار. فبفضل هذه الاعتمادات، استطاعت المؤسسة تحقيق المشاريع التالية التي أنجز بعضها والبعض الآخر في طور الإنجاز:

- إنجاز دراسة حول البرمجة الهندسية والتقنية للمقر الجديد لأرشيف المغرب والتي استغرقت حوالي 7 أشهر، إلى جانب الدراسات الجيوتقنية الخاصة بالبقعة الأرضية المخصصة لبناء هذا المقر بقطب تيكنوبوليس.
- اقتناء ووضع منصة للتدبير الإلكتروني للوثائق والمراسلات (GED) لمواكبة التزايد الكمي للوثائق والمعلومات.
- اقتناء اللوازم الخاصة بالمعالجة والحفظ الوقائي للأرشيف.
- صيانة التجهيزات والبرمجيات المعلوماتية بأرشيف المغرب حيث تم إبرام صفقتين مع شركتين متخصصتين في هذا المجال.
- طبع الدليل المرجعي لتدبير الأرشيف العمومي، وكتاب يضم القوانين المتعلقة بالأرشيف ببلادنا، فضلا عن بعض المنشورات ذات الصلة بمهام واختصاصات المؤسسة.
- تجهيز المؤسسة بمعدات وتجهيزات معلوماتية وأثاث مكاتب جديدة لتلبية حاجياتها.
- اقتناء وتشغيل برمجية خاصة بالمحاسبة العامة.
- بالإضافة إلى هذه المشاريع تم تمويل عدد من الأنشطة الهادفة إلى تثمين الأرشيف والنهوض به، وبعض العمليات المرتبطة باستمرار عمل مصالح المؤسسة ومرافقها وتحسين خدماتها من ميزانية الاستغلال.

أما فيما يخص الموارد البشرية، فقد أبرز السيد المدير أن الميزانية المصادق عليها برسم هذه السنة لم تتضمن أية مناصب جديدة، لذلك تم الاكتفاء باستغلال منصبين ماليين شاغرين بعد موافقة مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، لتوظيف مستخدمتين جديدتين في تخصص الأرشيف ليستقر عدد العاملين بمختلف مرافق المؤسسة في حدود 45 إطارا وعونا، مضيفا أن أغلب هؤلاء استفادوا، في إطار التكوين المستمر، من دورات تدريبية متخصصة داخل المغرب وخارجه.



ولتعزيز الترسانة القانونية في مجال تدبير الأرشيف، حظيت المؤسسة بتفاعل رئاسة الحكومة إيجابا بإصدار المنشور رقم 19/ 2018 بتاريخ 17 دجنبر 2018 المتعلق بتنفيذ المرسوم رقم 2.14.267 الصادر في 4 نونبر 2015 بتحديد

شروط وإجراءات تدبير وفرز وإتلاف الأرشيف العادي والوسيط وشروط وإجراءات تسليم الأرشيف النهائي، يحث فيه مختلف الإدارات العمومية على إعداد برامج لتدبير أرشيفها والتقيد بالمقتضيات التنظيمية التي تؤطرها.

أما فيما يتعلق بالمساعدة التقنية ومواكبة الإدارات والمؤسسات العمومية في تنظيم أرشيفاتها، فقد تمت مواصلة تقديم هذه المساعدة لعدد لا يستهان به من الهيئات العمومية (31)، كما تم توزيع الدليل المرجعي لإجراءات تدبير الأرشيف العمومي على القطاعات الحكومية. وتنكب مصالح المؤسسة حاليا على دراسة بعض المشاريع المعروضة عليها والخاصة بالجداول الزمنية لحفظ الوثائق. وقد بادرت المؤسسة خلال هذه السنة إلى إعداد جرد عام لآجال التقادم الواردة في بعض النصوص القانونية بغية تيسير إعداد تلك الجداول.

وبخصوص الحفظ الوقائي للأرشيف وصيانته، فقد واصلت المؤسسة معالجة الرصيد الوثائقي المحفوظ لديها والأرصدة العامة والخاصة التي تسلمتها من هيئات وطنية وأجنبية ومن خواص، كما تسلمت المؤسسة خلال هذه السنة الجزء المتبقي من أرشيف هيئة الإنصاف والمصالحة المسلم لها من قبل المجلس الوطني لحقوق الانسان وعددا من الأرشيفات الخاصة.

وقبل تقديم برنامج عمل "**أرشيف المغرب**" للسنوات الثلاث القادمة 2019 - 2021، استعرض السيد المدير الأنشطة والتظاهرات الإشعاعية التي شاركت فيها المؤسسة أو تلك التي ساهمت فيها على المستويين الوطني والدولي والتي استأثرت باهتمام وسائل الإعلام بمختلف تياراتها ومشاربها، علاوة على الزيارات التربوية والعلمية المنظمة لفائدة تلامذة عدد من المؤسسات التعليمية وطلاب الجامعات وبعض الهيئات الوطنية والأجنبية، مشددا على ضرورة توفير اعتمادات كافية لتمكين المؤسسة من تغطية التزاماتها وتحملاتها وتخصيص مناصب مالية خلال السنوات المقبلة للمؤسسة في أفق إنجاز مقر الأرشيف بقطب "**تكنوبوليس**" والذي يعتزم عرض دراسة تمهيدية حوله على أنظار أعضاء المجلس الوطني للأرشيف الذي ينتظر أن ينعقد في غضون الأشهر المقبلة برئاسة السيد رئيس الحكومة.

وفي الختام جدد السيد المدير دعوته لجميع أعضاء المجلس الإداري للمصادقة على المقترحات المعروضة على أنظارهم، وتقديم مختلف أشكال الدعم والمساندة للمؤسسة في سعيها الحثيث لاستكمال بنائها وتحقيق أهدافها.

وبعد مناقشة بعض النقط الواردة في هذا التقرير وخاصة منها ما يتعلق بتفعيل اللجنة الثلاثية بين أرشيف المغرب ووزارة الثقافة والاتصال وزارة الاقتصاد والمالية، لإعداد ملف متكامل ومدقق عن التدابير التي يتعين اتخاذها لإنجاز مشروع تشييد المقر الجديد للمؤسسة، صادق أعضاء المجلس الإداري على التقريرين الأدبي والمالي، وعلى مشروع ميزانية المؤسسة وبرنامج عملها برسم سنوات 2019 - 2021، وعلى التوصيات التالية بالإجماع:

1 - عرض الدراسة التمهيدية لبناء المقر الجديد للمؤسسة أمام أنظار الاجتماع الأول للمجلس الوطني للأرشيف حتى ترصد الحكومة الاعتمادات المالية الضرورية للمشروع.

2 - تعزيز القدرات البشرية للمؤسسة بتخصيصها مناصب مالية جديدة حتى تتمكن من رفع التحديات التي تواجهها.

3 - تخصيص تعويضات عن الأخطار لفائدة المستخدمين الذين يشتغلون بشكل مباشر ومستمر في الأماكن المخصصة لمعالجة الأرشيف وترميمه وتصنيفه ورقمنته ومناولته للرواد الوافدين على قاعات البحث والاطلاع.

اجتماع لجنة الإشراف المتعلقة بالحكومة المنفتحة

شاركت مؤسسة أرشيف المغرب عبر ممثليها في اجتماع لجنة الإشراف المتعلقة بالحكومة المنفتحة، وذلك بتاريخ 6 فبراير 2019، بمقر الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة

العمومية والتي ترأسها السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بعد انضمام الأعضاء الجدد ممثلي المجتمع المدني.

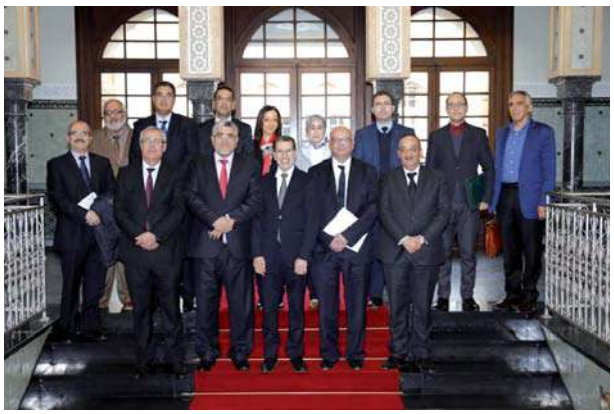
وتمحور هذا الاجتماع، على الخصوص، حول عرض تشكيلة لجنة الإشراف الوطنية واستعراض المهام المنوطة بها. كما تم عرض نظام الحكامة المتعلق بالحكومة المنفتحة، ووضع البرنامج التوقعي لعمل اللجنة برسم سنة 2019، مع تحديد المراحل اللاحقة.

وفضلا عن ذلك، تم إعطاء الانطلاقة الرسمية للمنصة الإلكترونية لتتبع تنفيذ التزامات المغرب في مجال الحكومة المنفتحة، والتي تعد خطوة أساسية لتعزيز قنوات التفاعل بين الإدارة والمواطن.

لجنة الحق في الحصول على المعلومات

يعد الحق في الحصول على المعلومات من الحقوق والحريات الأساسية التي نص عليها دستور 2011، لاسيما القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات والذي دخل حيز التنفيذ يوم 12 مارس 2019، والمتمثل أساسا في إشاعة ودعم قواعد الانفتاح والشفافية وتعزيز الثقة في علاقة الإدارة بالمتعاملين معها، إلى جانب ضمان المصداقية والنزاهة في تدبير الشأن العام، وترسيخ الديمقراطية التشاركية.

ولتحقيق أهداف هذا القانون، تم تشكيل لجنة مشتركة بين عدد من الوزارات والمؤسسات الوطنية؛ من بينها مؤسسة أرشيف المغرب باعتبارها مؤسسة عمومية استراتيجية تناط بها مهمة حفظ التراث الأرشيفي الوطني وإتاحة الاطلاع عليه من قبل الباحثين وعموم المواطنين.



وقد استقبل رئيس الحكومة، السيد سعد الدين العثماني، أعضاء لجنة الحق في الحصول على المعلومات يوم 13 مارس 2019 بمقر رئاسة الحكومة، بحضور رئيسها السيد عمر السغروشني، الذي عينه جلالة الملك حفظه الله، رئيسا للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

معرض "الحضور المسيحي بالمغرب العيش المشترك"

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظمت مؤسسة أرشيف المغرب، معرضًا للصور والوثائق تحت عنوان: "**الحضور المسيحي بالمغرب: العيش المشترك**". وهي مناسبة لتسليط الضوء على قيم التسامح والتعايش التي جمعت المسيحيين والمغاربة المسلمين عبر التاريخ.





فالمغرب يعتبر نموذجا حضاريا يحتذى به في التعايش الديني والعيش المشترك، وهذا ما تضمنته ظهائر التوقير والأمان والاحترام التي أنعم بها السلاطين المغاربة على المسيحيين المقيمين بالمغرب، حيث تمتعوا بكامل الحقوق والحريات في التنقل والسفر والتجارة وتدبير شؤونهم الخاصة وممارسة شعائرهم الدينية (انظر ملف العدد).

وجدير بالذكر أن هذا المعرض، الذي ظل مفتوحا للعموم من 20 مارس وإلى غاية 27 شتنبر 2019، قد تزامن مع زيارة قداسة البابا فرنسوا إلى المغرب خلال يومي 30 و31 مارس.



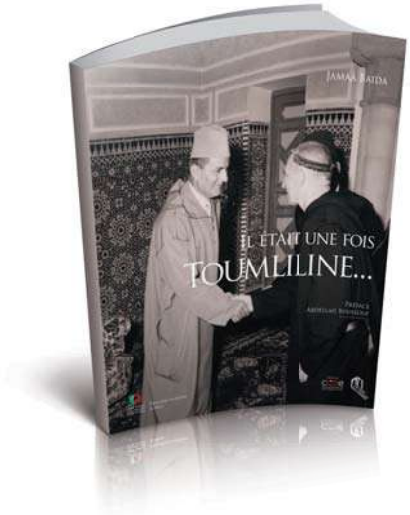


ونظرا للنجاح الباهر الذي عرفه معرض "**الحضور المسيحي بالمغرب: العيش المشترك**" وسعيا لتعميم استفادة كافة المواطنين من مضمونه ومما يبرزه من قيم الحوار والتسامح بين مختلف الأديان والثقافات، عملت مؤسسة أرشيف المغرب على التفاعل إيجابا مع طلبات الشراكة التي ترد عليها من مختلف المؤسسات وجمعيات المجتمع المدني، والذي توج بنقل المعرض الذي كان قد احتضنه رواق أرشيف المغرب ما بين 20 مارس و27 شتنبر 2019، إلى كل من مراكش في إطار النسخة الثالثة من فعاليات مهرجان أوريكة المنظم من قبل اتحاد جمعيات المجتمع المدني بأوريكة تحت شعار "**التسامح والعيش المشترك**" وذلك من 01 إلى 03 نونبر 2019، كما تم إعادة إنتاج المعرض بمركز سيرفانتيس بتطوان بمناسبة الاحتفال بالمئوية الثامنة للحضور الفرنسيسكاني في المغرب (2019-1219) من 12 نونبر إلى غاية 12 دجنبر 2019.

كتاب عن دير توملیلین

أصدرت مؤسسة أرشيف المغرب كتابا عن دير توملیلین بعنوان"Il était une fois Toumliline..."، هذا الدير الذي أسسه بعض الرهبان البينيدكتيين سنة 1952 بمنطقة أزرو بالأطلس المتوسط.

يسلط الكتاب الضوء على جوانب مهمة وساطعة من الحضور المسيحي الكاثوليكي بالمغرب، كما يستحضر أجواء دير توملیلین الذي شكل فضاء للعيش المشترك والحوار والتعايش الديني والاحترام المتبادل الذي طبع الشخصية المغربية الاستثنائية على مر العصور والأزمنة.



الدورة الثانية عشرة للمعرض الجهوي للكتاب والقراءة بإنزكان

بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للكتاب وحقوق المؤلف (23 أبريل)، نظمت المديرية الجهوية لوزارة الثقافة لجهة سوس ماسة، بدعم من مديرية الكتاب والخزانات والمحفوظات وبتعاون مع المجلس الجماعي لإنزكان، الدورة الثانية عشرة للمعرض الجهوي للكتاب والقراءة تحت شعار" **إنزكان: العمق الثقافي**"، بمشاركة عدد من المؤسسات العمومية والجمعيات الثقافية ودور النشر ومهنيي الكتاب على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي.



وقد كان ضيف الشرف لهذه الدورة الأستاذ جامع بيضا، مدير "**أرشيف المغرب**"، الذي ألقى بالمناسبة محاضرة افتتاحية بعنوان: "**الأرشيف: تراث وحداثة**" وذلك يوم 23 أبريل 2019 بمقر جماعة إنزكان.

اتفاقية شراكة وتعاون مع جماعة مكناس

إيمانا بضرورة تعزيز العمل المشترك وحفظ الذاكرة الوطنية والتراث الوثائقي الجهوي، وقع كل من السيد جامع بيضا، مدير مؤسسة أرشيف المغرب والسيد عبد اللطيف بوانو، رئيس جماعة مكناس بتاريخ 26 أبريل 2019 اتفاقية تعاون وشراكة وذلك برحاب جماعة مكناس.



وتهدف الاتفاقية إلى تنمية التعاون بين جماعة مكناس والمؤسسة في ميدان تبادل الخبرات في مجال الأرشيف ومجالات أخرى أهمها تقديم المساعدة التقنية اللازمة في مجال تدبير الأرشيف وبرمجة دورات تكوينية لفائدة منتخبي وموظفي الجماعة هذا فضلا عن تنظيم لقاءات وندوات علمية مشتركة.

اجتماعات المكتب التنفيذي للمجلس الدولي للأرشيف بأبو ظبي

احتضن الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة بأبو ظبي، خلال الفترة الممتدة من 28 أبريل إلى 02 ماي 2019، اجتماع المكتب التنفيذي للمجلس الدولي للأرشيف والذي عرف مشاركة أرشيف المغرب ممثلا للمملكة المغربية في هذا الملتقى الدولي الرفيع المستوى لأهم مراكز الأرشيف والتوثيق عبر العالم.



ويشكل هذا اللقاء الدولي المهم مناسبة لتعزيز التعاون بين مختلف هيئات ومراكز الأرشيف على الصعيد الدولي

في مجال حفظ الإرث الحضاري الإنساني وتوثيقه وتدوينه وأرشفته، إضافة إلى تشجيع الحوار وتبادل المعرفة والخبرات وترسيخ ممارسات مهنية حديثة في مجالات الأرشفة والتوثيق.

حري بالذكر أن تنظيم هذا الاجتماع يأتي في سياق الاجتماعات التمهيدية لاستضافة "**المؤتمر الدولي للأرشيف**" الذي سيقام بأبو ظبي سنة 2020.

تدريب دولي للأرشيفيين بفرنسا

تثمينا للرأسمال البشري لمؤسسة أرشيف المغرب ورغبة في تمكين أطرها من تتبع آخر المستجدات التي يعرفها حقل الأرشيف، شاركت إحدى مستخدمات المؤسسة، الآنسة أميمة القصري، في نسخة 2019 من التدريب التقني الدولي للأرشيفين الذي احتضنته العاصمة الفرنسية باريس، بمشاركة أكثر من 26 متخصص ومتخصصة في الأرشيف من جنسيات مختلفة.



يذكر أن هذ التدريب الدولي الفرنكفوني قد تم إطلاقه أول مرة سنة 1951، وذلك بهدف دعم وتعزيز التكوين المهني لدى الأرشفيين الفرنكفونيين عبر العالم وكذا المساهمة في تقوية أواصر التعاون والشراكة بين المهنيين والمؤسسات الفاعلة في مجال الأرشيف عبر الحوار وتقاسم الخبرات والتجارب.

زيارة الأرشيف الوطني البرتغالي

قام السيد جامع بيضا، مدير أرشيف المغرب، بزيارة للديار البرتغالية في إطار مهمة رسمية شملت ثلاثة مراكز للأرشيف بالعاصمة لشبونة، وذلك يومي 23 - 24 ماي 2019:

- مركز تورو دو طومبو (الأرشيف الوطني)
- أرشيف ما وراء البحار
- أرشيف وزارة الخارجية.



وقد حظي السيد المدير باستقبال رفيع من لدن الطرف البرتغالي، والذي أبدى رغبة كبيرة في التعاون المثمر مع مؤسسة أرشيف المغرب التي تسلمت بهذه المناسبة رصيدا أوليا من نسخ مرقمنة لوثائق متعلقة بالعلاقات المغربية البرتغالية (حوالي 6000 صفحة).



وتجدر الإشارة إلى أن السفارة المغربية بلشبونة قد واكبت هذه المهمة بجميل الرعاية والاهتمام. وفي هذا الصدد، تتقدم المؤسسة بجزيل الشكر والامتنان لمعالي السفير السيد عثمان باحنيني وكذلك للسيدة غيثة فيرو، سفيرة البرتغال بالرباط، اللذان يستوعبان جيدا أهمية سبر القنوات الثقافية من أجل تطوير علاقات متميزة بين بلدين يربطهما تاريخ عريق.

اليوم العالمي للأرشيف تحت شعار "المجتمع المدني والأرشيف"

لقد عرف المغرب، خاصة خلال العقدين الأخيرين، طفرة لا فتة للانتباه فيما يخص عدد فعاليات المجتمع المدني وأدوارها في مختلف المرافق العامة، مما جعلها تبصم تطور المجتمع بصفة لم يعهدها المغرب فيما قبل. وكان طبيعيا أن تستفيد الدولة من تجاربها وتشركها في بعض مشاريعها وبرامجها. وقد تكلل ذلك بالمكانة التي منحها دستور 2011 للمجتمع المدني.

ومعلوم أن الجمعيات، في المغرب كما في البلدان الأخرى، تنتج بحكم وظيفتها أرشيفات مهمة، كما تتوصل بأخرى، وكلها متعلقة بالمجالات التي تجند نفسها للدفاع عنها كقوى اقتراحية تروم التأثير على الرأي العام وعلى أصحاب القرار.

وعليه، فقد ارتأت مؤسسة أرشيف المغرب أن تطرح للنقاش، بمناسبة اليوم العالمي للأرشيف، مسألة "**المجتمع المدني والأرشيف**" لكون الأرشيف يعتبر مرآة تعكس أنشطة فعاليات المجتمع المدني وإنجازاتها. فهل دبرت الجمعيات المغربية أرشيفاتها على الوجه السليم الذي يسمح بتقييم أعمالها، ويتيح استمرار مهامها، بل ومحاسبتها عند الضرورة؟

وعلاوة على ذلك، فبعض الجمعيات الجهوية جعلت من الذاكرة والتراث موضوعا محوريا لنشاطها، فحاولت جمع الأرشيفات المحلية قصد صيانتها وتثمينها كمرجعية هوياتية أو كرافعة للتنمية.



وعرفت أشغال هذه المائدة، التي تم تنظيمها يوم 10 يونيو 2019، مشاركة مجموعة من الباحثين والمهتمين والمتخصصين في هذا المجال، كالسيد عبد الحي المؤدن، أستاذ بكلية الحقوق بالرباط، والعربي الهلالي، عن جمعية فيجيج للتراث وثقافة الواحات، ورشيد راخا، عن مؤسسة دافيد مونتغومري هارد للدارسات الأمازيغية، وعبد السلام بوطيب عن مركز الذاكرة المشتركة من أجل الديمقراطية والسلم، وصبرينا كاميلي، عن "Atelier de l'observatoire Casablanca" وأحمد إدوبا عن مركز حقوق الإنسان للذاكرة والأرشيف.

وقد أبرز المتدخلون خلال هذه الندوة أن المجتمع المدني مدعو للمشاركة، إلى جانب المؤسسات العمومية، في تدبير وحفظ الأرشيف، كما يمكن أن يكون قوة اقتراحية تغني القوانين والمؤسسات بمضامين شديدة الغنى والنجاعة في هذا المجال.

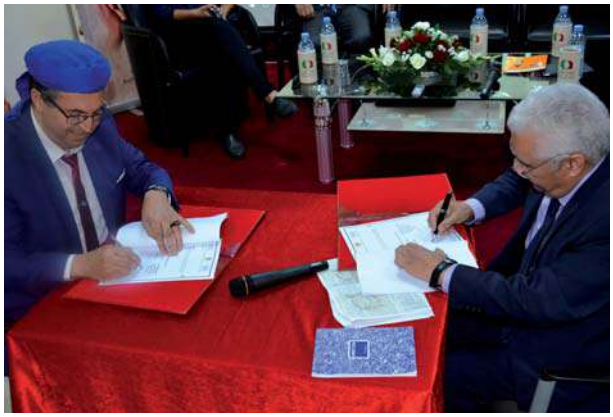
وتجدر الإشارة إلى أنه تم التوقيع، على هامش هذه الندوة، على اتفاقيتي تعاون بين مؤسسة أرشيف المغرب وكل من:

جمعية فكيك للتراث وثقافة الواحات



ساهمت هذه الجمعية في إنقاذ مجموعة كبيرة من الأرشيفات التي ترجع إلى فترة الحماية، وهي اليوم محفوظة بالمؤسسة ريثما يتم جردها وإتاحتها للعموم وتثمينها بمختلف الوسائل (انظر في هذا العدد النص الكامل لكلمة ألقاها رئيس الجمعية بالمناسبة).

مؤسسة دافيد مونتغومري هارت للدراسات الأمازيغية



أقدمت هذه المؤسسة على منح "**أرشيف المغرب**" عددا مهما من الأرشيفات الشخصية التي ورثتها عن الأنثروبولوجي الأمريكي دافيد هارت.

حماية التراث السمعي البصري

احتفاء باليوم العالمي للتراث السمعي البصري، عقدت وزارة الثقافة والاتصال اجتماعا تنسيقيا بخصوص تنظيم ملتقى دولي في شأن حماية التراث السمعي البصري وذلك يوم 17 شتنبر 2019، بمشاركة ممثلين عن كل من أرشيف المغرب والمكتبة الوطنية للمملكة المغربية والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وممثل عن القناة الثانية وكذا المركز السنيمائي المغربي والمكتب المغربي لحقوق المؤلف والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

ولقد تم تسليط الضوء على أهم المحاور التي يمكن أن يدرسها هذا الملتقى، وتتعلق ببسط وضعية التراث السمعي البصري ببلادنا وتعريف الإطار القانوني المنظم له والطرق العلمية لرقمنته، هذا فضلا عن استعراض أهم التجارب الدولية الرائدة لعدد من الدول في مجال حفظ وتثمين التراث السمعي البصري، بالإضافة إلى إبراز بعض التجارب الوطنية الناجحة لبعض المؤسسات كالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والقناة الثانية والمركز السنيمائي المغربي.



كما أن هذا الملتقى سيمثل اللبنة الأساسية من أجل وضع مخطط وطني لإحداث هيئة خاصة تناط بها مهمة حفظ وصيانة وتدبير التراث السمعي البصري الوطني، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها في هذا المجال، وفي احترام تام للنصوص القانونية والتنظيمية للمؤسسات ذات الاختصاص تفاديا لتعارض وتداخل الاختصاصات فيما بينها.

تظاهرة علمية تحت شعار "العمارة الإسلامية في المملكة المغربية وسلطنة عُمان: الترميم والأرشيف"

نظمت مؤسسة أرشيف المغرب، بتاريخ 02 أكتوبر 2019، ندوة علمية في موضوع "**العمارة الإسلامية في المملكة المغربية وسلطنة عُمان: الترميم والأرشيف**" وذلك بشراكة مع كل من هيئة الوثائق والمحفوظات بسلطنة عمان وسفارة السلطنة بالمغرب ووزارة الثقافة والاتصال والمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، وبمشاركة ثلة من الباحثين المغاربة والعمانيين المختصين في مجالات الهندسة المدنية والترميم والأرشيف.



وقد عرفت أشغال هذه الندوة مناقشة 14 ورقة عمل بحثية مقسمة إلى ثلاثة محاور: حيث تناول المحور الأول "**العمارة الإسلامية تراث مشترك بين المملكة المغربية وسلطنة عمان**" بينما خصص المحور الثاني ل: "**حفظ وترميم المباني التاريخية والمعالم الأثرية بالمملكة المغربية وسلطنة عمان: أرشيف وتجارب**"، وتطرق المحور الثالث إلى "**تعزيز دور الأرشيف في عمليات الحفظ والترميم**".

وقد تخلل برنامج هذه التظاهرة العلمية تدشين معرض وثائقي، مفتوح في وجه العموم ابتداء من فاتح أكتوبر 2019، والذي يسلط الضوء على تاريخ فن العمارة الإسلامية في المملكة المغربية وسلطنة عُمان من خلال استعراض مجموعة من الوثائق والصور التاريخية والمخطوطات القيمة التي تبرز جزءا من التاريخ العريق الذي يزخر به البلدان.

وتأتي أشغال هذه الندوة تفعيلا لمذكرة التفاهم الموقعة في 25 يونيو 2018 بين مؤسسة أرشيف المغرب وهيئة الوثائق والمحفوظات بسلطنة عمان، والتي تهدف إلى تعميق التعاون المثمر بين الطرفين في مجال التوثيق التاريخي وتدبير الأرشيف.

مؤتمر دولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية



شاركت مؤسسة أرشيف المغرب في المؤتمر الدولي بشأن "**التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور الأرشيف والمتاحف والمؤسسات التعليمية والبحثية**"، الذي تم تنظيمه يومي 18 و19 أكتوبر 2019 بمقر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بمدينة جنيف السويسرية.

درس افتتاحي بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

نظمت كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، بتاريخ 5 نونبر 2019، درسا افتتاحيا برسم الموسم الجامعي 2019-2020 ألقاه مدير مؤسسة أرشيف المغرب، السيد جامع بيضا، في موضوع: "**مؤسسة أرشيف المغرب: أية استراتيجية؟**". وقد تم ذلك بحضور رئيس جامعة سيدي محمد بن عبد الله والسيد عميد كلية الآداب وعدد من أساتذة الجامعة وطلبة الدكتوراه من مختلف التخصصات في المدرج الجديد الذي تم افتتاحه بالمناسبة.



وقبل ذلك أقيم معرض لوثائق وصور قديمة للمغرب تحت عنوان: "**أمير موناكو ألبير الأول في رحلات استكشافية إلى المغرب**" يعود تاريخها إلى 1894 - 1897.

الدورة السادسة لمعرض الدار البيضاء لكتاب الطفل والناشئة

بمناسبة انطلاق الدورة السادسة لمعرض الدار البيضاء لكتاب الطفل والناشئة الممتد من 20 إلى 25 نونبر 2019،

تحت شعار "**متعة القراءة ما بين الكتاب الورقي والكتاب الإلكتروني**"، والمنظم من قبل المديرية الجهوية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة - قطاع الثقافة – بجهة الدار البيضاء بشراكة مع مجلس عمالة الدار البيضاء بالمركب الثقافي أبو عنان بتراب بسيدي مومن، شاركت مؤسسة أرشيف المغرب يوم 21 نونبر عبر ممثليها بورشة تعريفية بأهم أنشطة مؤسسة أرشيف المغرب وأدوارها الحيوية داخل النسيج المؤسساتي الوطني لفائدة مجموعة من تلاميذ التعليم الأولي وذلك "**بالفضاء الرقمي**" للمركب الذي يشمل فضاءات موضوعاتية أخرى "**كفضاء المكتبة التراثية**" و"**فضاء التواصل الإلكتروني**" و"**فضاء التوقيعات**".



ويهدف المعرض الذي يحتفي بالطفولة والناشئة إلى التحسيس بأهمية القراءة بشقيها الورقي والإلكتروني ودورها في تنمية القدرات المعرفية والإدراكية وترسيخ قيم المواطنة الحقة لدى الأجيال الناشئة.

ندوة علمية عن أرشيف المؤسسات الجامعية

بمناسبة اليوم الوطني الأرشيف، نظمت مؤسسة أرشيف المغرب، بشراكة مع جامعة محمد الخامس بالرباط ندوة علمية خصصت لموضوع "**أرشيفات المؤسسات الجامعية.. الواقع والآفاق**" وذلك يوم 29 نونبر 2019 بمقر رئاسة الجامعة. فنظرا لما تزخر به جامعاتنا من تراث يشكل ثروة ذات قيمة عالية على المستويين العلمي والثقافي، فقد حان وقت التفكير جديا في عملية الأرشفة ونتائجها وآفاقها داخل الجامعات، وخاصة ما يتعلق بتدبير الأرشيف ومآله.

وفي هذا الإطار، تم دعوة ممثلي عدد من المؤسسات الجامعية، وخاصة منها تلك التي رأت النور فجر الاستقلال، لتقديم عروض عن وضعية أرشيف مؤسساتهم من حيث أحجامها ودعائمها وطرق تدبيرها، وكذا حفظها وتداولها وتقييمها، إلخ ...وذلك بغية إثارة نقاش فاعل ومثمر يفضي إلى إصدار توصيات في هذا الموضوع.



وعلى مدى ساعتين ونصف من النقاش والمداخلات، تم تقديم إضاءات غير مسبوقة عن أرشيف المؤسسات الجامعية في المغرب يمكن أن تساهم في وضع تصور لتدبير هذا الإرث بشكل أفضل.

كما تضمن الاحتفال باليوم الوطني للأرشيف أيضا توقيع ثلاث اتفاقيات ستتيح لمؤسسة أرشيف المغرب إغناء مصادرها الأرشيفية، وهي على الشكل التالي:

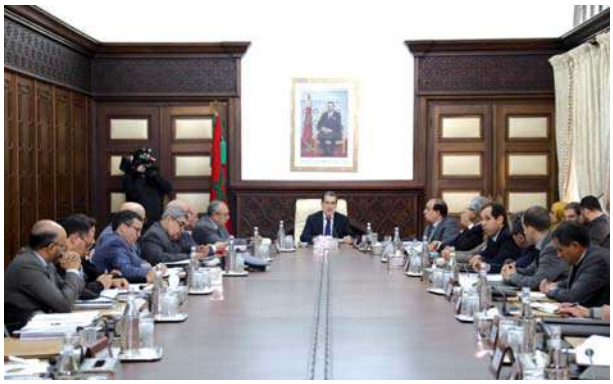
- اتفاقية الشراكة مع جامعة محمد الخامس بالرباط.
- مذكرة التفاهم مع الأرشيف الوطني البرتغالي.
- اتفاقية هبة بعض الأرشيفات الخاصة مع الناقد الفني الفرنسي، السيد دانييل كوتريي.





انعقاد الاجتماع الأول للمجلس الوطني للأرشيف

انعقد بعد أيام قليلة من الاحتفاء باليوم الوطني للأرشيف الاجتماع الأول للمجلس الوطني للأرشيف برئاسة رئيس الحكومة، السيد سعد الدين العثماني، وذلك يوم 04 دجنبر 2019. وفي الكلمة الافتتاحية للمجلس، أكد رئيس الحكومة على أهمية الأرشيف باعتباره إرثا يعكس العمق التاريخي والحضاري للمغرب وملكا ثقافيا لجميع المغاربة، مما يضع مسؤولية الحفاظ عليه على عاتق جميع مكونات المجتمع وفي مقدمتها القطاعات الحكومية.



عرف الاجتماع كذلك تقديم عرض من طرف مدير أرشيف المغرب، السيد جامع بيضا، عن استراتيجية مؤسسة أرشيف المغرب (انظر نصه كاملا في هذا العدد).

المؤتمر الإقليمي لدعم الحفاظ على التراث الوثائقي في العالم العربي المنعقد في الدوحة

شاركت مؤسسة أرشيف المغرب في المؤتمر الإقليمي لدعم الحفاظ على التراث الوثائقي في العالم العربي، والذي انعقد بمقر المكتبة الوطنية بالدوحة، وذلك في فاتح وثاني دجنبر 2019، بتنسيق بين اليونيسكو ومكتبة قطر بالدوحة. وتأتي هذه المشاركة، للاستفادة من مشروع دعم الحفاظ على التراث الوثائقي في المنطقة العربية، بعد الوقوف، من خلال مساهمات الدول المشاركة، على احتياجات وتحديات المؤسسات التراثية من أجل بناء قدراتها، وتعزيز تبادل المعرفة والمعلومات.



وقد ركزت مساهمة المؤسسة على إبراز دورها في جمع التراث الوثائقي والحفاظ عليه، وكذلك على مجهوداتها في إقناع شركائها والفاعلين في مجال الأرشيف، على الصعيد الوطني، بأهمية التراث الوثائقي وتسليمه للمؤسسة.

ندوة بالعرائش بمناسبة اليوم الوطني للأرشيف

ساهمت المؤسسة في ندوة "**الأرشيف ذاكرة الأمم**" التي نظمتها جماعة العرائش بمناسبة اليوم الوطني للأرشيف، وذلك يوم 05 دجنبر 2019، برحاب المكتبة الجماعية، بمداخلة في موضوع "**دور الأرشيف في تكوين الذاكرة، مؤسسة أرشيف المغرب نموذجا**" وقد كانت هذه الندوة مناسبة للتحسيس بأهمية الأرشيف ودوره في تنظيم العمل الإداري والنهوض به.



جمعية فجيج للتراث وثقافة الواحات



نص مداخلة السيد هلالي العربي، رئيس جمعية فجيج للتراث وثقافة الواحات، بمناسبة انعقاد ندوة "الأرشيف والمجتمع المدني"

أيتها السيدات، أيها السادة

فجيج اسم علم في تاريخ المغرب الحضاري والثقافي والسياسي والتجاري، امتد إشعاعه على مدى بضعة قرون، هذا إذا اقتصرنا على ما هو مدون من التاريخ واكتفينا بما هو قائم من شواهد. أما إذا شئنا أن نغوص أبعد من ذلك، فإن النقوش الحجرية التي تتوفر بهذه المنطقة العامرة تحيلنا على حضارات إنسان ما قبل التاريخ. فنحن إذاً أمام معلم يشهد على عراقة وأصالة أحد المراكز الحضرية على الخرائط الحضارية للمغرب. مركز تنوعت إسهاماته وروافده التي تصب كلها في الموروث الحضاري المشترك للمغاربة على مر الحقب وتعاقب الدول والأجيال صانعة الحضارة، من الأدارسة حتى العلويين، مروراً بدولتي بني مرين وبني زيان اللتين أنجبتهما هذه المنطقة.

ولقد تعددت وظائف حضارة هذه المنطقة، فتبوأت مركزاً تجارياً مرموقاً في محور فاس - سجلماسة – تومبوكتو، وكذا محور مراكش - القيروان - القاهرة، وكانت محطة أساسية في قوافل الحجيج المتجهين إلى مكة المكرمة. كما أنها كانت حصناً متقدما في الدفاع عن حوزة المغرب أمام الأطماع الخارجية سواء في الحقبة العثمانية أو الفرنسية، وهما القوتان اللتان تشهد الوثائق على سعيهما الدؤوب لاقتطاع جوانب من المغرب وإلحاقه بدائرة نفوذهما بالمغرب الأوسط. إلى ذلك حملت المنطقة لواء الإشعاع الروحي والثقافي في مناطق شاسعة من خلال الدور الذي اضطلعت به زواياها وشيوخها وعلماؤها الذين تزخر بهم كتب الأعلام من الأقدمين والمعاصرين.

أيتها السيدات أيها السادة

تاريخ فجيج موغل في القدم، إلا أن البحث في بداياته، وتطور مراحله، واستجلاء مظاهره ليس مدونا في كتب، وإنما هو مبثوث على صفائح الجبال والكدى في شكل كتابات ورسوم ونقوش صخرية، تعود إلى الألفية الخامسة قبل الميلاد، إن لم يكن الزمن أبعد، وجلها لا يزال ينتظر من يحللها ويقرؤها بإمعان وتدقيق.

وإن أول ذكر صريح لفجيج يعود إلى القرن السادس الهجري - الثاني عشر الميلادي - ، وجدناه عند صاحب الاستنصار، وبعده رأيناه يتكرر عند ابن خلدون في غير ما موضع من موسوعته التاريخية المشهورة بالعبر، وهو ذكر موصول بأحداث ووقائع جعلت التأريخ لفجيج منذ ذلك الحين في متناول الأقلام...

وستتدخل الوثائق والمؤلفات المحلية بعد ذلك لتعطي فجيج مكانتها الحقيقية، وتضعها في صلب المشهد المغربي تاريخيا و دينيا وسياسيا وثقافيا، ثم يتوالى عليها الرحالون ليزيدوا المشهد تنويرا بوصف ما وقفوا عليه من تفاصيل الحياة اليومية بحلوها ومرها، وقد قادنا البحث إلى الاطلاع على ثماني رحلات على الأقل، ركز جلها على الجانب الاجتماعي والاقتصادي و الثقافي، منها رحلة العياشي، والهشتوكي، وابن ناصر الدرعي، وأبي مدين الدرعي، والهلالي وسواهم... وإذا أضفنا إليها المعطيات التي جادت بها كتب التاريخ المغربية والحوليات ومعاجم الرجال والطبقات والشروح منذ القرن التاسع الهجري، استطعنا أن نضمن لفجيج تاريخا يتفاعل فيه المحلي بالوطني، ويجعل دائرة البحث فيه واسعة الآفاق، طيبة النتائج. وكل هذا أيضا ينتظر من

ينغمر في مضمار البحث فيه، لأن ما تحقق منه لحد الآن لم يكن إلا فتحا لدرب سيكون السير فيه، وسبر طوله من ضرورات البحث العلمي المهتم بفجيج والمنطقة الجنوبية الشرقية من المملكة بصفة عامة، مع العلم بأنه منذ القرن التاسع الهجري -الخامس عشر الميلادي- نشطت كتابات المستكشفين الغربيين لأسباب نابعة في جلها من خلفيات إيديولوجية استعمارية، وتحقيق غايات سياسية ودينية، سعوا فيها للنبش عن كل شيء معتمدين على أي شيء، فخلطوا عملا صالحا وآخر سيئا، ورغم هناتهم وسقطاتهم فقد استطاعوا أن يراكموا ذخيرة من الكتابات و البحوث ، شكلت إضافة متميزة أثرت مجال البحث العلمي. فالعشرات من كتاباتهم تحتاج اليوم للترجمة، والنظر وإعادة النظر، والتحليل، من أجل توظيفها في كتابة التاريخ الفجيجي بصفة خاصة والمنطقة الجنوبية الشرقية من المغرب بصفة عامة.

أيتها السيدات، أيها السادة

إن غنى تراث المنطقة المادي وغير المادي، وغزارة الوثائق والمخطوطات التي تزخر بها بيوتات أهل فجيج وزواياها ومساجدها والخزانات العامة داخل المغرب وخارجه، أكبر من أن تحيط بها مجهودات أفراد وإن علت هممهم، وأعلى من أن تفي بطلباته إمكانات أشخاص مهما جادت أياديهم. لذلك تجرد بعض محبي هذا التراث والمنتسبين إليه ثقافيا وفكريا، لإحداث جمعية تعنى بتراث فجيج والمنطقة الشرقية، بحثا وتحقيقا، ودراسة وتوثيقا، وتكوينا وتحريرا، وطباعة ونشرا، وإحياءا وتعريفا بكل الوسائل المتاحة والممكنة في العالمين الواقعي والإفتراضي على حد سواء.

تعنى الجمعية بتراث فجيج الموجود في المدينة بعينها، أو بداخل المنطقة الشرقية بصفة عامة. وعلى المدى المتوسط والبعيد تمتد اهتماماتها إلى المنطقة المماثلة لهذه المنطقة من الجهة الأخرى للحدود الشرقية، وفي مرحلة لاحقة قد يتوسع هذا النشاط إلى مجالات جنوبا إلى توات وكورارة، تبعا لمجال الإشعاع الثقافي لحاضرة فجيج التاريخية ومجالها الحيوي، دون أن أوسع تغفل الجمعية عن الاهتمام العام بالتراث الوطني وارتباطه مع التراث المحلي.

تواصل الجمعية إصدار "**سلسلة تراث فجيج**"، وتطمح في هذا الباب إلى إنتاج كتابين أو أكثر في السنة. وموازاة مع ذلك تسعى أيضا إلى إصدار مجلة دورية تعنى بنشر المقالات والبحوث ذات الصلة بتراث فجيج والمنطقة الشرقية. كما أن الجمعية تنظم الندوات والملتقيات الفكرية والأيام الدراسية في موضوع اهتمامها.

إلى جانب هذه الوسائل تسعى الجمعية على المدى المتوسط والبعيد إلى تطوير معرض دائم لتراث فجيج، تعرض فيه الوثائق والمخطوطات الأصلية أو المستنسخة، وذلك بمختلف الوسائط المادية والافتراضية، ووفقاً للأساليب الفنية والضوئية المعمول بها في المعارض المشابهة. وسيسعى المعرض في مراحل لاحقة إلى اقتناء وعرض النوادر في مختلف المجالات التي تدخل في مشمول التراث الحضاري لفجيج والمنطقة الشرقية. وسيكون مقر المعرض بمدينة فجيج على أنه يمكن إعارته أو تنظيم قوافل موسمية لعرض ذخائره في مدن أو بلدان أخرى.

هو إذا تاريخ وتراث حافل، يحتاج إلى جهود وإمكانات لإبرازه ونفض الغبار عنه والحفاظ عليه، ووقايته من أن تمتد إليه عوادي الزمان بالنسيان أو الإهمال. وقد تجرد لحمل هذه الراية الكثير من أبناء المنطقة، كل من زاوية تخصصه العلمي وموقعه الأكاديمي لخدمة تراثها، فبرعوا في ذلك وأبدعوا، ولا أدل على ذلك من "**سلسلة تراث فجيج**"، وها هي ذي إصداراتها بلغت حتى نهاية 2018 ستة عشر مؤلفا.

أيتها السيدات أيها السادة،

من المحاور التي انصب عليها اهتمام الجمعية منذ نشأتها، العمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأرشيف المحلي لمنطقة فجيج التاريخية، وهذا الأرشيف يرجع تاريخ تأسيس نواته الأولى بالعين الصفراء التي تقع على بعد 150 كلم شمال شرق فجيج بالتراب الجزائري حاليا، إلى بداية القرن العشرين (1904) بتخطيط من الجنرال ليوطي الذي عين على رأس المقاطعة العسكرية للعين الصفراء نهاية سنة 1903، وقبل تعيينه قائدا لناحية وهران نهاية سنة 1906، تم نقل هذه النواة إلى مركز بني

ونيف المجاور لفجيج، و الذي كان يديره العقيد باريال مند سنة 1903، والذي مثل في نفس الوقت نائب الدولتين المغربية والفرنسية فيما يخص معالجة مشاكل الحدود التي كانت تحدث بين القبائل المتجاورة. وعندما تم عقد الحماية سنة 1912 عين العقيد باريال رئيسا لدائرة فجيج وبني جيل، فنقل معه النواة الأرشيفية وتابع تنميتها إلى أن أحيل على المعاش سنة 1927، فصار خلفاؤه من بعده على نهجه حتى سنة 1956، حيث تم وضع هذا الإرث الثمين وبكيفية غير منظمة في قبو لا يتوفر على الشروط الضرورية لحفظ الوثائق، ومع عامل الزمن ضاع الكثير منه وتعرض الباقي في أغلبيته للتلف.

وإدراكا لما يمكن أن تلعبه بقية هذا الأرشيف من دور هام في إطار البحث والدراسة من أجل كتابة التاريخ المعاصر وإحياء تراث مدينة فجيج والمنطقة الجنوبية الشرقية بصفة عامة، فقد حاولت جمعية فجيج للتراث وثقافة الواحات مند أواسط العقد الثاني من القرن 21 الإستفادة من هذا الأرشيف في عين المكان، إلا أن ذلك كان عسيرا جدا نظرا للحالة التي كان يوجد عليها الأرشيف، مما أدى إلى نقله إلى مركز جمعية فجيج للتراث وثقافة الواحات قصد محاولة علاجه، إلا أنه تبين أن عملا من هذا القبيل يتطلب التجهيز المناسب والمتخصصين في الموضوع، وهو ما لا يتوفر عند الجمعية.

وفي هذا الصدد تم عقد اتصالات أولية مع مدير أرشيف المغرب الأستاذ الفاضل جامع بيضا في مكتبه، بمعية الأستاذين الباحثين محمد جمال الدين وموسى الكرزازي، ووضع السيد المدير في صورة ما تزخر به واحة فجيج ومنطقة الجنوب الشرقي لبلادنا عموما من تراث وآثار ومعالم تاريخية وحضارية. وفي نفس السياق أخذ العلم بجهود ما تقوم به جمعية فجيج للتراث وثقافة الواحات ممثلة للمجتمع المدني في مجال التوثيق وحفظ الأرشيف المحلي الذي تزخر به الواحة وأطرافها، هذا الأرشيف الذي قد يتعرض للتلف ما لم تسعفه أيادي أمينة، وتدعمه وسائل لوجيستيكية لا تقوى الجمعية على توفيرها.

وبعد التعرف على مؤسسة أرشيف المغرب، وجهودها المتواصلة في معالجة وصيانة الأرشيف العمومي الوطني والأرشيف الخاص، وما تتوفر عليه المؤسسة من أقسام تقنية متخصصة وموارد بشرية مؤهلة، طرحنا على السيد المدير مسألة إمكانية تبني مؤسسته لأرشيفنا المحلي والتعهد بمعالجته، ليصبح قابلا للاستغلال والاستفادة منه لكل راغب في ذلك. وقد وجدنا في السيد المدير تفهما مسجيا للفكرة، باعتبار أن هذا العمل يتوافق مع اهتمامات مؤسسته بالأرشيف الجهوي وطموح تعاونه أيضا مع مؤسسات المجتمع المدني. بيد أن هذا الأمر يقتضي أخذ نظرة ميدانية عن هذا الأرشيف، نوعه وحجمه، وقابليته للتبني والمعالجة والرقمنة، ليصبح سهل الاستعمال من قبل الباحثين والدارسين.

ولتحقيق هذا الهدف بادرت الجمعية بدعوة السيد مدير أرشيف المغرب لزيارة مدينة فجيج قصد الاطلاع على أرشيفه المحلي وتقييمه، وهكذا تمت برمجة الزيارة في نهاية الأسبوع الأول من شهر شتنبر 2018، هذه الزيارة التي يسرت التواصل والحوار المثمر مع نخبة من الفاعلين المحليين والجهويين والمثقفين المعنيين بالثقافة والتراث. وكانت الزيارة أيضا مناسبة لاستطلاع المعالم الأثرية والعمرانية والمرافق الحيوية التي تزخر بها مختلف قصور فكيك.

ومن أجل الاطلاع على الأرشيف المحلي تم التوجه إلى مقر جمعية فجيج للتراث وثقافة الواحات، بمعية مكتب الجمعية وأعضاء المجلس الجماعي وثلة من فعاليات المجتمع المدني، حيث تم التنقل بين قاعات مقر الجمعية لمعاينة التحف الأثرية المحلية واللوحات التراثية، ثم الولوج للقاعة الكبرى حيث يتكدس الأرشيف المحلي في أكياس وحاويات مختلفة الأشكال والأحجام ،وبعد معاينة حالة الأرشيف وتشخيص وضعه، تم عقد جلسة تقييمية استمع خلالها الحاضرون لتوجيهات السيد مدير أرشيف المغرب، وانفض المجلس على مجموعة من المقترحات التي توصي بالقيام بفرز أولي لمحتوى الأكياس والصناديق، وتصنيفها وترتيبها حسب مواضيعها وتسلسلها الزمني. كما عبر السيد المدير خلال المجلس عن استعداده للتنسيق مع الجمعية لتتبع هذا الملف وإمكانية عقد شراكة مثمرة معها لدعم عملية إنقاذ الأرشيف المحلي للواحة.

أخذت الجمعية على عاتقها ترجمة توصيات اللقاء التقييمي حول الأرشيف المحلي، إلى إجراءات عملية بمساعدة عدد من الفرقاء، من سلطات محلية وإقليمية والمجلس الجماعي البلدي والإقليمي وثلة من جمعيات المجتمع المدني.

وفي اجتماع تنسيقي بين لجنة التتبع والسيد مدير أرشيف المغرب بمكتبه بتاريخ 20 دجنبر 2018، أوضحنا له مسار العمل الدؤوب لإعداد الأرشيف المحلي وفق الاتفاق، وجعله قابلا للتوريد والمعالجة، وذلك بفضل ما أقدمت عليه الجمعية من تعبئة مجموعة من الشباب الجامعي من الجنسين، الذين تم تأطيرهم وفق معايير التصنيف المستقاة من جلسة التقييم بعد المعاينة الميدانية للأرشيف المحلي، وقد استغرق العمل ما ينيف عن ثلاثة أشهر أفضت إلى فرز وترتيب الوثائق كرونولوجيا كل عشر سنوات في الفترة مابين 1904 -1956، وانتقاء الوثائق القابلة للتوريد والمعالجة بمركز أرشيف المغرب، وتعبئتها في حاويات معدة لذلك استعدادا لشحنها للرباط .

وفي ذات الاجتماع نوه السيد المدير بجدية الجمعية ومسؤوليها الذي أوفوا بما التزمو به، ببلوغ الوضعية المتقدمة الحالية لإنقاذ الأرشيف المحلي. كما أشاد بحماس وجهود كل الفاعلين المساهمين، كل من موقعه، في إنجاح هذه العملية الحاسمة في إنقاذ الأرشيف المحلي، وصيانة التراث من أجل تثمينه واستغلاله. كما التزم بتكفل مؤسسة أرشيف المغرب بتنسيق مع رئيس جمعية فجيج للتراث وثقافة الواحات، بنقل الوثائق إلى مقره بالرباط، والشروع في المعالجة المادية لها بالتدريج، وكذلك تم.

الخلاصة:

يجب الإقرار بما لسجلات الأرشيف بمختلف أشكالها من فضل في إجلاء الحقائق التاريخية، وتدوين معطياتها وتثمين قيمتها في مجالات جغرافية ممتدة، وأوساط مجتمعية متباينة. كما يجب الاعتزاز بمكسب توفر بلادنا على مؤسسة مختصة في تدبير الأرشيف الوطني العام منه والخاص والعمل على ارتقائه، لحفظ ذاكرة الوطن وسجله التاريخي ومكونه الحضاري.

ارتبط التوثيق المعاصر للسجلات التوثيقية المرتبطة بفجيج ومنطقتها، بمجيئ الفرنسيين في بداية القرن الماضي، وخاصة مع فترة سلطة الحاكم"PARIEL,1912 - 1927" الذي خبر تدبير السجلات وسياق إحداثها واستغلالها، انطلاقا مما اكتسبه من تجربته الطويلة في الخدمة مع الجنرال "Hubert Lyautey" في الجزائر، وقد سخر هذا الحاكم الفرنسي خبرته وقيادته المتميزة، طيلة حكمه في فجيج في الاعتناء بالتوثيق لأحداث ووقائع هذه المنطقة الحدودية في جنوب شرق المغرب كنقطة تماس، ورأس حربة التدخل الاستعماري في بلادنا. وهي فرص نادرة في مثل هذه المجالات الجغرافية النائية حيث تقسو الطبيعة ويجود التاريخ والموقع والإنسان.

بقي الوضع العام للأرشيف المحلي لمدينة فجيج بعد الاستقلال في وضع سيئ ومتهالك نتيجة الإهمال وسوء التدبير، مما عرض الكثير من سجلاته للإهتراء والتحلل، الشيء الذي يجعل استغلالها بيسر أمرا صعبا، إلى أن أحدثت جمعية فجيج للتراث وثقافة الواحات التي عملت بشتى الطرق والوسائل لتحوز هذا الأرشيف قصد إنقاذه. وتدخل جهود الاتصال والتشاور مع إدارة أرشيف المغرب في هذا الإطار. فلجوء إحدى جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالتراث إلى مؤسسة مختصة ترسخ التجارب، وتثمن قيمة الأرشيف، وتطور ظروف حفظه وترميمه، لكفيل بإيجاد الدعم الممكن لمعالجة وصيانة أرشيفنا المحلي. وهذا ما حدث بالفعل، حيث شكلنا كممثلين للمجتمع المدني نموذجا سباقا في علاقتنا الثنائية مع المركز، ونهجا محفزا لأطراف أخرى مماثلة، تعزز مسعى الانفتاح والإشعاع الذي تسير في خطاه بكل عزم هذه المؤسسة الاستراتيجية الرائدة.

فشكرا لأرشيف المغرب، على الاهتمام الجدي الذي أبداه من أجل المساهمة الفعالة في مشروع إنقاذ ومعالجة الأرشيف المحلي لفكيك التاريخية. والشكر موصول لكم أيتها السيدات والسادة على مساهمتكم في هذا اللقاء الفريد من نوعه بمناسبة اليوم العالمي للأرشيف، والذي يمكن اعتباره بداية مشجعة للتعاون المثمر بين المجتمع المدني والمؤسسة الوطنية المتخصصة في الأرشيف على المستوى الوطني.

والله ولي التوفيق

زيارات ميدانية لفائدة الطلبة والباحثين



الأرشفة
علم ومهنة

التقرير السنوي المرفوع إلى رئيس الحكومة برسم 2018

طبقا للمادة 32 من القانون رقم 99 / 69 المتعلق بالأرشيف، توافي مؤسسة أرشيف المغرب رئيس الحكومة سنويا بتقرير موجز عن أنشطها. وفيما يلي نص التقرير برسم 2018.

تميزت سنة 2018 بمواصلة إنجاز المشاريع التي تم الشروع فيها خلال سنة 2017 والتي تهدف إلى استكمال الترسانة القانونية الكفيلة بتعزيز دور المؤسسة في حفظ الأرشيف الوطني، وإلى توفير التجهيزات والمعدات الضرورية لتحسين شروط العمل بمختلف مرافقها وتطوير أداء مستخدميها، كما تميزت هذه السنة أيضا بتنفيذ عدد من المشاريع المقررة في برنامج العمل المصادق عليه خلال دورة المجلس الإداري لشهر دجنبر 2017 والتي كان أبرزها مشروع إنجاز الدراسة المتعلقة بالبرمجة الهندسية والتقنية للمقر الجديد للمؤسسة المزمع تشييده بقطب تيكنوبوليس بسلا الجديدة.

وفضلا عن ذلك، شاركت المؤسسة في العديد من الملتقيات الوطنية والدولية، كما نظمت تظاهرات تروم كلها تثمين الأرصدة المحفوظة لديها من الأرشيفات العامة والخاصة.

ومن جهة أخرى، تم تكثيف الاتصال بمختلف الإدارات والمؤسسات العمومية لمواكبة تنزيل مقتضيات المرسوم المحدد لشروط وإجراءات تدبير وفرز وإتلاف الأرشيف العادي والوسيط، وكذا شروط وإجراءات تسليم الأرشيف النهائي. كما استفاد عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية من المساعدة التقنية التي دأبت المؤسسة على تقديمها وفق برنامج متفق عليه مع الجهات الراغبة في ذلك. وقد استبشرت المؤسسة خيرا بالمنشور الذي أصدره السيد رئيس الحكومة بتاريخ 17 دجنبر 2018 والذي سنأتي على ذكر محتواه أسفله.

ولتحقيق الغاية من المشاريع المبرمجة برسم هذه السنة، تم رصد ميزانية بلغت 20.096.645,33 درهما، بعد إضافة الاعتمادات المتبقية من الميزانية المرصودة برسم سنة 2017، وتوزعت ما بين ميزانية الاستغلال بمبلغ 10.478.470,83درهما وميزانية الاستثمار بمبلغ: 9.618.174,50درهما.

1- أهم المشاريع المنجزة برسم 2018

1-1: المشاريع الممولة من ميزانية الاستثمار:

بفضل الاعتمادات المخصصة لها، تمكنت المؤسسة من إنجاز جملة من المشاريع المهمة التي تروم تطوير هذا القطاع، وقد بلغ مجموع الاعتمادات التي رصدت لهذه المشاريع أزيد من أربعة ملايين (4.000.000,00) درهم. ويتعلق الأمر بالمشاريع الآتية:

إنجاز دراسة حول البرمجة الهندسية والتقنية للمقر الجديد لأرشيف المغرب: أنجزت هذه الدراسة، التي استغرقت حوالي 07 أشهر، من طرف شركة متخصصة.

إلى جانب هذه الدراسة، تم أيضا إنجاز الدراسات الجيوتقنية الخاصة بالبقعة الأرضية المخصصة لبناء مقر هذه المؤسسة بقطب تيكنوبوليس.

اقتناء ووضع منصة للتدبير الإلكتروني للوثائق والمراسلات (GED): تم اقتناء هذا النظام لمواكبة التزايد الكمي اليومي في الوثائق والمعلومات، حيث لم يعد التسيير اليدوي المحدود قادرا على أداء المهام على الوجه المطلوب، ولا سرعة التحولات تسمح بذلك أيضا.

اقتناء اللوازم الخاصة بالمعالجة والحفظ الوقائي للأرشيف:
يتعلق الأمر بمجموع اللوازم التي تستغل في معالجة الوثائق وحفظها في الأماكن المخصصة لها، ووفق المعايير المعمول بها دوليا في هذا المجال.

صيانة التجهيزات والبرمجيات المعلوماتية بأرشيف المغرب:
تم إبرام صفقتين مع شركتين متخصصتين في مجال صيانة التجهيزات المعلوماتية التي تجاوزت فترة الضمان، وذلك لتفادي أي توقف مفاجئ لهذه التجهيزات عن الاشتغال أو إصابتها بعطب من شأنه عرقلة عمل المؤسسة.

طبع" الدليل المرجعي لتدبير الأرشيف العمومي"، وكتاب يضم القوانين المتعلقة بالأرشيف ببلادنا، فضلا عن بعض المنشورات الأخرى ذات الصلة بمهام واختصاصات المؤسسة.

تجهيز المؤسسة بمعدات وتجهيزات معلوماتية وأثاث مكاتب جديدة لتلبية حاجيات المؤسسة في هذا الشأن وتوفير شروط عمل أفضل للمستخدمين العاملين بها.

اقتناء وتشغيل برمجية خاصة بالمحاسبة العامة: تندرج هذه الخطوة في إطار تفعيل القرار المتعلق بالتنظيم المالي والمحاسباتي لمؤسسة أرشيف المغرب، واستجابة للتوصيات الواردة في تقارير مراقب الدولة لدى أرشيف المغرب والمجلس الأعلى للحسابات.

وتنضاف إلى هذه المشاريع صفقة أخرى لازالت قيد الإنجاز وتتعلق باقتناء ووضع نظام معلوماتي لتدبير الأرشيف؛ ويصل مبلغ هذه الصفقة، التي من المرتقب الانتهاء من إنجازها في غضون سنة 2019، إلى 2.843.464,80 درهم.

وللإشارة، فقد بلغت نفقات الاستثمار الملتزم بها، إلى حدود متم شهر دجنبر، نحو 6.115.783,78 درهما، أي ما يعادل 64% من ميزانية الاستثمار المخصصة للمؤسسة؛ في حين بلغت النفقات المؤداة 1.952.002,22 درهما.

2-1: المشاريع الممولة من ميزانية الاستغلال:

بالإضافة إلى المشاريع السابقة، رصدت المؤسسة اعتمادات مهمة من ميزانية الاستغلال لتمويل عدد من الأنشطة الهادفة إلى تثمين الأرشيف والنهوض به، وكذا إنجاز بعض المشاريع التي تهدف إلى ضمان استمرار عمل المصالح التابعة لها بشكل دائم ومتواصل.

وكما هو الشأن بالنسبة لنفقات الاستثمار، فقد بلغت نفقات الاستغلال الملتزم بها، إلى حدود تاريخ انعقاد المجلس الإداري، بما في ذلك المبالغ التي رصدت للمشاريع المذكورة أعلاه، حوالي 8.545.993,33 درهما، بينما تجاوزت النفقات المؤداة مبلغ 8.467.124,08 درهما تشكل نفقات المستخدمين الحصة الكبرى منها بنسبة تناهز 64 %.

3-1: مداخيل المؤسسة برسم سنة 2018:

إلى جانب الميزانية المرصودة للمؤسسة، بقيت المداخيل المستخلصة مقابل الخدمات المقدمة للعموم دون المستوى المطلوب، حيث لم تتجاوز 8.072,40 درهما، بينما بلغت المداخيل الإجمالية نحو 63.900,31 درهما بفضل استرجاع إجمالي الأجور المؤداة لإحدى المستخدمات التي تم إنهاء إلحاقها لدى المؤسسة، واسترداد مبلغ زائد مستلم من طرف شركة التأمينات ATLANTA مقابل التأمين عن المسؤولية المدنية للمؤسسة، وتأمين مستخدميها عن حوادث الشغل.

4-1: الموارد البشرية والتكوين المستمر:

في إطار الميزانية المصادق عليها برسم 2018، لم تخصص للمؤسسة أية مناصب مالية جديدة على الرغم من حاجتها الماسة إلى توظيف مستخدمين جدد من تخصصات مختلفة لمواجهة الخصاص الذي تعانيه على مستوى تدبير وحداتها الإدارية وعلى مستوى معالجة الأرصدة المحفوظة لديها ورقمنتها وتقديم المساعدة التقنية لمختلف القطاعات والمؤسسات العمومية. غير أنه سمح للمؤسسة بإعادة استعمال منصبين ماليين تم شغورهما خلال السنة. وقد اتخذت التدابير الضرورية لإجراء مباراة توظيف متصرفين اثنين من الدرجة الثالثة في تخصص الأرشيف، وتم التحاق المعنيين بالأمر بعملهما قبل متم شهر دجنبر

المنصرم ليظل مجموع العاملين بمصالح أرشيف المغرب بمختلف أصنافهم وتخصصاتهم مستقرا في حدود 45 مستخدما، استفاد منهم برسم السنة ذاتها 21 مستخدما من الترقية في الرتبة والدرجة.

ولتنمية قدرات هؤلاء وتطوير كفاءاتهم، انسجاما مع متطلبات عمل المؤسسة، فقد استفاد عدد منهم في إطار التكوين المستمر، من الدورات التكوينية التالية:

- تدريب تقني دولي في مجال الأرشيف بفرنسا لمدة خمسة أسابيع لفائدة مستخدمتين اثنتين (STIA).
- تدريب بدولة تركيا لمدة أربعة أيام لفائدة مستخدمتين اثنتين.
- تدريب بدولة قطر لمدة ثلاثة أيام لفائدة مستخدم واحد.
- تدريب في مجال ترميم الوثائق بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية لفائدة ثلاثة مستخدمين لمدة أسبوع واحد.
- عدة دورات تكوينية في مجال التدبير المالي لفائدة العاملين بقسم الشؤون الإدارية والمالية.
- دورة تكوينية بالخزينة العامة في إطار الاتفاقية المبرمة بين هذه الأخيرة وأرشيف المغرب لفائدة مستخدمين.
- تدريب بقسم الشؤون القانونية بوزارة الثقافة لمدة شهر واحد لفائدة مستخدمة واحدة.
- تدريب بالأرشيف الوطني لسلطنة عمان لمدة ثلاثة أسابيع لفائدة ثلاثة مستخدمين خلال شهر دجنبر 2018.
- استفادة بعض المستخدمين من حضور ندوات وملتقيات في مجالي الأرشيف والمعلوميات.
- دورة تدريبية في " الطرق العملية لفحص مقتنيات المكتبات بوسائل علمية" لفائدة عدد من المستخدمين، وذلك من 03 إلى 05 دجنبر 2018 بمقر المؤسسة وبشراكة مع المكتبة الوطنية بقطر واليونسكو.

النهوض ببرنامج تدبير الأرشيف العادي والأرشيف الوسيط الموجود بحوزة الإدارات العمومية.

1 – الأنشطة المنجزة برسم سنة 2018:

يتطلب النهوض ببرامج تدبير الأرشيف العمومي اتخاذ مجموعة من التدابير الكفيلة بمساعدة إدارات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية وكذا الجماعات الترابية، فضلا عن الهيئات الخاصة المكلفة بإدارة مرفق عمومي، على إعداد وتنفيذ هذه البرامج. وفيما يلي أهم المنجزات التي قامت بها المؤسسة خلال سنة 2018 بهذا الخصوص:

1-1: استصدار منشور لرئيس الحكومة يتعلق بتنفيذ المرسوم رقم 2.14.267 الصادر بتنفيذ القانون رقم 69.99المتعلق بالأرشيف:

عملت المؤسسة على مراسلة السيد رئيس الحكومة قصد استصدار منشور يتعلق بتنفيذ المرسوم رقم 2.14.267 الصادر في 4 نونبر 2015 بتحديد شروط وإجراءات تدبير وفرز وإتلاف الأرشيف العادي والوسيط وشروط وإجراءات تسليم الأرشيف النهائي، يحث فيه مختلف الإدارات العمومية على إعداد برامج لتدبير أرشيفها والتقيد بالمقتضيات التنظيمية التي تؤطرها. وقد تفاعلت رئاسة الحكومة إيجابيا مع المشروع، فأصدرت المنشور بتاريخ 17 دجنبر 2018.

1-2: دعم الاستراتيجية الوطنية في مجال الأرشيف:

عملت مؤسسة أرشيف المغرب، بتنسيق مع الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، في إطار خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، على صياغة مجموعة من التدابير الكفيلة بالنهوض بالاستراتيجية الوطنية في مجال الأرشيف،

وتهم ثلاثة محاور، هي: الجانب التشريعي والمؤسساتي، التحسيس والتواصل، ثم تقوية قدرات المؤسسة. وتندرج هذه التدابير في المحور الفرعي الخامس (حفظ الأرشيف وصيانته) من المحور الرابع من الخطة المذكورة أعلاه.

وخلال السنة الجارية، أعدت المؤسسة، في إطار تتبع تفعيل هذه التدابير، بتنسيق مع وزارة الثقافة والاتصال، والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، مخططا لأجرأتها من خلال تخصيص مجموعة من الأنشطة لكل تدبير بغرض تفعيله، فضلا عن تعيين الشركاء المعنيين به، وكذا النتائج المنتظرة. كما تم تحديد تاريخ إنجازها ووضعية التنفيذ وكذا مؤشرات القياس. وقد تمت دراسة المخطط واعتماده في اجتماع مخصص لهذا الغرض مع الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان أواخر شهر أكتوبر 2018.

كما قامت المؤسسة بتعيين نقطة ارتكاز لديها لتتبع أجرأة هذه التدابير.

1-3: الالتزام بتتبع إحداث البنيات الإدارية المكلفة بالأرشيف وتكوين المكونين في مجال الأرشيف لفائدة الإدارات العمومية:

في إطار خطة العمل الوطنية من أجل الحكومة المنفتحة OGP، والتي تشمل 18 التزاما موزعة على 5 محاور، عملت مؤسسة أرشيف المغرب، ضمن محور الولوج إلى المعلومة، على إدراج مسألة إحداث البنيات الإدارية المكلفة بالأرشيف وتكوين المكونين في مجال الأرشيف لفائدة الإدارات العمومية كالتزام ستسهر على تنفيذه (الالتزام رقم 03).

وتأتي هذه المساهمة النوعية في الخطة، إيمانا من المؤسسة بأن تفعيل القانون رقم 31.13 المتعلق بالولوج إلى المعلومة رهين بمدى تنظيم الأرشيف العمومي، باعتبار الوثائق الإدارية، بمختلف أشكالها وأنواعها، هي الوعاء الذي تُحفظ فيه المعلومة والحامل الذي تنقل فيه.

وفي هذا السياق، انخرطت المؤسسة في الهياكل التي تسهر على تتبع تنفيذ خطة العمل الوطنية من أجل الحكومة المنفتحة على المستويين الاستراتيجي والتطبيقي، باعتبارها عضوا في لجنة القيادة الوطنية المكونة من 09 أعضاء ممثلين عن الحكومة و09 أعضاء عن المجتمع المدني، وكذا في لجنة تفعيل الخطة، وتحضر اجتماعاتهما بشكل منتظم.

1-4: تغيير المادة الأولى من المرسوم رقم 2.14.267:

ينص المرسوم رقم 2.14.267 الصادر في 4 نوفمبر 2015 بتحديد شروط وإجراءات تدبير وفرز وإتلاف الأرشيف العادي والوسيط وشروط وإجراءات تسليم الأرشيف النهائي في مادته الأولى (الفقرة الثالثة) على أن برنامج تدبير أرشيف الجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية وكذا الهيآت الخاصة المكلفة بإدارة مرفق من المرافق العامة يتم عن طريق اتفاقيات -إطار بينها وبين مؤسسة أرشيف المغرب. وقد تبين أن تقييد هذه الاتفاقيات بنموذج تصادق عليه السلطات الحكومية الوصية يتنافى مع روح الفقرة الثالثة من المادة الأولى التي كانت الغاية منها هي احترام الخصوصيات التي تتمتع بها هذه المؤسسات والهيآت، فضلا عن مساسها بمبدإ استقلالها الإداري وعدم خضوع بعضها لأي سلطة وصاية.

وبناء على ذلك، وفي إطار تبسيط المساطر المتعلقة بإعداد تلك البرامج وتسريع وتيرة تنفيذها، فقد سعت المؤسسة إلى اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحذف الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من المرسوم سالف الذكر واقتراح مشروع مرسوم بتغيير ه وتعديله وقعه السيد وزير الثقافة والاتصال وأُرسل إلى وزارة الاقتصاد والمالية والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بتحديث الإدارة والوظيفة العمومية قصد التوقيع قبل إحالته على الأمانة العامة للحكومة.

1-5: تقديم الدليل المرجعي لإجراءات تدبير الأرشيف العمومي:

بعد إعداد النسخة النهائية للدليل المرجعي لتدبير الأرشيف العمومي، وطبعه في 2000 نسخة لفائدة الإدارات والهيآت المعنية، قامت المؤسسة بتاريخ 4 ماي 2018، بشراكة مع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بتحديث الإدارة والوظيفة العمومية، بتنظيم يوم تحسيسي وتعريفي بمحتويات هذا الدليل وذلك بحضور الكتاب العامين لمختلف القطاعات الوزارية، وكذا مخاطبي مؤسسة أرشيف المغرب لديها، وذلك بمناسبة انعقاد اجتماع شبكة الكتاب العامين لهذه السنة.

1-6: جرد عام لآجال التقادم القانوني للوثائق:

خلال سنة 2018، قامت المؤسسة بإعداد حصيلة جرد عام لآجال تقادم الوثائق بمختلف النصوص القانونية المغربية، وذلك بغية تيسير عمليات إعداد الجداول الزمنية للحفظ.

1-7: تقديم المساعدة التقنية اللازمة فيما يتعلق بتدبير الأرشيف:

قامت مؤسسة أرشيف المغرب بمواكبة وتقديم المساعدة التقنية لفائدة واحد وثلاثين (31) هيئة عمومية، مما يعزز مكانة المؤسسة كمركز خبرة وطني في كل ما يتصل بتدبير الأرشيف

1-8: إعداد مشروع اتفاقية - إطار لتدبير الأرشيف العادي والوسيط الخاص بالمؤسسات والمقاولات العمومية وكذا الجماعات الترابية:

طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.14.267 (4 نونبر 2015) المحدد لشروط وإجراءات تدبير وفرز وإتلاف الأرشيف العادي والوسيط وشروط وإجراءات تسليم الأرشيف النهائي والذي ينص في مادته الأولى على أن تحديد برامج تدبير أرشيف الجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية يتم بموجب اتفاقيات إطار تُوقع بينها وبين مؤسسة أرشيف المغرب وفق نموذج تصادق عليه السلطات الحكومية الوصية المعنية، فقد عملت المؤسسة، خلال هذه السنة، على:

إعداد مشروع اتفاقية - إطار تهم برنامج تدبير الأرشيف العادي والوسيط الخاص بالجماعات الترابية؛

إعداد مشروع اتفاقية - إطار تهم برنامج تدبير الأرشيف العادي والوسيط الخاص بالمؤسسات والمقاولات العمومية.

1-9: دراسة مشاريع أدوات تدبير الأرشيف والمصادقة عليها:

طبقا للمرسوم التطبيقي لقانون الأرشيف رقم 99-69، تعكف المؤسسة حاليا على دراسة مشاريع الجداول الزمنية للحفظ التي توصلت بها من بعض الإدارات والمؤسسات العمومية.

1-10: إعداد مصنف مرجعي لحفظ الوثائق المشتركة بين الإدارات العمومية:

في إطار مواكبة إدارات الدولة في إعداد جداول تصنيف أرشيفها، وجداولها الزمنية للحفظ، قامت المؤسسة بإعداد دفتر تحملات من أجل فتح طلب عروض خاص بإعداد دراسة حول الوثائق المشتركة بين الإدارات وإصدار دليل مرجعي لتصنيفها وحفظها؛ وتهدف هذه الدراسة إلى إنجاز جرد شامل لجميع أنواع الوثائق المشتركة بين الهيآت العمومية وتصنيفها وتحديد آجال تقادمها وجدول زمني لحفظها.

جمع ومعالجة الأرشيف

على غرار السنوات السابقة، واصلت مؤسسة أرشيف المغرب معالجة عدد مهم من الأرصدة الأرشيفية التي توصلت بها من الهيآت العمومية ومن الخواص معالجة

مادية وفكرية قبل إعداد قوائمها الوصفية والتحليلية التي توضع رهن إشارة المرتفقين قصد تيسير ولوجهم إليها والاطلاع على محتوياتها في أحسن الظروف. وتخضع الأرصدة المحفوظة بمستودعات المؤسسة لمراقبة مستمرة في إطار الحفظ الوقائي لضبط ظروف حفظها وتلافي تدهور حالتها.

الأنشطة الثقافية والإشعاعية للمؤسسة

قامت مؤسسة أرشيف المغرب، خلال هذه السنة، بتنظيم عدة أنشطة وتظاهرات استأثرت باهتمام مختلف وسائل الإعلام الوطنية والعربية، ترمي إلى تعزيز إشعاعها الثقافي على المستوى الوطني وتثمين أرصدتها من الأرشيفات المحفوظة لديها. ومن أهم التظاهرات التي احتضنها رحاب المؤسسة في هذا الشأن معرض "بورقراق بين الأمس واليوم" ومعرض " عبد الله شقرون: ثقافة وإعلام".

وعلاوة على ما ذكر، حرصت المؤسسة على تأكيد حضورها ومشاركتها في الملتقيات والمحافل الدولية، وهو ما يشكل دوما فرصة لتبادل الآراء ومد جسور الحوار والتواصل مع باقي المؤسسات الفاعلة في ميدان الأرشيف، ومناسبة لتنويع اتفاقيات الشراكة والتعاون لتقاسم الخبرات والتجارب مع أطراف جديدة.

إلى جانب الأنشطة التي عرفتها المؤسسة خلال سنة 2018، وحرصا منها على القيام بالمهام المنوطة بها والمضي قدما في تحقيق المزيد من الإنجازات، تم وضع برنامج عمل طموح للسنوات الثلاثة القادمة، يشمل عددا من المشاريع المهمة التي تروم النهوض بالأرشيف الوطني ورفع التحديات المطروحة أمام هذه المؤسسة الاستراتيجية.

وقد صادق المجلس الإداري بالإجماع، خلال دورته لشهر دجنبر 2018، على هذا البرنامج، وأصدر التوصيات التالية:

- عرض الدراسة التمهيدية لبناء المقر الجديد للمؤسسة أمام أنظار الاجتماع الأول للمجلس الوطني للأرشيف حتى ترصد الحكومة الاعتمادات المالية الضرورية للمشروع.
- تعزيز القدرات البشرية للمؤسسة بتخصيصها لمناصب مالية جديدة حتى تتمكن من رفع التحديات التي تواجهها.
- تخصيص تعويضات عن الأخطار لفائدة المستخدمين الذين يشتغلون بشكل مباشر ومستمر في الأماكن المخصصة لمعالجة الأرشيف وترميمه وتصنيفه ورقمنته ومناولته للرواد الوافدين على قاعات البحث والاطلاع، (وتجدر الإشارة إلى كون هذه التوصية الأخيرة يصادق عليها المجلس بالإجماع كل سنة منذ 2012 دون أن تجد التجاوب الإيجابي لدى وزارة المالية، مما جعل المستخدمين المعنيين يوجهون في هذا الشأن العرائض لمدير المؤسسة. ويخشى أن ينتج عن موقف وزارة المالية مستقبلا عرقلة لسير عمل المؤسسة في مجال حيوي من أنشطتها. وبه وجب الإعلام).

حرر بالرباط بتاريخ 17 أبريل 2019



مؤسسة أرشيف المغرب: أية استراتيجية ؟[1]

جامع بيضا
مدير أرشيف المغرب

مسألة الأرشيف في ظل المغرب المستقل

بعد استرجاع المغرب لاستقلاله (1956)، لم تدرج مسألة الأرشيف في سلم أولويات الحكومات المتعاقبة، بالرغم من كون تنظيم هذا القطاع يعتبر بلا جدال عمادا أساسيا في عملية إرساء قواعد الدولة الحديثة والمستقلة. وقد اكتفت الحكومات المتتالية، ولمدة عقود، بالرجوع فيما يتعلق بالأرشيف إلى قانون متقادم صدر في عهد النظام الاستعماري (ظهير فاتح نونبر 1926)، بل إن حتى هذا القانون لم يحترم في معظم الأحيان. فنال الإهمال - أو شبه الإهمال - الأرصدة الأرشيفية للإدارات العمومية في المركز كما في الجهات، وتداولت الألسن روايات عن إتلاف الوثائق هنا وهناك لإتاحة فرص توسعة المكاتب لاستيعاب الموظفين في هذه الإدارة أو تلك، وإن لم يتم إتلافها فإنها ترمى أحيانا في أقبية مظلمة ورطبة لا يرسل إليها إلا المغضوب عليهم من الموظفين. وطبعا، تستثنى من هذه الصورة الحالكة بعض الوزارات والمصالح التي تولى أمرها مسؤولون أدركوا من تلقاء أنفسهم أن الأرشيف ليس فقط ذاكرة الأمة، ولكن أيضا صورة لحاضرها وضمانة لمستقبلها. إن الأرشيف تراث وحداثة.

يبدو أنه لم تكن ثمة غداة الاستقلال إرادة سياسية قوية وواضحة لتنظيم الأرشيف المغربي على الصعيد الوطني ووضعه رهن إشارة الباحثين وعموم المواطنين. لكن المغرب وقف في مناسبتين على الأقل على الإهمال غير المقبول الذي دب في أرشيفه. كانت المناسبة الأولى في السبعينات عندما ارتأت الدولة المغربية الاحتكام إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بلاهاي في شان قضية الصحراء. أما المناسبة الثانية، فهي عندما انكبت هيئة الإنصاف والمصالحة على دراسة ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان خلال الفترة المتراوحة بين 1956 و1999. وقد وجدت الهيئة المذكورة صعوبات جمة في الحصول على الأرشيف للقيام بالمهمة الموكلة إليها. فهنالك من جهة سوء تنظيم للأرشيف يتعذر معه البحث، ومن جهة أخرى هنالك غياب القانون المنظم للأرشيف.

وإذا كانت المناسبة الأولى – أي قضية الصحراء - قد أثمرت ميلاد مديرية الوثائق الملكية سنة 1975، فإن المناسبة الثانية – أي عمل هيئة الإنصاف والمصالحة - قد أفضت إلى تضمين التقرير الختامي للهيئة توصيات متعلقة بتنظيم الأرشيف الوطني. وتفعيلا لهذه التوصيات، صدر القانون المنظم للأرشيف في 30 نونبر 2007. وقد أثار هذا القانون– الذي طال انتظاره - اهتماما واسعا في الأوساط الأكاديمية والسياسية والإعلامية وفي المجتمع المدني.

فبموجب هذا القانون أحدثت مؤسسة أرشيف المغرب التي تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري، فتفضل صاحب الجلالة أيده الله ونصره بتعيين مدير على رأسها بتاريخ 30 مارس 2011، في شخص ذ. جامع بيضا (أستاذ جامعي وباحث في التاريخ لمدة حوالي ثلاثين سنة). وقد أعطيت انطلاقتها الرسمية في أواخر شهر ماي 2011 في غياب أي طاقم بشري لتسييرها وأية بناية مؤهلة لاحتضانها. فكانت الانطلاقة عسيرة بكل ما في الكلمة من معنى.

(1) نص العرض الذي قدمه مدير أرشيف المغرب أمام المجلس الوطني للأرشيف الذي التأم برئاسة الحكومة يوم 4 دجنبر 2019 .

كانت الوضعية تستلزم فتح جبهات عمل عديدة بوسائل مادية وبشرية متواضعة جدا. ومن الأمور التي بادرنا إلى القيام بها باستعجال، حتى قبل تكوين الطاقم النواة للمؤسسة، استصدار منشور موقع من لدن رئيس الحكومة السابق، السيد عباس الفاسي، بتاريخ 6 أكتوبر 2011، يدعو فيه الإدارات والمصالح العمومية إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل:

التعامل الإيجابي مع مؤسسة "أرشيف المغرب" وفق ما ينص عليه القانون، والتعاون معها رعيا لما تستلزمه الحاجة إلى تدبير الوثائق، ولما تقتضيه صيانة التراث الوطني،

صيانة وتنظيم الأرشيف الجاري والوسيط، وكذلك السهر على تجميع وحفظ الأرشيف النهائي المتوفر لدى الإدارات في أماكن ملائمة تعد لهذا الغرض وفق المعايير المتعارف عليها دوليا، إلى أن يتسنى فرزه ونقله إلى مؤسسة أرشيف المغرب،

تعيين مسؤول عن الأرشيف يكون من بين أهل الاختصاص الذين تلقوا تكوينا في هذا الميدان ليكون محاورا رئيسيا لمؤسسة أرشيف المغرب.

وفضلا عن هذه المبادرة، كان من الضروري توفير أبسط شروط الانطلاقة من وسائل مادية وبشرية، علاوة على تأهيل مقر مؤقت ريثما يتم تشييد مقر جدير بمؤسسة أدرجت تحت وصاية وزارة الثقافة في ماي 2009 وصنفت منذ 2012 ضمن المؤسسات العمومية الاستراتيجية. ولقد تم تأهيل المقر المؤقت، وهو جناح من المقر القديم للمكتبة العامة لا تتوفر فيه مقومات هيبة الدولة، تم تأهيله بفضل منحة من الاتحاد الأوروبي تكلف بتدبيرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان (ثلاثة ملايين درهم). وقد وفر هذا التأهيل مرافق تتيح للمؤسسة أبسط الشروط لممارسة عملها مؤقتا في ظروف مقبولة: مكاتب، قسم معالجة الأرشيف، ستة مخازن لحفظ الأرشيف، قاعة متعددة الاستعمالات (100 مقعد)، قاعة المطالعة (40 مقعد). وقد اهتمت المؤسسة منذ انطلاقتها بتعزيز مواردها البشرية فتطور عدد مستخدميها على الشكل التالي (بصرف النظر عن التخصصات):

التاريخ	العدد
2011	6
2012	23
2013	36
2014	40
2015	42
2016	42
2017	46
2018	44
2019	51

ولما كان جوهر عمل المؤسسة ينصب على الأرشيف، فقد عملت، في إطار التعاون الدولي، على توفير التكوين المستمر لفائدة أغلب المستخدمين من ذوي التخصص والذين هم من خريجي مدرسة علوم الإعلام، إذ استفادوا – على الأقل لمدة شهر - من التدريب الدولي الذي تحتضنه باريس والمعروف باسم Stage Technique International des Archives.

ويعتبر هؤلاء المستخدمون بمثابة قطب رحى المؤسسة (أو جنود الخفاء). فهم يعملون بتفان كبير في ظروف محفوفة بالمخاطر الصحية للقيام بالمعالجة المادية والفكرية لمئات الكيلومترات الخطية من الأرشيفات القديمة بغرض جردها وصيانتها وتثمينها وإتاحتها لعموم المرتفقين.

التعرف على واقع الأرشيف والممارسة الأرشيفية في الإدارات المركزية للدولة

غني عن البيان أن الهم الأكبر للمؤسسة هو الأرشيف كتراث وحداثة، كما يمكن استنتاج ذلك من القانون 69-99. ولهذا تم فتح ورش التعرف على واقع الأرشيف الوطني ووضع لبنات مستقبله في ظل القانون الجديد، فنظمت عدة ندوات مع المهنيين لرصد واقع الأرشيف في المصالح الإدارية ولدى الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمؤسسات الجامعية وعند الخواص. ولعل أبرز عمل في هذا الصدد إعداد استمارة من حوالي عشرين صفحة وجهت إلى مختلف الوزارات للوقوف على واقع أرشيفاتها

المركزية. وقد نشرنا خلاصة تركيبية للنتائج المحصل عليها في كتيب تحت عنوان "دراسة واقع الأرشيف والممارسة الأرشيفية بالإدارات المركزية للدولة".

أبانت النتائج المستخلصة من الأجوبة على تلك الاستمارات أن المصالح العمومية في أمس الحاجة إلى دليل مرجعي تستأنس به لتنزيل مقتضيات القانون المنظم للأرشيف (30 نونبر 2007) والمرسوم الصادر بتطبيقه في نونبر 2015. ولهذه الغاية، أعدت مؤسسة أرشيف المغرب دليلا مرجعيا وضعت من خلاله أسسا متينة لتدبير عقلاني وعملي للأرشيف العمومي يتناول الجوانب الأساسية المتعلقة بالتصرف في الوثائق على مر مختلف مراحلها العمرية بالإدارة إلى حين تسليمها للمصالح العمومية المختصة بحفظ الأرشيف النهائي أو إتلافه.

صدر هذا الدليل المرجعي سنة 2017 باللغتين العربية والفرنسية، وقامت مؤسسة أرشيف المغرب، بشراكة مع وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بتقديمه يوم 23 ماي 2018 بالرباط أمام الكتاب العامين لمختلف الوزارات. ومن المنتظر أن يساهم هذا الدليل في إحداث تغيير إيجابي جدا في الممارسة الأرشيفية العمومية[2] ويساهم في تكريس الحكامة الإدارية. ولمسايرة التطور التقني، والانخراط في استراتيجية المغرب الرقمي، فالمؤسسة بصدد إنجاز دليل مرجعي آخر يعنى بتدبير الأرشيف الإلكتروني.

وقد وجدنا في رئاسة الحكومة سندا إذ عممت، بتاريخ 17 دجنبر 2018، وبطلب من مؤسسة أرشيف المغرب، منشورا يحث مختلف الوزارات على ضرورة تفعيل برامج تدبير الأرشيف كما سطرها القانون المنظم للأرشيف والمرسوم الصادر بتطبيقه.

مؤسسة أرشيف المغرب: مركز للخبرة في مجال الأرشيف

ونتيجة لهذه المؤازرة من رئاسة الحكومة، وكذا للحملات التحسيسية التي تقوم بها أرشيف المغرب بمختلف الوسائل والقنوات، تحولت المؤسسة شيئا فشيئا إلى مركز للخبرة يقدم المساعدة التقنية اللازمة فيما يتعلق بتدبير الأرشيف لعدد متزايد من الإدارات والهيئات العمومية.

عدد الهيئات العمومية والخاصة التي استفادت من المساعدة التقنية بين 2015-2019

السنة	عدد الهيئات العمومية	عدد الهيئات الخاصة
2019	34	1
2018	31	-
2017	25	-
2016	21	2
2015	14	2

ولما كان تنزيل كل هذه المجهودات على أرض الواقع مرتبطا قبل كل شيء بمستوى "ثقافة الأرشيف" لدى المخاطبين، فإن المؤسسة لا تكل من المحاولات المختلفة الرامية إلى تعزيز ثقافة الأرشيف لدى أصحاب القرار ولدى عموم الناس. ومن قنوات تمريرها نذكر وسائل الإعلام، والشبكة العنكبوتية، والندوات، والمحاضرات والمنشورات (بما فيها إصدار مجلة متخصصة تحت عنوان: أرشيف المغرب)، ومعارض الصور والوثائق.

وتتم هذه الحملات التحسيسية في مناسبات عديدة، في مقدمتها اليوم الوطني للأرشيف (الذي تم إقراره بمبادرة من أرشيف المغرب منذ 30 نونبر 2013) أو اليوم العالمي للأرشيف الذي يصادف 09 يونيو من كل سنة. ففيما يخص اليوم الوطني للأرشيف برسم 2019، تجدر الإشارة إلى كونه خصص لموضوع " أرشيف المؤسسات الجامعية: الواقع والآفاق"، وذلك بشراكة مع جامعة محمد الخامس.

الأرشيف الخاص

ولعله من المؤشرات الدالة على النجاح في مهمة تكريس ثقافة الأرشيف، وتمتع مؤسسة "أرشيف المغرب" بمزيد من المصداقية، وطنيا ودوليا، إقدام بعض الخواص، من المغاربة والأجانب، على تسليم أرشيفاتهم الشخصية أو

(2) يمكن تحميل نسخة من هذا الدليل انطلاقا من الموقع الإلكتروني المؤسسة: www.archivesdumaroc.ma

العائلية للمؤسسة على سبيل الهبة. وإلى حدود خريف 2019، بلغ مجموع الأرصدة الخاصة التي استقبلتها المؤسسة زهاء الأربعين. وتهم الجوانب العلمية الأكاديمية، والسياسية، والتاريخية، والهندسية، والفنية، والاقتصادية، والتجارية، إلخ

وفضلا عما توفره هذه الأرصدة لفائدة الباحثين من معلومات نادرة عن المسارات الشخصية والمهنية لأصحابها، والتي يعز العثور عليها في الأرشيفات الحكومية، فإن مؤسسة أشيف المغرب تعمل من حين إلى آخر على تثمين هذا التراث بواسطة تنظيم معارض مفتوحة في وجه العموم. وقد تشكل هذه المعارض مناسبة جديدة لتبديد التردد لدى بعض الخواص مالكي الأرشيف، وتشجيعهم على ائتمان المؤسسة على ثرواتهم الوثائقية.

وعلاوة على ما سبق، تستفيد "أرشيف المغرب" سنويا من حصاد " جائزة الحسن الثاني للمخطوطات" المحدثة سنة 1979 والتي أصبحت المؤسسة عضوا نشيطا في لجنتها العلمية منذ سبتمبر 2014. فقد بلغت حصيلة وثائق "جائزة الحسن الثاني للمخطوطات" التي أغنت أرصدة المؤسسة خلال سنوات 2016 و2017 و2018 حوالي ألف وثيقة مرقمنة تتوزع بين مجموعة من الظهائر، والرسائل، والرسوم العقارية، والسجلات العدلية، وعقود الزواج، وتقييدات، وإجازات، وأوسمة، ووثائق الأنساب وكنانيش المستفاد، إلخ.

الأرشيفات المتعلقة بالمغرب والمحفوظة بالخارج

هنالك قناة أخرى تعزز باستمرار الأرصدة الوثائقية الوطنية. ويتعلق الأمر ببعض المراكز الأجنبية التي تزخر بأرشيفات متعلقة بالمغرب، أو بشخصيات أجنبية ارتبطت مساراتها المهنية بالمغرب. فتفعيلا للمادة 27 من القانون المنظم للأرشيف، تسعى مؤسسة أرشيف المغرب جاهدة إلى اقتناء نسخ مرقمنة (أو أصول إذا أمكن) من تلك الأرشيفات، وقد حالفها التوفيق في ذلك إذ حصلت على الآلاف من الوثائق من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال، وسيشمل الأمر عما قريب بلدانا أخرى مثل إسبانيا وتركيا.

لكن ما حصلنا عليه حتى الآن يعتبر غيضا من فيض، إذ أن عملية تفعيل المادة 27 المذكورة – خاصة مع فرنسا وإسبانيا - تحتاج إلى دعم دبلوماسي لم يتحقق بعد. وقد راسلنا في هذا الشأن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بتاريخ 20 يوليوز 2018 ملتمسين تعزيز مساعينا بإدراج مسألة الأرشيف مستقبلا في جدول أعمال اللقاءات الثنائية الرفيعة المستوى بين المغرب والأطراف المعنية.

اعتراف دولي بمنجزات مؤسسة أرشيف المغرب

إذا كانت المنجزات سالفة الذكر تظل دون ما نروم شخصيا إلى تحقيقه من أجل مؤسسة أرشيف المغرب، فإنها مع ذلك لقيت استحسانا وتشجيعا على الصعيد الدولي من لدن بعض الأطراف التي تتبع عن كثب خطواتها. ويمكن أن تستشف مؤشرات هذا التشجيع فيما يلي:

- دكتوراة فخرية لمدير المؤسسة من لدن مؤسسة جامعية فرنسية.
- وسام فرنسي للفنون والآداب من رتبة فارس.
- عضوية في لجنة الجامعة العربية الخاصة بالاستراتيجية العربية في مجال الأرشيف.
- درع تكريمي من الجامعة العربية اعترافا بمجهودات المؤسسة في حقل الأرشيف.
- عضو فريق عمل المجلس الدولي للأرشيف المختص في " الأرشيف وحقوق الإنسان".
- نائب رئيس لجنة المجلس الدولي للأرشيف المهتمة باستراتيجية افريقيا في مجال الأرشيف.
- عضو اللجنة التوجيهية لمنتدى مدراء الأرشيفات الوطنية (لندن).

- عضو لمدة أربع سنوات في اللجنة الاستشارية لليونسكو " ذاكرة العالم" المكونة من 14 خبير.

المجلس الوطني للأرشيف

بالرغم من هذا الإشعاع الدولي الذي يشرف المملكة المغربية، وبالرغم من بوادر النجاح التي نلاحظها فيما يخص الانخراط المتزايد في جمع التراث الأرشيفي وحفظه وإتاحته، واعتبار تنظيم الأرشيف عنصرا من عناصر الحداثة، فإن الرياح قد تجري أحيانا بما لا تشتهيه السفن نظرا للطبيعة المعقدة لتدبير الأرشيف، فضلا عن طابعه العرضاني، وكذا لوجود بعض الثغرات في القوانين المعمول بها. وتحسبا لكل ذلك، طالبت مؤسسة أرشيف المغرب منذ 2012 بإحداث مجلس وطني للأرشيف يرأسه رئيس الحكومة شخصيا، وتمثل فيه معظم الوزارات والقطاعات المعنية على أعلى المستويات، تناط به مهمة مؤازرة مؤسسة أرشيف المغرب في تفعيل استراتيجيتها، خاصة منها العناصر التي تكتسي طابعا عرضانيا ويلزم إنجازها تدخل أكثر من وزارة وقطاع. و قد صدر المرسوم المتعلق بإحداث المجلس الوطني للأرشيف بالجريدة الرسمية[3]، الشيء الذي نعتبره مكسبا من شأنه المساعدة على ترجمة استراتيجية وطنية للأرشيف على أرض الواقع.

وبمناسبة انعقاد الاجتماع الأول للمجلس الوطني للأرشيف، ارتأينا أن تكون النقطة الأساسية في جدول أعماله مشروع تشييد مقر يليق بمؤسسة عمومية استراتيجية، وتتوفر فيه المعايير الدولية لحفظ الأرشيف ومعالجته وتثمينه وإتاحته للمرتفقين. وإن تحقيق هذا المشروع – الذي صادق عليه المجلس الإداري منذ 2011 وأكد عليه سنويا في الاجتماعات اللاحقة، ليس ترفا بقدر ما هو حاجة ملحة يستحيل دون تحقيقه الحديث بجدية عن استراتيجية وطنية للأرشيف. ويمكن ببساطة القول إن تفعيل مقتضيات القانون 99-69 فيما يتعلق بإحالة الأرشيفات العمومية على مؤسسة أرشيف المغرب سيبقى عالقا إلى حين تحقيق هذا المشروع.

لقد تفهمت الحكومة هذه الوضعية، فسمحت باقتناء وعاء عقاري في قطب تيكنوبوليس (المساحة حوالي 4 هكتارات) بمبلغ ثمانية (8) ملايين درهم، كما أنجزت الدراسات التمهيدية والتقنية للمشروع ليصل المبلغ الإجمالي للنفقات المرتبطة بهذا المشروع (بما فيها مصاريف التسجيل والتحفيظ والتسييج، إلخ) 10.656.761,28 درهم.

والدراسة التمهيدية، التي أنجزها مكتب دراسات بباريس، وراجعها فريق من ذوي الاختصاص بكندا تحت لواء المجلس الدولي للأرشيف) يطرح خيارين لإنجاز هذا المشروع:

الخيار الأول يستجيب للحاجيات الضرورية والملحة لمؤسسة أرشيف المغرب، بميزانية تقديرية تبلغ: 440 مليون درهم.

الخيار الثاني: تضاف فيه، علاوة على الحاجيات الملحة للمؤسسة، مستودعات للأرشيف الوسيط Archives in-termédiaires بمواصفات دولية يمكن أن تكتريها بعض الوزارات والمؤسسات العمومية لمدة 20 أو 25 سنة، مما سيشكل موردا ماليا لمؤسسة أرشيف المغرب، على أن تسترجع المؤسسة تلك المستودعات بعد انقضاء مدة الكراء لتستغلها بالنسبة لأرشيفاتها النهائية التي من المحتمل أن تزداد حجما بمور الزمن. وقد قدرت تكلفة هذا الخيار الثاني ب 540 مليون درهم.



(3) الجريدة الرسمية، 26 أكتوبر 2017، ص. 6181

خاتمة:

يعتبر تأسيس مؤسسة "أرشيف المغرب" وتفعيلها عنصرا مهما في الدينامية الإصلاحية التي يعرفها المغرب الراهن. وإن تكريس هذه المؤسسة ضمن المؤسسات العمومية ذات الطابع الاستراتيجي منذ 2012 يجعل المرء يطمئن إلى مستقبلها كجهاز عمومي يؤدي مهامه المتمثلة في صيانة الأرشيف الوطني وتنظيمه – على الصعيدين الوطني والجهوي - وتيسير الاطلاع عليه لأغراض إدارية أو علمية أو اجتماعية أو ثقافية.

فإرساء دولة القانون في المغرب والانخراط في الحداثة رهين بوجود سياسة عصرية متعلقة بالأرشيف الذي يعتبر شاهدا على العمل السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي الذي تباشره السلطات العمومية التي أنتجت ذلك الأرشيف. وبهذه الصفة، فإن الأرشيف ليس فقط مساعدا على اتخاذ القرارات الصائبة في مجالات شتى، ولكنه يشكل إلى جانب ذلك وسيلة يتمكن المواطنون بواسطتها من مراقبة إنجازات السلطات العمومية ومحاسبتها عند الضرورة.

وعليه، فقد آن الأوان لكي نتخلص من اعتقاد مفاده أن مهمة مؤسسة الأرشيف الوطني إنما تنحصر في القضايا التاريخية والتراثية والهوياتية. إن هذه الجوانب مهمة حقا وتستحق كل العناية، لكن يجب ألا نغفل أن تنظيم الأرشيف وحسن تدبيره له أيضا انعكاسات إيجابية على الحاضر والمستقبل، ويساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد. وفضلا عن ذلك، فهو يعزز ممارسة الشفافية في ظل نظام ديموقراطي. إن الأرشيف ضمانة لاستمرار الدولة، ولا توجد دولة عصرية دون تنظيم عصري للأرشيف.

وهكذا، ففي تنظيم الأرشيف وفاء للتراث، وتدبير معقلن للحاضر، وتطلع متفائل للمستقبل. وربما لخص المفكر الفرنسي جاك ديريدا ذلك أحسن تلخيص عندما كتب ما يلي:

" La question de l'archive n'est pas une question du passé. […] C'est une question d'avenir, la question de l'avenir même, la question d'une réponse, d'une promesse, d'une responsabilité pour demain "[4].

" ليست مسألة الأرشيف مسألة متعلقة بالماضي فحسب. (...) إنها أيضا مسألة المستقبل، مسألة المستقبل بالتأكيد، مسألة جواب ووعد وشعور بمسؤولية بناء الغد".

ففي ضوء هذا الاقتناع نحاول بكل جدية وتفان تجاوز عدد من الإكراهات الموضوعية المرتبطة أساسا بافتقارنا إلى تجربة وطنية سابقة في الموضوع، نحاول وضع استراتيجية نستلهم أركانها من مقتضيات القانون المنظم للأرشيف ومن المرسوم الصادر بتطبيقه، راجين أن يشكل المجلس الوطني للأرشيف ، الذي يرأسه السيد رئيس الحكومة، عضدا للمؤسسة العمومية الاستراتيجية "أرشيف المغرب"، حتى يتسنى لنا جميعا الرقي بها إلى مرتبة الأوراش الكبرى المنسجمة مع طموحات صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله لوطننا المغرب كبلد أمين متوفر على كل مقومات الحداثة والتحديث على غرار الدول المتقدمة.

(4) Jacques Derrida - Mal d'archive ; Galilée, 1995, p. 60.

الأرشيف والذاكرة: أية علاقة؟



خاليد عيش
رئيس مصلحة البحث الوثائقي
والاطلاع بمؤسسة أرشيف المغرب

تقديم

يجسد الأرشيف أثر الأنشطة الإنسانية ويعكس مستوى تنظيم ورقي الحضارات التي أنتجتها، فهو مرآة المجتمع وشاهد على تطور بنياته على مر الزمن. وإذا كانت الثقافة هي ما يبقى شاهدا على الحضارات، فإن للأرشيف مكانة مهمة داخل هذا المتبقي باعتباره حاملا لذلك ومحافظا عليه، بعد ما يتقدم الزمن ويطوي النسيان ما مضى من حياة الإنسان. فهو الملاذ للتذكر بالنسبة للأجيال الحالية، وأداة لخبر الماضي والاطلاع عليه بالنسبة للأجيال المقبلة. من هذا المنطلق يعتبر الأرشيفي مسؤولا عن تلك الذاكرة من خلال عمله في تجميع المعلومة وتنظيمها وحفظها على اختلاف منابعها.

فالعلاقة، على ما يبدو، متلازمة بين الأرشيف والذاكرة، والتي لا يخفى دورها في الوعي بالذات وبهويتها داخل منظومتها الاجتماعية، لكونها مكونا أساسيا للتراث الثقافي للشعوب. وهذا التراث هو بطبيعة الحال لحمة الترابط التي تتبلور بتقاسم المشترك بين المكونات الاجتماعية التي تعيش داخل مجال ترابي معين، يحدده مفهوم الأمة. فتجميع ذاكرة الأمم هو إذا ما يقودنا في النهاية للحديث عن الذاكرة الإنسانية، ودورها في تثبيت قيمها، في التسامح والإخاء والسلم ودعم الحريات والحقوق ونبذ التطرف والتمييز والعنف والكراهية.

فتقوية الهوية والانتماء، لا يتأتى إلا بإحياء الذاكرة وتسليط الضوء على آثار التراث الثقافي التي نالت منها عوامل العصرنة والتطور. ويأتي هنا دور الأرشيف في إعادة تشكيل الذاكرة التي تكونها الأحداث السياسية والتقنيات المدنية والثقافات المجتمعية، خصوصا داخل المجتمعات المتعددة التركيبة الإثنية، والثقافية (الدين واللون والعرق واللغة)[1]. لكن الأرشيف ليس ذاكرة في حد ذاته، لأن الوثائق وهي محفوظة داخل العلب المتراصة بالرفوف لا يمكنها أن تتكلم، أو تشهد، أو تتفاعل مع حدث ما، بل تحتاج إلى إطار ينعشها ويزرع فيها الحياة، إنه الذاكرة، ذاكرة الإنسان، التي تظل بدورها في حاجة دائمة للأرشيف ليوقظها ويجمع مكوناتها لتحيا من جديد.

من هنا تنطلق هذه المقاربة في محاولة للوقوف على العلاقة بين هذين العنصرين المتلازمين في تدبير الماضي (الأرشيف والذاكرة). قد يبدو التقارب كبيرا بينهما للوهلة الأولى، ويقتضيان تعريفا يسري عليهما معا، لكن الأمر في حقيقته مختلف تماما من ناحية المفهوم والدلالة، خصوصا بعد تطور مجال الأرشيف، بتطور آليات اشتغاله، التي توسعت من خلال نظام الأرشفة، حيث أصبح الأرشيف محددا أساسيا للذاكرة، ومتدخلا يطبع خصوصياتها.

1- مفهوم الأرشيف وتطور علم الأرشفة

1-1: مفهوم الأرشيف

ارتبطت ولادة الأرشيف الوثائقي بظهور تقنية الكتابة، التي سمحت بتسجيل المعطيات والمعلومات وتدوينها وحفظها على حامل مادي محسوس، الشيء الذي لم

(1) Carol Couture. " Les archives, miroir de la société, mémoire de l'humanité : Une ressource essentielle pour l'éducation au XXIe siècle " in, Archives, volume 27, numéro 2, 1995.p.21 -22.

يكن معروفا من قبل إلا من خلال الشفهي أو المرئي. وقد مكنت الكتابة، في القديم، من خلال التوثيق، الملوك ورجال الدين والتجار والملاك، من الحفاظ على سلطتهم وتمتينها وتوسيعها. وكان من يتقن فن الكتابة، يصبح أمين هذه النخبة ومستشارها، وذلك لتوكيلهم مسؤولية تدبير وثائق الأرشيف وحفظها، ليستمر ذلك التقليد إلى حين ظهور الجامعات في العصر الوسيط، حيث عوضهم خريجو العلوم القانونية وما قاربها من التخصصات، في تنظيم الأرشيف، وأصبح الحفاظ عليه شأنا عموميا بالعالم الحديث.[2]

لم يكن غرض الأرشيف، أول ما أنتج، هو توفير المعلومة لمن يأتي لاحقا من الباحثين، ولكنه نشأ لضمان الحقوق وإقرارها بالإشهاد على صحة العقود وأصالتها، والتي جاءت هي الأخرى لتنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وكإطار محدد للممارسة السياسية. فقد لعبت الوثائق، على عهد الإغريق مثلا، دور الحجة والإثبات لفض النزاعات، واعتبرت كل وثيقة محفوظة في الأرخيون "l'archéion" أصيلة لا تقبل الجدل.[3]

لذلك نجد أن وثائق الأرشيف قد حظيت بمكانة رفيعة منذ ظهورها في القديم، وهذا ما يفسر الاحتفاظ بها في أرفع الأماكن، وأسناد مهمة ذلك لخاصة القوم، إذ أشرف رجال الدين والحجاب وكتبة المحاكم وكتاب البلديات حتى القرن التاسع عشر على تدبير الأرشيف، كما أنه لم يكن هناك أعلى شأنا من المعابد وأكثر أمنا للإبقاء على الوثائق وسريتها، وهي أماكن مقدسة يتعذر أن تمتد إليها أيادي النهب أو الإتلاف، كما كان الحال عليه بالمدن اليونانية التي احتفظت بالوثائق ب "الميترون[4]"Metroon" "، وسلمت مسؤولية ذلك لأكبر قضاة المدينة، بمساعدة العبيد الذين يتقنون الكتابة.

قبل ذلك، وفي عهد الفراعنة، كانت تسند مهمة حفظ الأرشيف إلى موظفين سامين بالدولة، يساعدهم كتاب في تدوين الوثائق ونسخها. ونظرا لقدسية هذه الأخيرة فقد كانت تهدى لأحد الآلهة في طقوس احتفالية قبل أن توضع بإحدى القاعات المقدسة[5]. وبلغ تقديس المصريين القدماء للوثيقة المكتوبة حد اعتقادهم بأن حكم الآلهة يقوم على الحجج والشواهد المكتوبة، فالعقود التي بحوزة فرعون والكهنة لها هالة قدسية تقرر مصيرهم يوم المثول بين أيديها. [6]

بالأهمية نفسها، وفي فترات الحروب والفتن، خصوصا في الفترة الفاصلة بين سقوط روما والقرن الثاني عشر، يروي التاريخ كيف لجأ الحكام وذوو الحقوق إلى حمل الوثائق الإدارية أينما حلوا وارتحلوا، كما احتفظوا بها في الأديرة وخزانات الكنائس مخافة ضياعها أو سقوطها بين أيدي الأعداء. وبحلول القرن الثاني عشر، ومع بداية إرساء بنيات الإدارة، تم تهييئ أماكن استيداع الوثائق وحفظها، حيث استمر وضع الأرشيف في مستودعات خاصة بالبلديات والجماعات والمدن[7]، إلى غاية القرن السابع عشر، الذي سيشهد تطور الأرشفة ومختلف تقنياتها، في ترتيب الوثائق وحفظها في أماكن آمنة بدار البلدية، لضمان استمرار الحقوق والامتيازات[8].

وقد فطن صانعو الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، إلى ما للأرشيف من أهمية بالغة في الحكم وتداول السلطة، وضمان الحقوق وحماية الحريات، لذلك تم إحداث الأرشيف الوطني الفرنسي بعد ثورة 1789، وعمدوا منذ ولايتهم الأولى إلى الحفاظ على كل الأرشيفات التي انتجتها إدارتهم، حيث أصبح الأرشيف ملكا للدولة

(2) Jean - Yves Rousseau. Carol Couture et collaborateurs. Les fondements de la discipline archivistique, Presse de l'université de Québec, 1994. p.IX-XI.

(3) François Cadiou, Clarisse Coulomb, Anne Le monde, Yves Santamaria. Comment se fait l'histoire. Pratiques et enjeux, La Découverte, 2011, p.202.

(4) Jean Laveissiere. Législation et jurisprudence, Le statut des archives en France, Revue administrative, 33e année, n°.195, mai-juin 1980, p.p. 253-267.

(5) Jean-Yves Rousseau.op.cit. p.22.

(6) Paul Delsalle. Une histoire de l'archivistique, Presse de l'université du Québec, 2000. p.3.

(7) Jean-Yves Rousseau. Op.cit. p. 19.

(8) François Cadiou, Clarisse Coulomb. Op.cit. p.202.

وليس للأشخاص الذين يسيرون الشأن العام. بعد ذلك سيتطور الوعي بشكل كبير بأهمية الأرشيف ودوره في إتاحة المعلومة، يفسره مثلا عمل نابليون في تجميع وثائق الدول التي تم احتلالها أو غزوها في مركز واحد معترفا " أن الأرشيفي المتمكن أنفع للحاكم من جنرال في جيش المدفعية"، ما يعكس أهمية المعلومة التي تحتويها الوثائق ودورها في تغيير مجريات الأمور السياسية. فالمعلومة، كما يتضح، هي التي كانت وراء إنتاج الأرشيف، أما قيمتها وضرورة الحفاظ عليها هو ما طور علم الأرشفة، في حين حتم أمر الولوج إليها إقرار إتاحة الأرشيف.

نلاحظ إذن كيف تطورت أهمية الأرشيف واستغلاله على مر التاريخ، وكيف جسدت دوره وأماكن حفظه على طول الزمن رمزا للسلطة ومصداقيتها، وأداة فاعلة لإثبات الحقوق وإحقاقها، والذي استمر إلى حين ظهور مؤسسات الأرشيف على شكلها الحالي، بفعل انفجار إنتاج الوثائق الناتج عن تطور الإدارة وتشعب دواليبها، وما رافق ذلك من تضخم في كميات المعلومة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية والمدنية، ليدفع ذلك وبوتيرة متسارعة نحو تطور علم الأرشفة.

2-1: تطور علم الأرشفة

تحيل كلمة أرشفة في الفرنسية في جذرها إلى أرش "arche" وتعني الصندوق أو الخزانة، وهي مكان إيداع الأشياء الثمينة، فمنذ القديم حمل الأرشيفي صفة الحامي أو المحافظ، وهي باقية إلى الآن مع الصفة التي يحملها المسؤول عن الأرشيف "محافظ الأرشيف". أما في الاصطلاح فتعني تقنيات جمع الوثائق ومعالجتها وحفظها وتثمينها وإتاحتها للاطلاع[9].

وقد استخدم مفهوم الأرشفة بمدلولها التقني في جمع المعلومة وحفظها، في القرن الثاني عشر، بعد ظهور الأنظمة الملكية التي احتاجت إلى التوثيق لممارسة السلطة والمحافظة عليها وتوسيعها على مستوى المجال ونقلها لمن اعتبر أحق بها. فقد هرع مجموعة من ملوك الدول الأوربية إلى التنقيب في الأرجاء عن الوثائق المرتبطة بالملكية، والحقوق التي تجمعت بدور التمثيليات والتوثيق والكتابة والأديرة، لتحكيم الامتيازات وتبرير التوسع الترابي وبسط السيادة السياسية والترابية وشرعنتها، فتطورت على إثر ذلك دور حفظ الوثائق، المكان الذي يحتفظ به بالعقود التي تتضمن مجموع تلك الحقوق.[10]

لكن الأرشفة بشكلها المتقدم لم تظهر إلا مع حلول القرن السابع عشر، حيث عملت الدول الأوربية، وعلى منوال الإمبراطورية العثمانية، على إقامة نظام إداري ناجع منظم للمعلومة. هذا الأخير كان وراء إنتاج كم هائل من الوثائق خلفت مشاكل كبيرة على مستوى تدبيرها، فكان لا بد من إيجاد حلول لمعالجتها والحفاظ على الوثائق ذات القيمة القانونية والقضائية والإدارية، والتخلص في الوقت نفسه، من الأوراق عديمة القيمة.

وازدادت أهمية الأرشفة عندما لازمت وثائق الأرشيف كتابة التاريخ وأصبحت ماهيته العلمية، عند نهاية القرن الثامن عشر، في سياق تطور العلوم الحقة ومنهجها التجريبي، الذي انعكس أيضا على علم التاريخ في تطور مناهجه، حيث أصبح الأرشيف مختبر الأبحاث التاريخية. وقد ساهم ذلك في استقلالية مؤسسات الأرشيف التي أصبحت تعنى بالأرصدة الأرشيفية ومعالجتها وترتيبها والحفاظ عليها وتقديمها للباحثين. وفي نهاية القرن التاسع عشر، ستنفتح الأرشفة على الأرشيفات الخاصة، كنتيجة لتطور الأبحاث التاريخية، في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

دخلت الأرشفة مرحلة جديدة في تطورها، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، بعدما تم إدراج مصلحة الأرشيف ضمن هيكل البنية الإدارية للمؤسسات، وقد جاء ذلك الإجراء كحل لمشكل كمية الوثائق والأوراق المتراكمة داخل الإدارات والمصالح، ليصبح أمر تنظيمها ضرورة ملحة للاستجابة إلى إملاءات تنظيم العمل الإداري من جهة،

(9) Paul Delsalle. Op.cit. p.3.

(10) Bruno Galland. Les archives, Que sais - je? Presse universitaire de France, Paris, 2016.p.21.

وتلبية مقتضيات البحث العلمي التي تطورت بفعل تطور أعداد الباحثين وتنوع تخصصاتهم البحثية من جهة ثانية.

أما في الوقت الراهن، فهي تعيش هي الأخرى، تطورات كبرى مع ما بلغته مستويات التكنلوجيا الرقمية من تطور، والتي أفرزت تقنيات جديدة في التحميل وفي حفظ الوثائق، حيث لم يعد الأمر يتعلق بالحامل الورقي أو السمعي البصري، أو خزانات الحواسيب، بل تعداه ومن خلال التطور السريع لنظام الشبكة العنكبوتية، إلى التخزين بالسحب الفضائية، استجابة للتدفق الكبير للمعلومة واتساع بنوكها. فالتحدي الذي أصبح مطروحا اليوم، هو كيفية معالجة هذه الكميات الهائلة من المعلومات، وأيضا، وهذا هو الأهم، في إنتاج وامتلاك التكنلوجيا التي تشكل في حد ذاتها الحامل الجديد للمعلومة، وما يطرحه ذاك من إشكاليات جديدة على مستوى حقوق الملكية من حيث المضمون ومن حيث الحامل[11].

3-1: الذاكرة: الدلالة والمفهوم

التذكر ضد النسيان، وهو مرتبط بسلامة الذاكرة، والذاكرة في المعجم هي قدرة النفس على الاحتفاظ بالتجارب السابقة واستعادتها. وهي صيغة المؤنث لفاعل ذكر، ونقول مطبوع في الذاكرة أي لا يمكن نسيانه. هناك أيضا المذكرة وهي الدفتر الذي يدون فيه ما يراد استرجاعه واستحضاره في الذهن من برامج وأعمال ومواعيد. والمذكرات أيضا، هي ما يرويه شخص خطيا من أحداث شهدها بنفسه أو تتعلق بسيرته وحياته العامة او الخاصة.

وعلى العموم فالذاكرة هي ما احتفظ به ذهن الإنسان من تجارب معيشة أو منقولة، وهي محدد اجتماعي يؤثر إلى حد كبير في تمسك الأفراد والمجموعات البشرية بطرق عيشهم، وبقيمهم ومثلهم العليا، رغم عامل الزمن. والإبقاء على الذاكرة وإحياؤها، يتم عبر مظاهر حفظها، مثل تثمين مواقعها المادية، من معالم أثرية، ومتاحف، ونصب تذكارية...، أو تخليدها بتنظيم الاحتفالات وإحياء الطقوس التقليدية، والمظاهر الثقافية، مثل العروض المسرحية والموسيقية، أو التظاهرات الأدبية والرياضية، وتدريس التاريخ، وكذلك بجمع الأرشيف وحفظه.[12]

لقد أحس الإنسان منذ زمن بعيد، بضرورة الحفاظ على ذاكرته، شفهيا في بادئ الأمر، ثم على شكل نحوتات ورسومات، ثم كرموز مصورة، حيث مكنه ذلك من تطوير الوعي بذاته وتقوية قدراته الذهنية، وفق التجارب التي تراكمت في ذاكرته، والتي لولاها لما استمر تطور تقنيات أنشطة المجموعات البشرية المؤسسة لقيام الحضارات وتعاقبها على مر الزمن. [13]

والذاكرة أنواع كما يتحدث عن ذلك Paul Ricœur، وهي الذاكرة الممنوعة والذاكرة المتحكم فيها والذاكرة المفروضة. بالنسبة للذاكرة الممنوعة فيمكن الحديث عنها من خلال استحضار نصوص فرويد في الكبح والمقاومة الداخلية لنفس الإنسان، التي تستبعد أن تتذكر كل ما ينغص عليها طبيعتها المسالمة الميالة لكل ما هو إيجابي وجميل ومريح، فالإنسان لا يحب بطبيعته تذكر اللحظات الحزينة، والأحداث الأليمة (اغتصاب، أخلاق دميمة، القيام بأفعال وأعمال منافية للأخلاق العامة، موت أحد الأحباب، الاعتداء، التعذيب...).

أما الذاكرة المتحكم فيها فإنها تقوم عندما تخرج الذاكرة عن سياقها لاستخدامها لأغراض مزعومة، ويحدث ذلك عندما تستغل الرواية أو الحكي عن حدث معين لخداع الذاكرة، كأن نقف عند حدود الفعل فقط، مثل الحديث عن العداوة بين القبائل التي تجهل أسبابها في الذاكرة الشعبية، أو عن صراع العائلات في تحوير الرواية عن حقيقة الأحداث. في حين يمكن إدراج الذاكرة المفروضة

(11) Charles Kecskemeti. " La problématique actuelle des archives ", in, Les Arabes par leurs archives (XVIe - XXe siècle), Colloques Internationaux du CNRS), n° 555. Paris, 1976. p.314.

(12) كورا أندريو، وحيد الفرشيشي، سيمون روبينس، أحمد العلوي، هاجر بن حمزة، وحيد الشاه. التاريخ والذاكرة الجماعية في تونس كمفاهيم متباينة، مركز الكواكبي للتحولات الديموقراطية، منظمة ومركز تطبيق حقوق الإنسان، 2016. ص. 11.

(13) Jean-Yves Rousseau. Op.cit. P.15.

ضمن واجب الذاكرة حيال الأجيال عن طريق التأثير، عندما تروي لابنك وتشركه في آلام الذاكرة وفي دور الضحية، كأن تروي له ظلم رجال السلطة، أو جور الأقارب، أو تعسف الإدارة، أو استبداد الاحتلال، أو مآسي الاعتقال....[14]

كما يجر الحديث في هذا السياق إلى الإشارة إلى تعدد أنواع الذاكرة، من الذاكرة الشخصية، إلى ذاكرات المجموعات، وذاكرات القبائل والجهات. ويفرق Jimerson أيضا في هذا الإطار بين الذاكرة الشخصية، والذاكرة الجماعية، والذاكرة التاريخية، والذاكرة الأرشيفية. تفاعل الذاكرة وتقاطع أنواعها تجعلنا نفهم الماضي ونستنبط الدروس والعبر، لأن كل ذاكرة تتميز عن الأخرى، بنوعية المعلومة التي تقدمها، وتجعل في الاختلاف، آليات نفيسة لتحليل الماضي.

فالذاكرة الشخصية المتعلقة بكل فرد، هي ذاكرة تتغير مع الزمن، حيث أن الشخص غالبا ما يعيد تنظيم الرواية بشكل مستمر لإعطائها معنى آخر، أو تأويلها من جديد، لأنها بطبيعتها لينة وانسيابية، يسهل تطويعها لإشباع حاجيات الاشخاص النفسية، أو تعريف هويتهم أو تفسير علاقتهم مع الماضي.

أما الذاكرة الجماعية فهي أكثر اتساعا، تساهم في تكوين هوية كل المجموعات الاجتماعية، انطلاقا من المجموعات ثم الأوطان فالأمم. فهي تحفظ الروايات المتعلقة بماضي المجموعة كما تحرص على حفظ الأحداث والتجارب التي تقوي أواصر الماضي المشترك. وتعني هذه المصطلحات "الذاكرة الاجتماعية" و"الذاكرة الجماعية" و"الذاكرة المجتمعية" و"الذاكرة العامة" في عمومها المعرفة أو التجربة المشتركة، وهي لبنة البناء الهوياتي للمجموعات التي تتقاسم ما احتفظت به ذاكرة الماضي.[15]

(14) Paul Ricœur. L'écriture de l'histoire et la représentation du passé. In : Annales. Histoire, Sciences Sociales. 55e année, n° 4, 2000. p. 731-747.
Yvon Lemay et Anne Klein. Mémoire, archives et art contemporain. Archivaria, The Journal of the Association of Canadian Archivistes. 2012. p.122.

(15) Yvon Lemay et Anne Klein. Mémoire, archives et art contemporain. Archivaria, The Journal of the Association of Canadian Archivistes. 2012. p.118.

وتعد الذاكرة الأرشيفية البديل لتلافي عيوب الليونة والهشاشة، اللذين تتميز بهما الذاكرة الفردية، في تثبيت أشكال الذاكرة، وهو ما تجسده المعلومات التي تحتويها الوثائق، والتي لها علاقة بذاكرة أو حدث معين. حاجة الإنسان إذن إلى إثبات التقاطعات بشكل نزيه ومحايد وسع من مفهوم الأرشيف كمستودع للذاكرة.

أما الذاكرة التاريخية فترتبط بالذاكرة الأرشيفية أكثر من الذاكرة الفردية والجماعية، حيث يقوم منهاج الدراسة التاريخية، على استعمال دلائل من قبل القطع الأثرية ووثائق الأرشيف والشهادات الشخصية، كمقابل للذاكرة الجماعية، في تفسيرها للماضي بناء على الآثار والتحليل. بعبارة أخرى، تقوم الذاكرة التاريخية على قواعد الذاكرة الأرشيفية (الوثائق) والذاكرة الشخصية (الشهادة المباشرة). وتخضع هذه المصادر للمساءلة والمقارنة والتحليل لتحديد مدى أمانتها وموثوقيتها[16].

2 - الأرشيف بين إحياء الذاكرة وتحديد مجالاتها

1-1: إحياء الذاكرة

تأتي أهمية الأرشيف كعنصر أساسي في إحياء الذاكرة، باعتباره شاهدا مباشرا على الأنشطة البشرية، انطلاقا من مجال اشتغاله وهو التوثيق. فقد جاء الأرشيف بشتى أنواعه لتوثيق الأحداث والوقائع ومجمل العلاقات والأنشطة البشرية ويشهد على صحتها، مثل أرشيف العقود والمعاملات وأرشيف الفنون والثقافة والهندسة والأدب، والذي يكون في معظمه ذاكرة الإنسانية.

لكن ذاكرة الأرشيف ليست ذاكرة حية تعي بمكوناتها (نصوص ووثائق ومعطيات). فبما أن دوره غير مباشر في بناء موضوع الذاكرة، فهو يساهم في صنعها من خلال أدواته ومكوناته ومختلف الفاعلين في مجالاته: من المشرفين على جمعه والمحافظين عليه والمتخصصين في

(16) Idem.p.119.

علوم الأنساب، الذين يشتركون مجتمعين في إعادة إنتاج الذاكرة الفردية والجماعية. فوثائق الأرشيف بهذا المعنى، ليست ذكريات ولكنها حاملة لها[17].

وتأتي أهمية الأرشيف في هذا السياق في مد الإنسان بالمعلومة، ورفع قدرته على تذكر الأماكن والأشياء والأعمال والإنجازات واستحضارها فيما بعد، للتأمل أو تسليط الضوء على حدث أو واقعة أو مكان أو شخص أو شخصية... فالذاكرة في كليتها هي الحفاظ والقدرة على استحضار حالات الوعي التي انتهت في الزمن وبقيت مرتبطة به، ما يجعل الأرشيف شديد الارتباط بذلك، فبدونه تضعف الذاكرة وتنمحي معها آثار الإنجازات والأعمال، مبددة شواهد الماضي المشترك. كما ينتج عن تنوع وثائق الأرشيف تنوع مجال الذاكرة، من ذاكرة المؤسسة إلى ذاكرة الإدارة، أو ذاكرة المقاولة، مثلما يمكن أن نتحدث عن ذاكرة الوطن والذاكرة الجماعية وذاكرة العالم أو الإنسانية والذاكرة التراثية والذاكرة العلمية، أو ذاكرة المدينة والجهة والأسرة والفرد ...

فجمع الأرشيف وحفظه ليس من شأنه إذن أن يفعل أو يحيي الذاكرة، لكنه يراكم المواد المكونة لها، من خلال المعلومات التي توفرها وثائق الأرشيف، لينتقل الأمر بعد ذلك إلى المعني بالذاكرة، الذي يخضعها للتساؤل والبحث وربط الخيوط التي تحيكها، حيث يتوقف الأمر على قدرة الباحث ومهارته في استخلاص المعلومة والأجوبة المكنونة داخل الوثائق[18]. ولتقريب الصورة أكثر يمكن أن نتحدث عن الأرشيف كعنصر مفجر للذاكرة، وهو ما يحدث بمجرد الاطلاع على وثيقة معينة: فالصور مثلا هي ملهمة للذاكرة وتعود بك لأحداث معينة، أو لزمن ومكان معين، كما أن الصورة الواحدة قد تخلق ذكريات متعددة ترتبط بذهنية كل مشاهد[19].

(17) Ibidem.p.113.
(18) Yvon Lemay et Anne Klein. Op.cit. p.p. 107-109.
(19) Idem. p.123.

وعلى عكس الذاكرة يتميز الأرشيف بالحياد ولا مجال داخله للعاطفة، لأنه وهو محفوظ على الرفوف لا ينتج أي شعور: شهادة الوفاة مثلا هي وثيقة فقط في مكانها لا تثير أي إحساس، أسطوانات الموسيقى هي صامتة داخل حواملها بالرفوف ليس لها أي مفعول، لكنها تخرج عن ذلك بمجرد تفاعلها مع من يطلع عليها. لنأخذ مثلا ما يحدث لأحدهم من تأثر عندما يقرأ شهادة وفاة أحد الأصول، أو عندما يستمع إلى موسيقى معينة، فإنها توقظ عاطفته لزمن أو مكان أو أحداث معينة، يزيد من ذلك حالة الوثيقة وأصالتها وآثار الزمن عليها. فالأرشيف وكما نلاحظ يشكل مصدر المعرفة وذاكرة الذاكرة، يخرجها من النسيان، ويذكر كذلك بباقي أجزائها ومكوناتها، فهو مصنع الذاكرة[20].

لذلك يبقى دوره حاسما في تقويمها وبناء الهوية الصحيحة. وهنا ينبغي أن نستحضر الدور الحساس لمؤسسات الأرشيف في القراءة والمعالجة الصحيحة للوثائق، والتي من شأنها أن تساهم في توخي الحذر من تحوير أو استغلال الذاكرة لأهداف سياسية أو إيديولوجية، إذ أن الأرشيفي يقوم مقام الضابط لحقيقة الأمور بعيدا عن التحليل والتأويل. (نشير هنا إلى أهمية الأرشيف في معرفة حقيقة وأسباب الحروب بين الشعوب ومجازر التمييز العرقي والأيديولوجي وصراع الأنظمة السياسية وأنواع الاستعمار والحركات المتطرفة...). فالإيديولوجيا النازية والفاشية مثلا ارتكزت على ذاكرة الحرب الأولى في تعبئتها للشعوب والدفع بها للحرب الثانية. وبعض الحركات الإسلامية المتطرفة استفادت من ذاكرة مخلفات الاستعمار في إيقاظ شعور الكراهية ضد الغرب وثقافته وما رافق ذلك من تطرف وإرهاب ... والحركة الصهيونية أيضا تقوت على ذاكرة الاضطهاد وأمل العودة إلى "أرض الميعاد"...

وتفادي مثل هذه التداعيات هو ما يجب أن تشتغل عليه مؤسسات الأرشيف، لتحقيق الشفافية أكثر، بإتاحة

(20) Ibidem. p.132.

المعلومة، لاستبعاد شبح الاستبداد بها واستخدامها للأغراض السابقة الذكر[21].

2-1: الأرشيف محدد للذاكرة

أدى تطور الأرشيف والأرشفة إلى توسع مجال الذاكرة وجعل التاريخ لا يحتكر الماضي لوحده. وإذا كانت الذاكرة قد سخرت في الماضي لكتابة التاريخ، فإن التاريخ أصبح اليوم، يكتب تحت ضغط الذاكرة الجماعية، بفعل تصاعد أهمية مجال الأرشيف في رسم معالم الأحداث، التي تتطلب آليات علم التاريخ لإثباتها وفهم أسباب نزولها. وقد ازدادت أهمية الأرشيف في علاقته بالذاكرة عندما تطور مجاله من مركز يحفظ المعلومة، ومختبر علم التاريخ، إلى مجال للثقافة، وذلك بعد استقلاله بذاته وتوسيع مجال اهتمامه في خدمة ذاكرة وثقافة المجتمعات المعاصرة، حيث أصبح يتقاطع مع باقي شواهد الحضارات، مثل المباني التاريخية والتحف الأثرية والرواية الشفوية، وصرنا نتحدث عن وثيقة الأرشيف كملكية ثقافية وعن الأرشيف كتراث[22].

وقد ساهمت هذه الاستقلالية في إخراج الأرشيف من دوره التقليدي في جمع المعلومة والحفاظ عليها وإتاحتها لشركائه التقليديين، إلى دور الفاعل والمؤثر في محيطه الثقافي، بعد أن أصبح الأرشيفي يشتغل على مضمون الوثائق، من خلال أنشطة مراكز الأرشيف في تثمين الوثائق المحفوظة لديها، على شكل معارض أو إصدارات أو غيرها من أنشطة التثمين. فالأرشيفي لم يعد الحارس المحايد، ولكنه أصبح متدخلا يقرر في آخر المطاف ما يبقى كأرشيف يحتفظ به بشكل نهائي ودائم، وما يتم الاستغناء عنه وإتلافه. فإليه يرجع القرار في كيفية وضع وتنظيم الوثائق، وهو أيضا من يحدد ويقرر توصيف آلية المجموعات، ويحدد الرتبة والتراتبية ورسم تصميم التصنيف الذي يظهر من خلال دلائل البحث. كما أنه يحسم في طبيعة الوثائق والصور المدرجة على البوابات الالكترونية.

وهذا كله إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الأرشيفي هو فاعل رئيسي في مصير الذاكرة، هو الذي يقرر فيما يجب تذكره وما يترك للنسيان، وفيما يكشف عنه للمجتمع وما يظل قابعا في الظل، وما يمكن أن يتكلم وما يظل صامتا أخرس[23]. والوثائق وإن كانت تحمل الحقيقة، إلا أنها تبقى نسبية بخضوعها لأثر مجموع المتدخلين، فالأرشيف لا يجمع نفسه بنفسه ولكنه يمر بعدة قنوات، من الأشخاص المنتجين للوثائق إلى الموظفين الذين يدبرونها، والأرشيفين الذين ينتقون منها ما يبقى للحفظ وما يتاح للاطلاع بين أيدي الباحثين[24].

خاتمة:

نستشف مما سلف أن الأرشيف قد أصبح محددا أساسيا، وعنصرا مؤثرا في عمل وبناء الذاكرة، فهو الحافظ لمكوناتها ولكل الظروف التي ساهمت في نشأتها، من خلال الوثائق الأرشيفية وحواملها المتعددة، والتي من شأنها أن تجيب عن مختلف تساؤلاتها.

ويعتبر الأرشيف أيضا ضابطا للذاكرة، في صحة المعلومة وحمايتها مما قد يصيبها من زوائد أو تحوير، حتى لا تستغل سلبا كما تحدثنا عن ذلك، في أغراض سياسية أو إيديولوجية، وفي تغذية أطروحات المذاهب المتطرفة التي تنشد الميز والتفرقة وكره الآخر، والتي تفضي، في آخر المطاف، إلى تبديد الهدف النبيل الذي تبتغيه الذاكرة في تقوية الشعور بالهوية والانتماء، ونشر روح التسامح والإخاء، بإعادة إحياء المشترك من القيم الإنسانية النبيلة.

(21) Alice Auzou. De l'Italie fasciste à la résistance : la place des archives dans la construction d'une mémoire collective, Master 1 Histoire et document, université d'Angers, 2015.p. 13.

(22) Bertrand Müller. Des archives en mutation et du vertige de l'historien. Remarques historiographiques, Etudes et sources, 2001, p.49 -63.

(23) Yvon Lemay et Anne Klein. Op.cit. p.112.

(24) Idem.p.113.

ومن هذا الباب دخل الأرشيف كعنصر رئيسي في تقويم عمل الذاكرة، وتنقيحها مما قد يشوبها من افتراءات ومغالطات، وهو العمل الذي ظل يقوم به علم التاريخ لقرون خلت، منذ أن اشتغل عليه هيرودوت في بادئ الأمر، بمنطق اللغوس العقلاني وإبعاد الميتوس أي كل ما هو خرافي أسطوري، لا يجد له حجية ولا دليلا لوقوعه وتصديقه، حيث حاول تعليل الأحداث التي يسردها اعتمادا على ما توافر من المصادر رغم قصور اعتماد الأرشيف في تلك الفترة. ذلك القصور هو ما يغطيه الأرشيف في الوقت الحالي، بفعل تطور مجال اشتغاله، وتنظيم بنياته الإدارية، واستقلال مؤسساته ومراكزه، حيث أصبح يحتضن جزءا كبيرا من ذاكرة المجتمعات، من خلال تعدد الأرصدة والوثائق، وأمسى تثمين ذلك من مقومات الذاكرة بمختلف أنواعها ومعانيها.

المراجع:

كورا أندريو، وحيد الفرشيشي، سيمون روبينس، أحمد العلوي، هاجر بن حمزة، وحيد الشاه. التاريخ والذاكرة الجماعية في تونس مفاهيم متباينة، مركز الكواكبي للتحولات الديموقراطية، منظمة ومركز تطبيق حقوق الانسان، 2016.

Auzou Alice. De l'Italie fasciste à la résistance : la place des archives dans la construction d'une mémoire collective, Master 1 Histoire et document, université d'Angers, 2015.

Cadio François, Coulomb Clarisse, Lemonde Anne, Santamaria Yves. H. Comment se fait l'histoire. Pratiques et enjeux, La Découverte, 2011.

Couture Carol. " Les archives, miroir de la société, mémoire de l'humanité : Une ressource essentielle pour l'éducation au XXIe siècle ", Archives, volume 27, numéro 2, 1995.

Delsalle Paul. Une histoire de l'archivistique, Presse de l'université du Québec, 2000.

Galland Bruno. Les archives, Que sais - je ?, Presse universitaire de France, Paris, 2016.

Kecskemeti Charles. " La problématique actuelle des archives " in, Les Arabes par leurs archives (XVIe - XXe siècle), Colloques Internationaux du CNRS, n° 555. Paris, 1976.

Laveissiere Jean, Législation et jurisprudence, Le statut des archives en France, Revue administrative, 33e année, n°.195, mai - juin 1980.

Lemay Yvon et Klein Anne. Mémoire, archives et art contemporain. Archivaria, The Journal of the Association of Canadian Archivistes. 2012.

Müller Bertrand. Des archives en mutation et du vertige de l'historien. Remarques historiographiques, Etudes et sources, 2001.

Rousseau Jean - Yves, Couture Carol et collaborateurs. Les fondements de la discipline archivistique, Presse de l'université de Québec, 1994.

Ricœur Paul. L'écriture de l'histoire et la représentation du passé. In : Annales. Histoire, Sciences Sociales. 55e année, n° 4, 2000.



مخالفات "قانون الأرشيف": أي دور للشرطة القضائية؟[1]

عزيز لعويسي[2]

مواكبة للتحولات المتعددة المستويات التي شهدها المغرب خلال العقدين الأخيرين، خاصة تلك التي طالت الجوانب التشريعية والمؤسساتية، وقياسا لما ساد المشهد الأرشيفي الوطني بعد الاستقلال من تفرقة وشتات، في ظل سيادة فراغ "تشريعي" و"مؤسساتي"، وتفاعلا وانسجاما، مع ما صدر عن "هيئة الإنصاف والمصالحة" من توصيات، من ضمنها ضرورة العناية بالأرشيف الوطني، في ظل ما صادفته من صعوبات موضوعية في إثبات ما تخلل "سنوات الرصاص" من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، كان من الضروري إعادة الاعتبار للأرشيف الوطني بما يضمن تقنينه ومأسسته، ليتم إصدار القانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، والصادر بتنفيذه الظهير رقم 167.07.1 في 30 نونبر 2007، الذي تأسست بموجبه "**مؤسسة أرشيف المغرب**"، ليس فقط لتأطير الأرشيف الوطني تشريعيا ومؤسساتيا، ولكن أيضا، لصون التراث بكل مستوياته وحفظ الذاكرة وحماية الهوية الوطنية، وإتاحة خلفيات أرشيفية متعددة الروافد، من شأنها الإسهام في كتابة التاريخ بكل امتداداته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية والأمنية والعسكرية وغيرها، من منطلق أن ما يكتب أو ينتج اليوم، هو مرآتنا الخلفية، العاكسة – بعد سنوات- لتاريخنا وهويتنا وذاكرتنا الجماعية، وعليه، وسنوجه البوصلة من خلال هذا المقال، نحو المخالفات الماسة بالأرشيف (أولا) وما قد تثيره "معاينتها" من إشكاليات عملية خاصة من جانب "ضباط الشرطة القضائية"[3] (ثانيا)، في انتظار تخصيص مقال لاحق، نضع من خلاله "الوثائق الأرشيفية" بين "الحق في الاطلاع" و"كتمان السر المهني".

أولا: المخالفات الماسة بالأرشيف والعقوبات المطبقة عليها

أولى المشرع الأرشيفي اهتماما بالغا بالوثيقة الأرشيفية، وهو اهتمام يمكن تلمسه من خلال المقتضيات الزجرية التي تضمنتها المواد 35 و36 و37، التي استعرضت المخالفات الماسة بالأرشيف وما يترتب عليها من عقوبات سالبة للحرية، وهي مخالفات ترتبط أساسا بالأفعال ذات الصلة بالسرقة والإتلاف وإلحاق الضرر وكتمان السر المهني، وفي هذا الصدد، فقد نصت المادة 35 على أن "كل شخص قام بإتلاف أو سرقة أرشيف عمومي في عهدته بحكم مهامه، ولو دون أن يقصد إلى الغش، يتعرض بعقوبة حبس

(1) مقال سبق أن نشر في عدد من الجرائد الإلكترونية (السفير24، العمق المغربي ...)، ونعيد إدراجه في مجلة "أرشيف المغرب"، بموافقة كاتبه، تعميما للفائدة.

(2) أستاذ السلك التأهيلي (التاريخ والجغرافيا)، كاتب، باحث في الشؤون التربوية والقانونية.

(3) نصت المادة 19 من القانون 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية على ما يلي :"تضم الشرطة القضائية إلى جانب الوكيل العام للملك ووكيل الملك ونوابهما وقاضي التحقيق، بوصفهم ضباطا سامين للشرطة القضائية : أولا: ضباط الشرطة القضائية، ثانيا: ضباط الشرطة القضائية المكلفين بالأحداث، ثالثا: أعوان الشرطة القضائية، رابعا: الموظفون والأعوان الذين ينيط بهم القانون، بعض مهام الشرطة القضائية"، كما نصت المادة 20 على ما يلي : "يحمل صفة ضابط شرطة قضائية: المدير العام للأمن الوطني وولاة الأمن والمراقبون العامون للشرطة وعمداء الشرطة وضباطها – ضباط الدرك الملكي وذوي الرتب فيه وكذا الدركيون الذين يتولون قيادة فرقة أو مركز للدرك الملكي طيلة مدة هذه القيادة – الباشوات والقواد – المدير العام لإدارة مراقبة التراب الوطني وولاة الأمن والمراقبون العامون للشرطة وعمداء الشرطة بهذه الإدارة، فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها في المادة 108 من هذا القانون".

تتراوح مدتها بين ثلاث سنوات وست سنوات"، أما المادة 36، فقد أحالت على أحكام المادة 13، وأكدت أن "كل من خالف أحكامها، يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 446 من القانون الجنائي"، وتوضيحا للرؤية، وبالرجوع إلى مقتضى المادة 13، فقد ألزمت كل موظف أو مستخدم مكلف بجمع الأرشيف أو بالمحافظة عليها، بكتمان السر المهني في ما يتعلق بكل وثيقة لا يمكن قانونا وضعها رهن إشارة العموم، أما المادة 446 من القانون الجنائي فقد ارتبطت بإفشاء السر المهني، إذ نصت على ما يلي:

"الأطباء والجراحون وملاحظو الصحة، وكذلك الصيادلة والمولدات، وكل شخص يعتبر من الأمنـاء على الأسرار بحكم مهنته أو وظيفته، الدائمة أو المؤقتة، إذا افشى سرا أودع لديه، وذلك في غير الأحوال التي يجيز له فيها القانون أو يوجب عليه فيها التبليغ عنه، يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر، وغرامة من ألف ومائتين إلى عشرين ألف درهم. "

وقد امتد البعد الزجري إلى المادة 37، التي نصت على أن "كل من سرق وثيقة من الأرشيف العام أو الخاص من مصلحة عامة للأرشيف أو أتلفها، أو تسبب في الإضرار بها، يتعرض لعقوبة حبس تتراوح مدتها بين سنتين وعشر سنوات".

ورغم حضور البعد الزجري العقابي، فإن المشرع الأرشيفي أتاح فرصا لإبرام المصالحات، فيما يتعلق بالمخالفات ذات الصلة بقانون الأرشيف والنصوص الصادرة لتطبيقه، إذ منح صلاحيات واسعة لمؤسسة "أرشيف المغرب" في إبرام المصالحات، سـواء قبل صدور أحكام قضائية أو بعدها، "إذا تبين أن في ذلك فائدة للمحافظة على أرشيف عامة، أو إذا كانت هذه الأخيـرة ذات فائدة تاريخية أو علمية أو حضارية"، بشكل يجعل من المصالحات المبرمة كتابة، تلغي – بدون تحفظ – "الدعاوى المقامة من قبل النيابة العامة، وكذلك تلك المرفوعة من لـدن الإدارة" (المادة 39).

ثانيا : معاينة[4] المخالفات الماسة بالأرشيف

مخالفات أحكام قانون الأرشيف والنصوص الصادرة لتطبيقه، تتأسس على "المعاينة" التي تشكل منطلقا لما تقتضيه المساطر من إجراءات قانونية، وهي معاينة، خولت لجهتين محوريتين: أولهما: "ضباط الشرطة القضائية" بالنظر إلى المهام والاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريع المسطري الشكلي (قانون المسطرة الجنائية)، بشكل يتيح لهم صلاحيات واسعة في البحث والتحري في كافة الجرائم، سواء المنصوص عليها في التشريع الجنائي الموضوعي (القانون الجنائي) أو تلك المحصورة في القوانين الخاصة، وثانيهما: "الأعوان" التابعين لمؤسسة "أرشيف المغرب" المؤهلين لهذا الغرض، وفي هذا الصدد نصت المادة 38 على ما يلي : "يخول للأعوان المؤهلين بصفة نهائية لهذا الغرض من قبل "أرشيف المغرب" علاوة على ضباط الشرطة القضائية، صلاحية معاينة مخالفات أحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه"، وهي صلاحيات قانونية، تتأسس خلفيتها القانونية على مقتضيات القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، وتحديدا ما ورد في المادة 19 التي نصت على ما يلي:

"تضم الشرطة القضائية إلى جانب الوكيل العام للملك ووكيل الملك ونوابهما وقاضي التحقيق، بوصفهم ضباطا سامين للشرطة القضائية : أولا: ضباط الشرطة القضائية، ثانيا: ضباط الشرطة القضائية المكلفين بالأحداث، ثالثا:

(4) لم يرد أي تعريف للمعاينة لا في التشريع المسطري الشكلي(قانون المسطرة الجنائية) و لا الموضوعي(قانون المسطرة الجنائية)، وهي عموما، ترتبط بانتقال ضابط الشرطة القضائية لمسرح الجريمة، والقيام بما يلزم من مشاهدات وأبحاث وتحريات ، من شأنها جمع الأدلة والقرائن قبل اندثارها، واستجلاء هويات المشتبه فيه أو المشتبه فيهم والضحية أو الضحايا والشهود، وكلها إجراءات وعمليات، تضمن في محضر قانوني (محضر المعاينة)، وهي بذلك تشكل إحدى وسائل الإثبات، ومنطلقا لما سيترتب عنها من إجراءات ومساطر قانونية، وفي هذا الصـدد، فقد نصت المادة 23 من قانون المسطرة الجنائية على ما يلي: "يجب على ضباط الشرطة القضائية أن يحرروا محاضر بما أنجزوه من عمليات، وأن يخبروا وكيل الملك أو الوكيل العام المختص، فـورا بما يصل إلى علمهم من جنايات وجنح".

أعوان الشرطة القضائية، رابعا: الموظفون والأعوان الذين ينيط بهم القانون، بعض مهام الشرطة القضائية"، وعليه واستقراء لمنطوق المادة، فإن الموظفين والمستخدمين التابعين لأرشيف المغرب، يرتبطون بالفئة الرابعة، التي أناط بها القانون ممارسة بعض مهام الشرطة القضائية، إلى جانب "ضباط الشرطة القضائية" (الفئة الأولى) الذين يتمتعون بصلاحية واسعة، تختزل في "التثبت من وقوع الجرائم، وجمـع الأدلة عنها، والبحث عن مرتكبيها، والقيام بتنفيذ أوامر وإنابـات قضاء التحقيق وأوامر النيابة" (المادة 16 من قانون المسطرة الجنائية).

وإذا كان إسناد مهمة معاينة الجرائم الماسة بالأرشيف للأعوان التابعين لمؤسسة أرشيف المغرب، لا يثير أي نوع من الإشكال، لارتباطهم المهني أو الوظيفي بمهنة الأرشيف، بشكل يجعلهم مؤهلين قانونيا وتقنيا للقيام بمعاينة مختلف مخالفات أحكام "قانون الأرشيف" والنصوص الصادرة لتطبيقه (سرقات، إتلاف إلحاق الضرر، إفشاء السر المهني ...)، فإن دور "ضباط الشرطة القضائية" (أمن وطني، درك ملكي) في معاينة المخالفات الماسة بالوثيقة الأرشيفية، قد يثير نوعا من الصعوبات العملية لعدة اعتبارات منها :

– عمل ضباط الشرطة القضائية، تحتكره بالأساس، الجرائم العامة المنصوص عليها ضمن مقتضيات التشريع الجنائي الموضوعي (القانون الجنائي) من قبيل جرائم القتل والضرب والجرح والسرقات وخيانة الأمانة، وقضايا المخدرات والهجرة غير الشرعية والنصب والاحتيال والتزوير والرشوة واستغلال النفوذ وغيرها، وهي القضايا التي تشكل عصب حياة عمل الضابطة القضائية.

– العمل الاعتيادي لضباط الشرطة القضائية، يتخذ عادة ثلاثة مستويات : أولها: البحث في إطار "حالة التلبس"، ثانيها: البحث "في حالة البحث التمهيدي"، وثالثها "البحث في إطار "تعليمات النيابة العامة" التي ترد عليها، دون إغفال ما يسند إليها من مهمات موازية، تقتضيها طبيعة "المهنة الأمنية"، بشكل يجعلهم خاضعين لسلطتين في نفس الآن: سلطة قضائية في إطار ما يمارسونه من مهام بصفتهم ضباطا للشرطة القضائية، و"سلطة إدارية" باعتبارهم موظفين تابعين لإدارة أمنية، تقتضي الالتزام بالأنظمة الداخلية والتقيد بالضوابط الأمنية.

– كثرة المهام المسندة لضباط الشرطة القضائية، سواء كانت قضائية (شرطة قضائية) أو إدارية (شرطة إدارية) ، وضعف الحصيص (قلة الموارد البشرية)، وهذا يجعلهم "أوفيـاء" بالأساس للجرائم التي تمت الإشارة إلى بعضها سلفا، وبالتالي، فهم بذلك، غير مستعدين من "الناحية الواقعية" لتوسيع وعاء الصلاحيات والاختصاصات، بالبحث والتحري عن الجرائم المتناثرة في النصوص الخاصة (الأرشيف نموذجا).

وعليه وفي ظل الاعتبارات المشار إلى بعضها سلفا، يلاحظ أن عمل ضباط الشرطة القضائية، ينحصر أساسا في الجرائم التي يمكن توصيفها بالجرائم "التقليدية" المنصوص عليها في القانون الجنائي، باعتبارها الأكثر حضورا في الفعل الإجرامي، وهو واقع، يجعلهم بعيدين كل البعد عن المخالفات الماسة بأحكام بعض القوانين الخاصة من قبيل "التعمير" و"الصيد البحري" و"البيئة" و"الأرشيف" وغيرها، بل يمكن المجازفة في القول، أن معظم ضباط الشرطة القضائية إن لم نقل كلهم، قد يجهلون القانون المتعلق بالأرشيف، بشكل يجعلهم بعيدين كل البعد عن "المخالفات" الماسة بأحكامه ومقتضياته، مما يجعل "المعاينة" حكرا على الأعوان المؤهلين التابعين لمؤسسة أرشيف المغرب "بحكم الواقـع"، ليبقى السؤال الذي يطرح نفسـه بإلحاح: كيف لضابط شرطة قضائية، غارق بشكل مستدام في البحث والتحري في "الجرائم التقليدية" والإشراف على تسيير الديمومة والقيام بالحملات التطهيرية و"المهمات الخاصة" التي تقتضيها طبيعة المهنة الأمنية، كيف له أن ينتبه إلى "قانون أرشيفي"؟ وكيف له أن يعاين مخالفات بعيدة كل البعد عن دائرة الاهتمام والتتبع؟ وهي تساؤلات الإجابة عنها، تفرض التأكيد، أن تدخل عمل

"الضابطة القضائية[5] في معاينة المخالفات المرتبطة ببعض القوانين الخاصة، يبقى تدخلا "خجولا" إن لم نقل "منعدما" بحكم الواقع.

وبالرجوع إلى مقتضى المادة 38، وفي ظل غياب الضابطة القضائية عن مجال "الأرشيف" بحكم الواقع، نوجه البوصلة نحو "المعاينات" التي يمكن أن يباشرها الأعوان التابعين لأرشيف المغرب، والتساؤل عن الإجراءات المسطرية، من منطلق أن "المعاينة" تعد إجراء تأسيسيا للدعوى وما سيترتب عنها من إجراءات قانونية، من قبيل "الاستماع" إلى الشخص أو الأشخاص المشتبه في ارتكابهم للمخالفة أو المخالفات وتلقي تصريحات "الشهود" عند الاقتضاء، وإحالة المسطرة المنجزة على النيابة العامة، واستحضارا لكل هذه الإجراءات وغيرها، فهل دور "الأعوان" المؤهلين التابعين لأرشيف المغرب، ينحصر في حدود "إجراء المعاينة" التي نصت عليها المادة 38 بشكل صريح؟ أم أن "المعاينة" تتيح لهم بشكل تلقائي القيام بما تقتضيه الدعوى من إجراءات مسطرية؟ أم أن تدخلهم ينحصر فقط، في معاينة المخالفات المرتكبة، وإحالتها على النيابة العامة، التي قد تحيل بدورها القضية على الشرطة القضائية ذات الاختصاص الترابي لتعميق البحث والاستماع إلى الأطراف المتداخلة في القضية، بما في ذلك، تلقي شكاية الجهة المتضررة (مؤسسة أرشيف المغرب)؟ وهي تساؤلات تقتضي إثارة العلاقة بين مؤسسة "أرشيف المغرب" و"الشرطة القضائية" ذات الاختصاص الترابي، فيما إذا كانت علاقة تواصل وتنسيق وتعاون مستمر، أم أن كل طرف "يغني على ليلاه" إذا ما جاز التوصيف ..

تأسيسا على ما سبق، نختم بالقول، أن مؤسسة "أرشيف المغرب" لابد لها من فتح قنوات التواصل مع "الشرطة القضائية" بما يضمن تعريف ضباط الشرطة القضائية بمقتضيات وأحكام قانون الأرشيف، خاصة فيما يتعلق بالمخالفات التي يمكن أن تطال الوثائق الأرشيفية، أما الإدارات الأمنية (أمن وطني، درك ملكي)، فهي مطالبة بتفعيل آليات التكوين المستمر لضباطها والحرص على خلق شراكات مع بعض المؤسسات من قبيل مؤسسة "أرشيف المغرب"، بشكل يتيح لهؤلاء الضباط، تطوير كفاياتهم القانونية، بشكل يجعلهم في مستوى ما يتيح لهم قانون المسطرة الجنائية من صلاحيات واسعة، في محاربة الجريمة وزجر مرتكبيها، غير هذا، ستبقى الشرطة القضائية سجينة "الجرائم الاعتيادية" و"المألوفة" المنصوص عليها في القانون الجنائي، تاركة فراغا مهولا في المخالفات الراقدة في صمت، في الكثير من "النصوص الخاصة"، ومنها تلك التي ترتبط بمخالفات أحكام "قانون الأرشيف" والنصوص الصادرة لتطبيقه.

(5) لم ترد أية إشارة لكلمة "ضابطة قضائية" في قانون المسطرة الجنائية، وجرت العادة أن تنسب إلى "ضباط الشرطة القضائية" التابعين للأمن الوطني والدرك الملكي، ومن يشتغل تحت إمرتهم من أعوان.

زيـــارات رسمية لبعثات وهيئات أجنبية





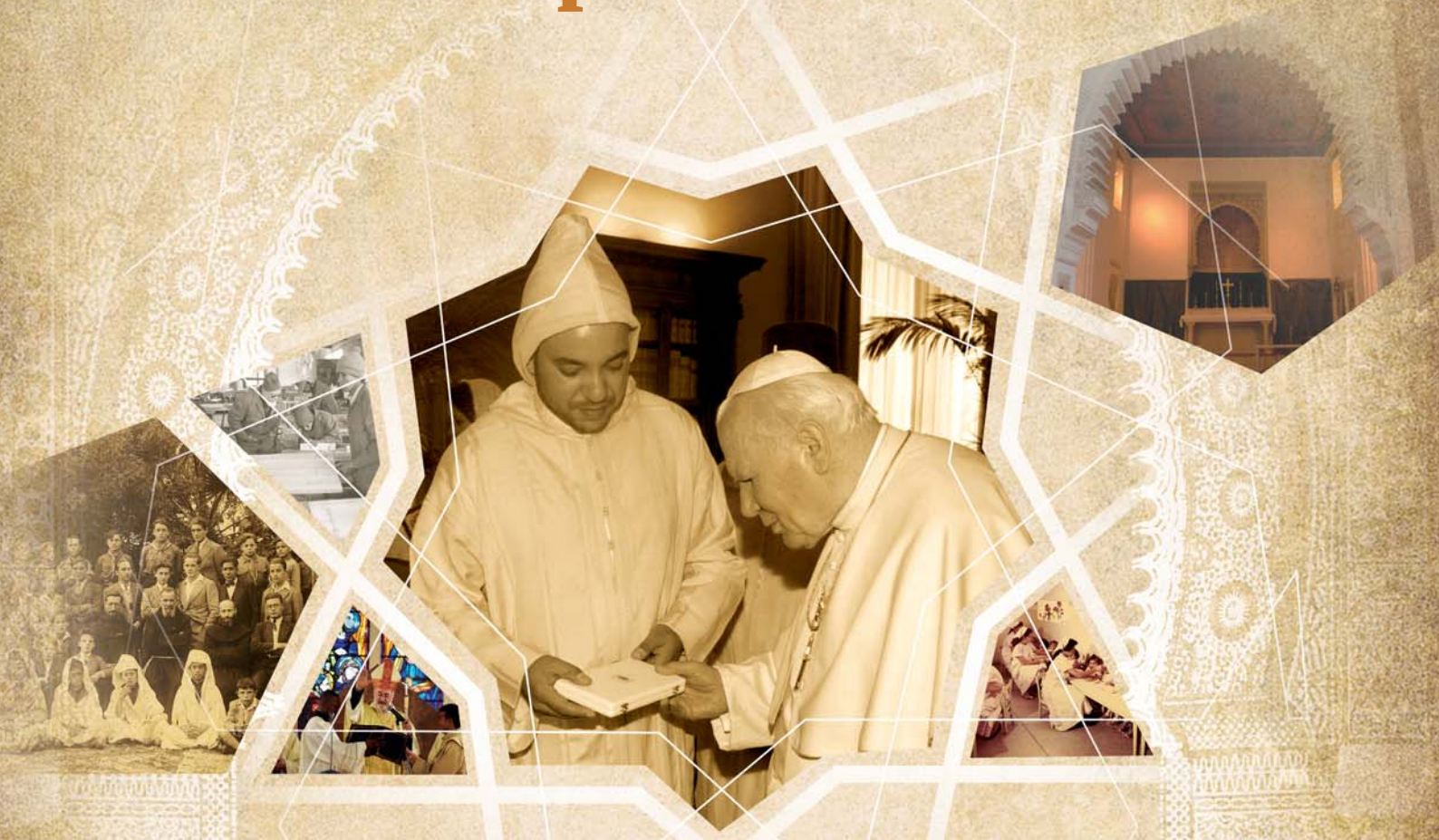








ملف العدد
Dossier spécial



الحضور المسيحي بالمغرب
العيش المشترك

Présence chrétienne au Maroc : Le Vivre- Ensemble

"لقد عرف تاريخ المغرب نموذجا حضاريا متميزا في مجال تساكن وتفاعل المسلمين مع أهل الديانات الأخرى ولاسيما اليهود والنصارى. ومن العهود المشرقة في تاريخ هذا التساكن ما أسفر عنه الالتقاء على صعيد بناء الحضارة المغربية الأندلسية، حيث ازدهرت بين مختلف الطوائف التجارات والصناعات والفنون وتبادل ثمرات الحكمة والفلسفة والعلوم".

مقتطف من نص الرسالة التي وجهها الملك محمد السادس إلى المشاركين في المؤتمر حول "حقوق الأقليات الدينية في الديار الإسلامية: الإطار الشرعي والدعوة إلى المبادرة" (25-27 يناير 2016).

"Au cours de son histoire, le Maroc a connu un modèle civilisationnel singulier de coexistence et d'interaction entre les musulmans et les adeptes d'autres religions, notamment les Juifs et les Chrétiens. Parmi les pans lumineux de l'histoire de cette concorde s'affirme la civilisation maroco-andalouse issue de cette convergence interreligieuse. En effet, commerces, arts se sont développés entre ces communautés qui partageaient aussi les fruits de la sagesse, de la philosophie et des sciences."

Extrait du message de SM le Roi Mohammed VI aux participants au congrès sur "les droits des minorités religieuses en terre d'Islam : le cadre juridique et l'appel à l'action" (25-27 janvier 2016).

ترجع معرفة المغرب بالمسيحية إلى زمن معرفته بالرومان وحضارتهم، خاصة عندما أصبحت المسيحية الديانة الرسمية للدولة الرومانية، كما تذهب لذلك معظم المصادر التي تناولت موضوع المسيحية بالمغرب.

أما علاقة الدولة المغربية بالفاتيكان فهي قديمة أيضا وترجعها الوثائق المتوفرة إلى الفترة الموحدية، عندما بعث الخليفة الموحدي أبو حفص المرتضى برسالة من مراكش إلى البابا إنوسانت الرابع بروما في العاشر من يونيو 1250، بشأن تعي ن راهب يهتم بأمور النصارى المقيم ن بالمغرب، جاء فيها : "**وفي سالف هذه الأيام انصرف عن حرة الموحدين أعزهم الله البشب الذي كان قد وصل بكتابكم إلينا انصرافا لم يعهده منا فيه بر وإكرام ولم يغبه فيه اعتناء به واهتام [...] ومتى سنح لكم أسعدكم الله تعالى بتقواه أن توجهوا لهؤلاء النصارى المستخدمين بباد الموحدين أعزهم الله من تروه برسم ما يصلحهم في دينهم ويجري على معتاد قوانينهم**".

وقد استمرت تلك العلاقات الطيبة المفعمة بالنيات الحسنة من خلال السفارة التي أوفدها السلطان المولى الحسن إلى البابا ليون الثالث عشر، التي ترأسها الحاج محمد العربي الطريس، والتي ميزها إشراك الراهب الإسباني الأب ليرشوندي بوصفه ترجمانا ومستشارا للبعثة التي استقبلت من قبل قداسة البابا يوم 25 فبراير 1888.

ويمكن الإشارة أيضا، في هذا الصدد، إلى استقبال السلطان سيدي محمد بن يوسف لرئيس الأساقفة بالمغرب "أميدي لوفيفر" و "الأب دوني مارتن" إثر انتهاء أشغال ملتقى توملیلين عام 1956، كما بعث العاهل المغربي برئيس حكومته عبد الله إبراهيم للقاء البابا سنة 1960، محافظا بذلك على نهج أسلافه في تكريس ثقافة الانفتاح والتسامح الديني التي سنها حكام المغرب على مر التاريخ. وتلك سنة حافظ عليها أيضا نجله الملك الحسن الثاني، عندما استقبل البابا يوحنا بولس الثاني سنة 1985، وكذلك حفيده الملك محمد السادس عندما زار البابا بمقره بالفاتيكان عام 2000.

لقد حظي النصارى بعناية كبيرة بأرض المغرب، كما تشهد عليه ظهائر التوقير والاحترام التي نعموا بها من لدن سلاطينه، كما تمتعوا بالكثير من الحقوق والحريات في التنقل والسفر والتجارة، إلى جانب ما حظوا به من حرية في تدبير أمورهم الخاصة في الإرث والزواج والقضاء وبناء دور العبادة وممارسة شعائرهم الدينية.

وتتجلى تلك الرعاية في تفاعل المسيحيين ورغبتهم القوية في تقاسم المعيش اليومي مع المغاربة المسلمين، من خلال مساهمتهم في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية، كما تبديه الخدمات التي قدموها لهم من تطبيب وتعليم، وكذلك مختلف ورشات تكوين الشبيبة المغربية في مختلف الحرف والصنائع بمختلف ربوع البلاد.

وفي هذا الصدد، فقد اخترنا ادراج ملف هذا العدد تحت عنوان: "**الحضور المسيحي بالمغرب: العيش المشرك**" من أجل تسليط الضوء على قيم التسامح والتعايش التي جمعت المسيحيين والمغاربة المسلمين عبر التاريخ.

أمان وتوقير واحترام

Respect et Considération

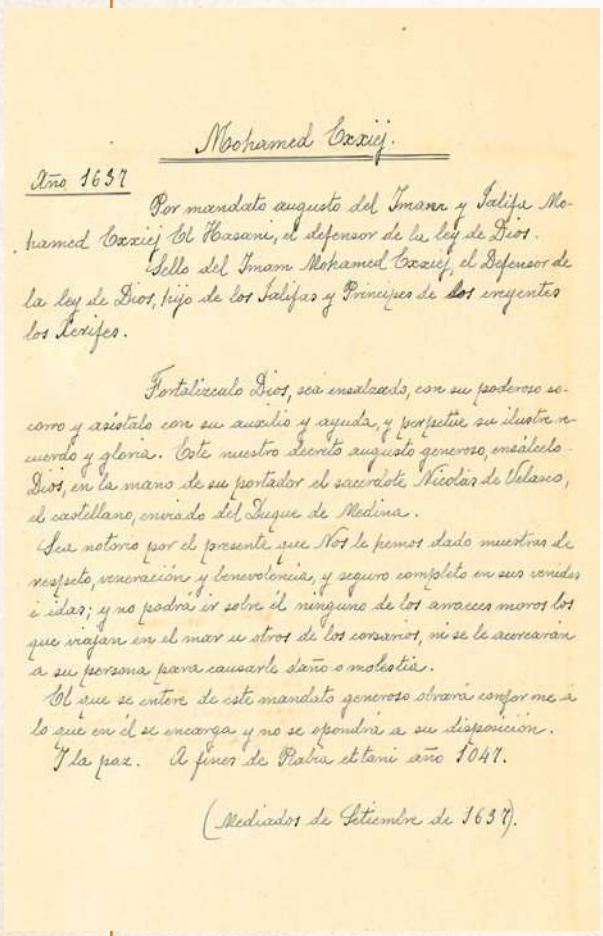




رسالة الخليفة الموحدي أبو حفص المرتضى إلى البابا إنوسانت الرابع بشأن تعيين راهب يهتم بأمور النصارى المقيمين بالمغرب (1250).

Lettre du Calife Almohade Abou Hafs Al Murtada au Pape Innocent IV sollicitant l'envoi d'un prêtre en charge des chrétiens résidant au Maroc (1250).





Mohamed Caxiej.

Año 1637

Por mandato augusto del Imana y Salifa Mohamed Caxiej El Hasani, el defensor de la ley de Dios.

Sello del Imam Mohamed Caxiej, el Defensor de la ley de Dios, hijo de los Salifas y Príncipes de los creyentes los Xerifes.

Fortalezcale Dios, sea ensalzado, con su poderoso socorro y asístale con su auxilio y ayuda, y perpetúe su ilustre nombre y gloria. Este nuestro decreto augusto generoso, enséñelelo Dios, en la mano de su portador el sacerdote Nicolás de Velasco, el castellano, enviado del Duque de Medina.

Sea notorio por el presente que Nos le hemos dado muestras de respeto, veneración y benevolencia, y seguro completo en sus venidas i idas; y no podrá ir sobre él ninguno de los amarres moros los que viajan en el mar ni otros de los corsarios, ni se le acercarán a su persona para causarle daño o molestia.

El que se entere de este mandato generoso obrará conforme á lo que en él se encarga y no se opondrá a su disposición.

Y la paz. A fines de Rabia el tani año 1047.

(Mediados de Setiembre de 1637).

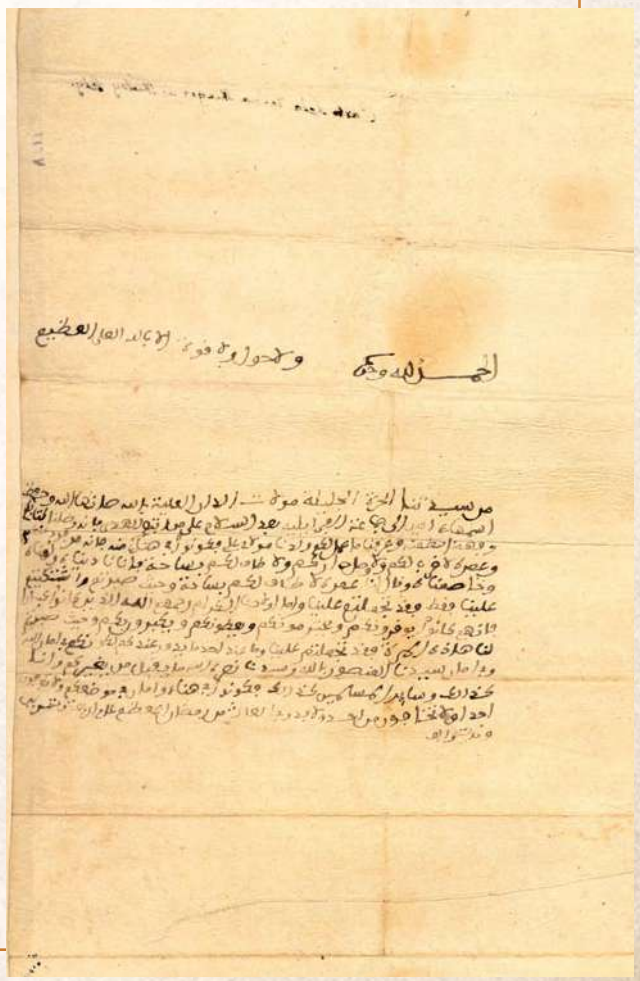
ظهير محمد الشيخ الصغير السعدي بخصوص توقير القس نكلاس القشتالي (1637).

Dahir de respect et de considération de Mohamed Cheikh Sghir en faveur du prêtre Nicolas de Castille (1637).



ظهير السلطان العلوي مولاي إسماعيل في شأن توقير القس دييغو ومن معه من خدام السلطان (1700).

Dahir du Sultan Moulay Ismail en faveur du prêtre Diego de los Angeles et ses Frères (1700).



رسالة من إحدى سيدات البلاط السلطاني إلى جماعة الفرايلية جوابا على شكايتهم مما لحقهم من ضرر من ولدها مولاي علي (1712).

Lettre d'une Dame du Palais sultanien à des religieux chrétiens désapprouvant le comportement irrespectueux de son fils Moulay Ali (1712).



ظهير السلطان مولاي عبد الملك يأمر شيوخ القبائل وكافة الرعية بالإحسان للنصارى الفرايلية (1728).

Dahir du Sultan Moulay Abdelmalek incitant les chefs des tribus au respect des religieux chrétiens (1728).



ظهير السلطان سيدي محمد بن مولاي اسماعيل إلى بعض الفرايلية يأذن لهم بالمقام بتطوان، لا يتعرض لهم في سفر ولا فيما يحملونه إلا من زرع وعدة (1736).

Dahir du Sultan Sidi Mohamed ben Moulay Ismail protégeant certains religieux et les autorisant à séjourner à Tétouan (1736).



ظهير السلطان مولاي علي في الإذن للفرايلية النصارى بالمقام بحضرة فاس بأمن وأمان (1734).

Dahir du Sultan Moulay Ali garantissant aux religieux chrétiens un séjour en toute quiétude à Fès (1734).

التنقل والسفر
Liberté de mouvement



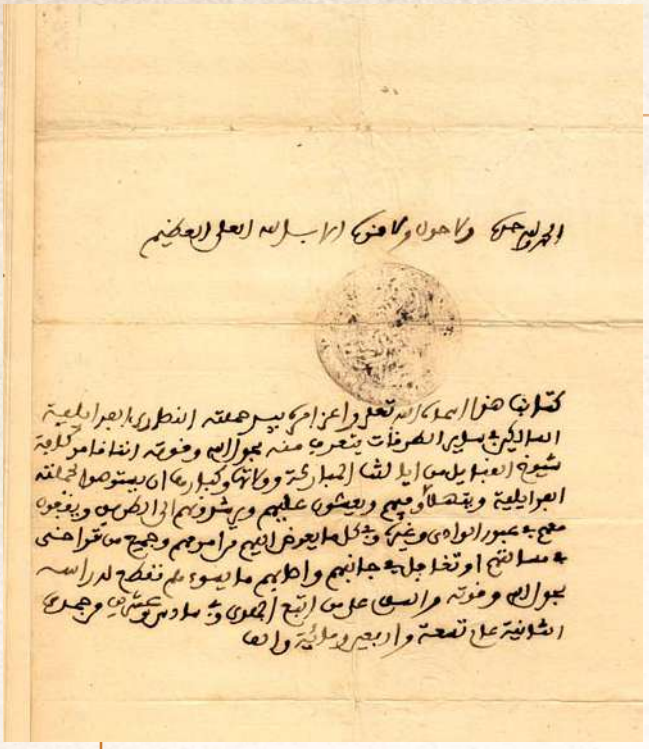
ظهير السلطان مولاي أحمد بن مولاي اسماعيل في شأن حرية السفر والتنقل لفائدة التجار النصارى (1727).

Dahir du Sultan Moulay Ahmed ben Moulay Ismail accordant la libre circulation aux commerçants chrétiens (1727).



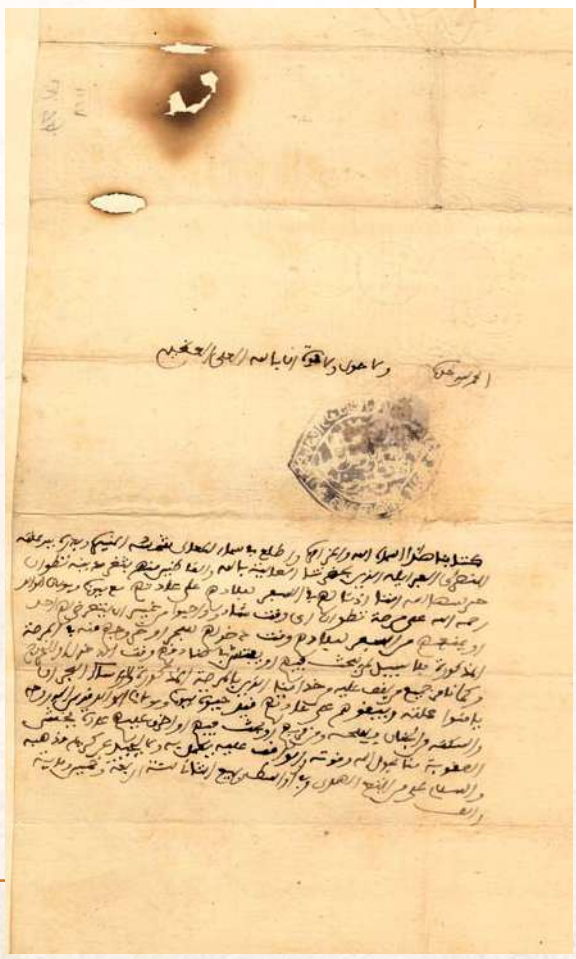
ظهير السلطان مولاي عبد الملك بن مولاي اسماعيل بتجديد الحق في التنقل والسفر لفائدة بعض الرهبان الإسبان (1728).

Renouvellement d'un dahir de liberté de circulation au profit de certains religieux chrétiens espagnols (1728).



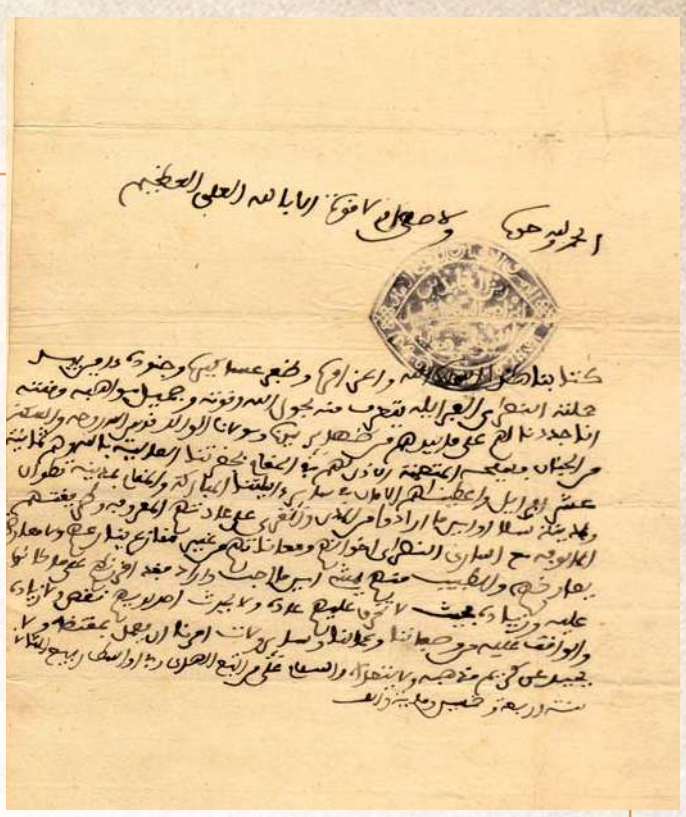
ظهير السلطان سيدي محمد بن مولاي اسماعيل إلى كافة شيوخ القبائل في شأن توقير رجال الدين المسيحيين وحمايتهم ومساعدتهم وإرشادهم في تنقلاتهم (1736).

Dahir du Sultan Sidi Mohamed ben Moulay Ismail ordonnant aux chefs de tribus la protection des gens d'Eglise (1736).



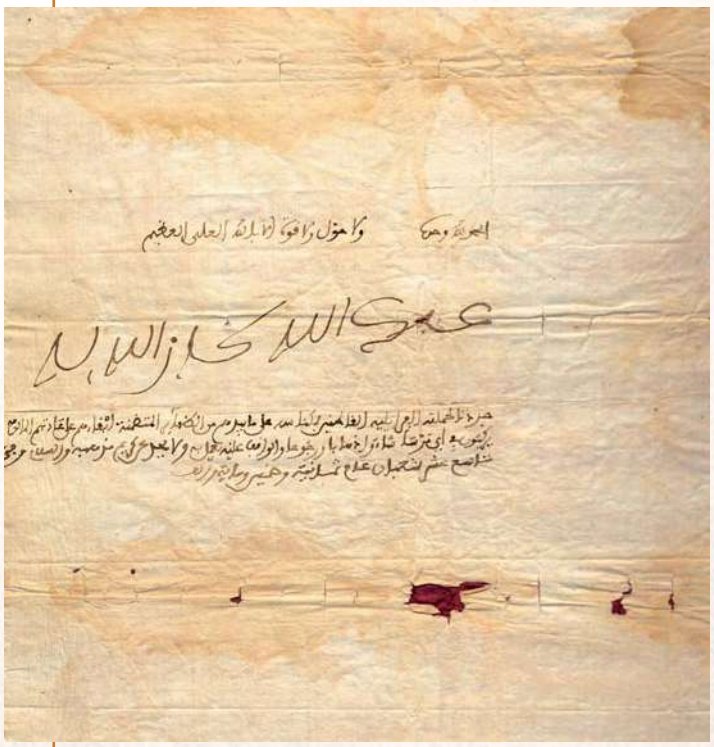
ظهير السلطان زين العابدين بخصوص توقير الفرايلية بتطوان والإذن لهم بالذهاب والإياب من وإلى بلادهم وقت ما شاؤوا، ولا تفتش أمتعتهم (1741).

Dahir du Sultan Zine el Abidine protégeant les religieux chrétiens à Tétouan, et leur assurant la libre circulation (1741).



ظهير السلطان زين العابدين بشأن توقير الفرايلية بالإيالة الشريفة وتأمين تنقلاتهم (1741).

Dahir du Sultan Zine el Abidine garantissant le déplacement de religieux chrétiens en toute sécurité (1741).



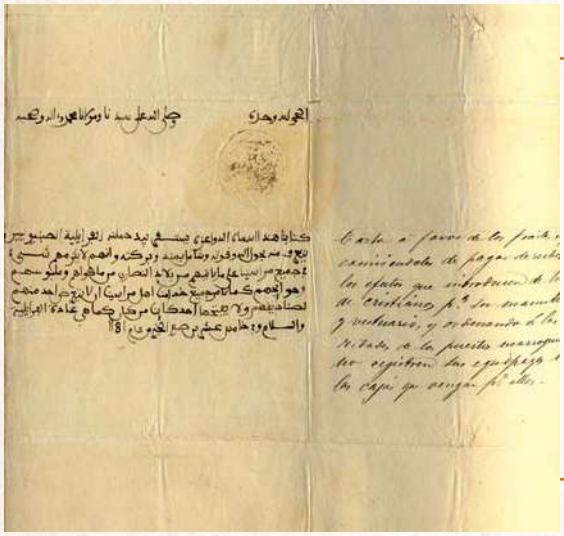
ظهير السلطان مولاي عبد الله بتجديد حرية السفر لفرايلية مكناس في مختلف مراسي الإيالة (1745).

Dahir du Sultan Moulay Abdallah accordant aux religieux chrétiens de Meknès la liberté de circulation dans les ports du Royaume (1745).



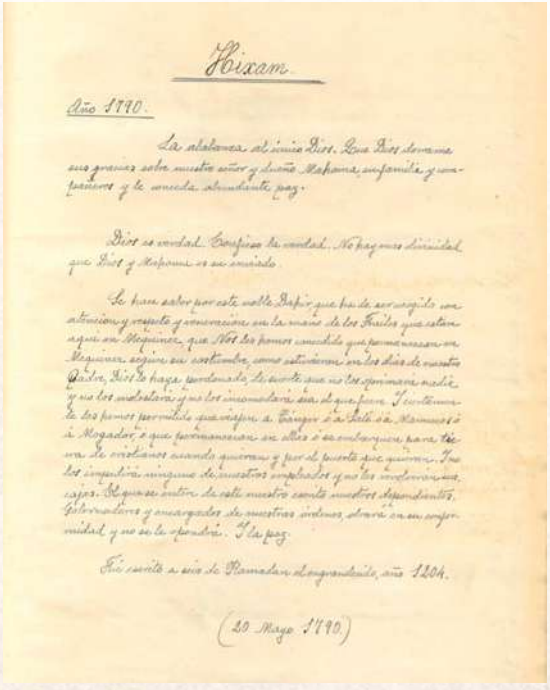
ظهير السلطان سيدي محمد بن عبد الله بمنع تفتيش أمتعة الفرايلية ولو كانت محتوية على الياقوت (1774).

Dahir du Sultan Sidi Mohamed ben Abdallah interdisant l'inspection des bagages des religieux chrétiens (1774).



ظهير السلطان مولاي هشام بتجديد التوقير لرجال الكنيسة بمكناس وتأمين تنقلاتهم وأسفارهم (1790).

Dahir du Sultan Moulay Hicham renouvelant le respect et la considération aux religieux chrétiens de Meknès et leur assurant la liberté de circulation (1790).



التجارة

Le commerce



ظهير محمد الشيخ الصغير السعدي بتوقير التجار القشتاليين وغيرهم ممن يرد على المراسي وأن يعاملوا المعاملة الحسنة (1646).

Dahir de Mohamed Cheikh Sghir en faveur des négociants castillans (1646).



ظهير مولاي اسماعيل يأمر رؤساء السفن بعدم التعرض لأتباع الفرايلي ديبغو (1700).

Dahir de Moulay Ismail accordant des privilèges aux vaisseaux transportant les religieux chrétiens (1700).



ظهير السلطان مولاي أحمد بالسماح للتجار النصارى بحرية التنقل بحرا بين مراسي الإيالة (1727).

Dahir du Sultan Moulay Ahmed accordant aux négociants chrétiens la libre circulation dans les ports du Royaume (1727).



ظهير السلطان سيدي محمد بن عبد الله بتجديد التوقير والأمان للنصارى المقيمين بالمغرب وإعفائهم من العشر الواجب لبيت مال المسلمين (1756).

Dahir du Sultan sidi Mohamed ben Abdallah relatif notamment aux taxes imposées aux Chrétiens résidant au Maroc (1756).



ظهير السلطان مولاي سليمان بإسقاط الكلف عن رجال الدين المسيحيين بمراسي الإيالة (1794).

Dahir du Sultan Moulay Slimane exonérant les religieux chrétiens des taxes douanières (1794).



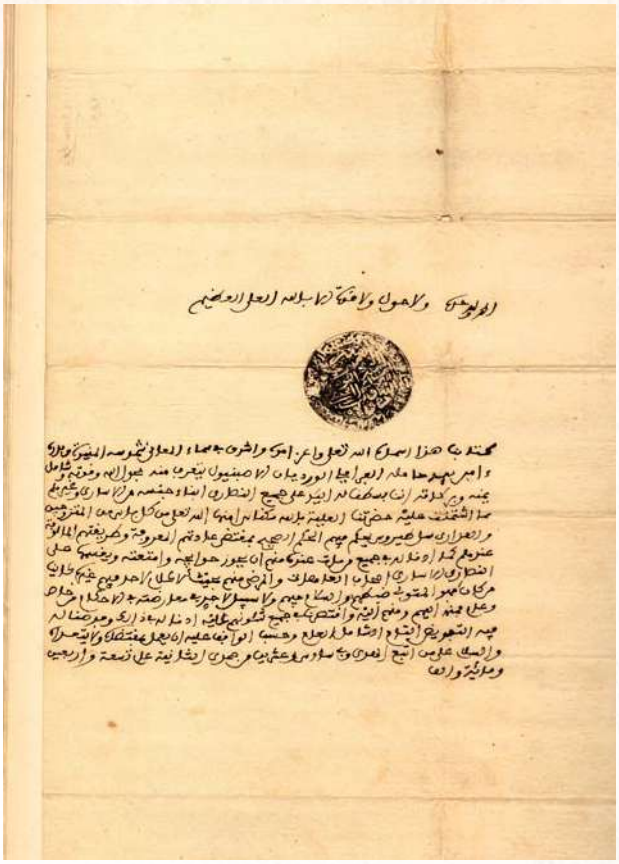
رسالة من إحدى سيدات البلاط السلطاني إلى كبير الفرايلية في شأن موافقتها على زواج خادميها المسيحيين وفق تعاليم دينهما (1725).

Lettre d'une Dame du Palais sultanien autorisant le mariage de ses deux serviteurs chrétiens conformément à leur religion et coutumes (1725).

تدبير الأمور الخاصة

Respect des spécificités





ظهير السلطان مولاي عبد الملك يعطي الأمان لأحد كبار رجال الدين المسيحيين ويفوض له أمر القضاء والزواج وتقسيم التركة وجميع شؤون النصارى (1728).

Dahir du Sultan Moulay Abdelmalek déléguant à un prêtre les pouvoirs exclusifs relatifs au mariage, à la justice et autres affaires concernant sa communauté (1728).

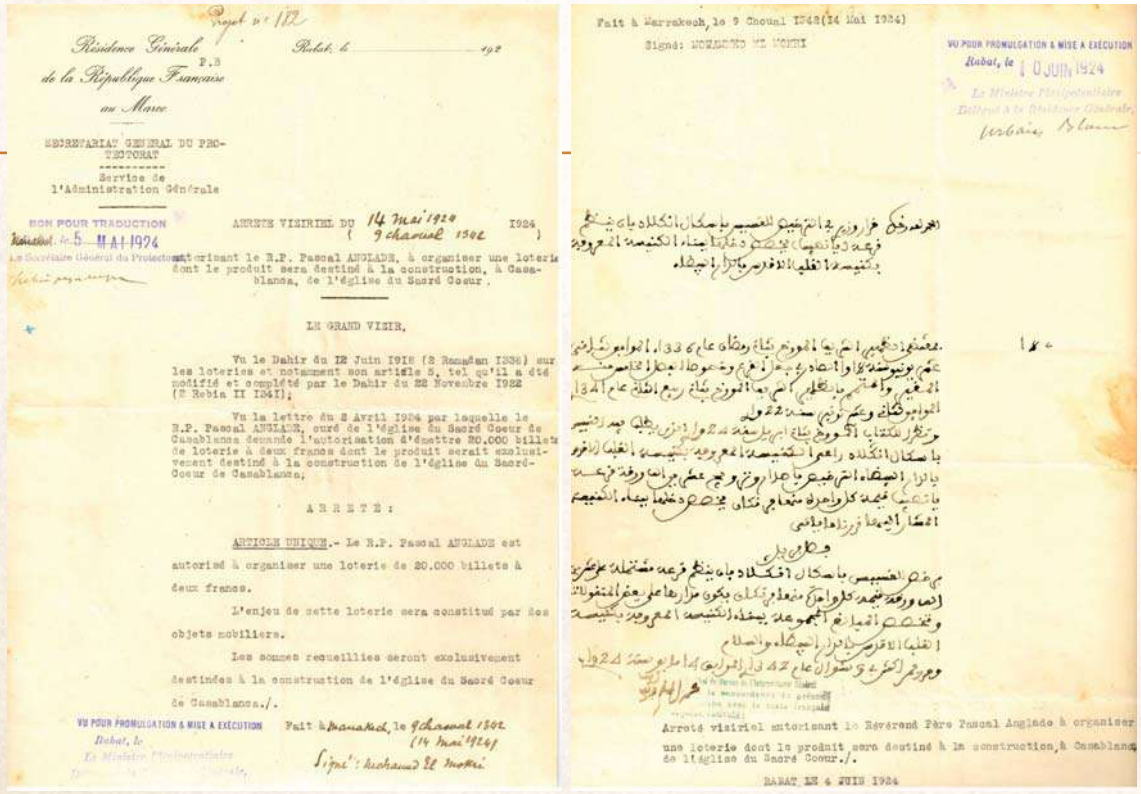
ظهير السلطان سيدي محمد بن مولاي اسماعيل بتولية أحد الرهبان الإسبان أمور جميع النصارى وبأن يحكم بينهم بمقتضى عاداتهم (1736).

Dahir du Sultan Sidi Mohamed ben Moulay Ismail désignant un prêtre espagnol pour s'occuper des affaires des Chrétiens résidant à Meknès (1736).

دور العبادة

Lieux de culte





Résidence Générale
de la République Française
au Maroc

SECRETARIAT GENERAL DU PRO-TECTORAT

Service de l'Administration Générale

BON POUR TRADUCTION

ARRETE VIZIRIEL DU 14 Mai 1924 / 9 chaoual 1342

autorisant le R.P. Pascal ANGLADE, à organiser une loterie dont le produit sera destiné à la construction, à Casablanca, de l'église du Sacré Coeur.

LE GRAND VIZIR,

Vu le Dahir du 12 Juin 1918 (2 Ramadan 1336) sur les loteries et notamment son article 5, tel qu'il a été modifié et complété par le Dahir du 22 Novembre 1922 (2 Rebia II 1341);

Vu la lettre du 2 Avril 1924 par laquelle le R.P. Pascal ANGLADE, curé de l'église du Sacré Coeur de Casablanca demande l'autorisation d'émettre 20.000 billets de loterie à deux francs dont le produit serait exclusivement destiné à la construction de l'église du Sacré-Coeur de Casablanca;

ARRETE :

ARTICLE UNIQUE.- Le R.P. Pascal ANGLADE est autorisé à organiser une loterie de 20.000 billets à deux francs.

L'enjeu de cette loterie sera constitué par des objets mobiliers.

Les sommes recueillies seront exclusivement destinées à la construction de l'église du Sacré Coeur de Casablanca./.

VU POUR PROMULGATION & MISE A EXECUTION

Fait à Marrakech, le 9 chaoual 1342
(14 Mai 1924)

Signé : Mohamed El Mokri

Fait à Marrakech, le 9 Chaoual 1342 (14 Mai 1924)

Signé: MOHAMED EL MOKRI

VU POUR PROMULGATION & MISE A EXECUTION

Rabat, le 10 JUIN 1924

Arrêté viziriel autorisant le Révérend Père Pascal Anglade à organiser une loterie dont le produit sera destiné à la construction, à Casablanca de l'église du Sacré Coeur./.

RABAT LE 6 JUIN 1924

قرار وزيري بالترخيص لتنظيم اكتتاب قصد بناء كنيسة بالدار البيضاء (1924).

Organisation d'une loterie pour la construction de l'église du Sacré-Cœur à Casablanca (1924).

de l'INTERIEUR
Divisian
xxxxxx MUNICIPALES

et de l'Urbanisme
55 Ci

Juin 46

LE DIRECTEUR DE L'INTERIEUR

à Monsieur le Révérend Père
Anselme MORERE
Curé de l'Eglise St Joseph de
l'Océan
Avenue Marie Feuillet

RABAT

Révérend Père,

J'ai l'honneur de vous adresser sous ce pli, un bon d'achat N° 55 Ci DAP/M de 5 tonnes de ciment 20/25 pour l'achèvement de l'Eglise St Joseph de l'Océan.

Veuillez agréer, Révérend Père, l'expression de mes sentiments distingués.



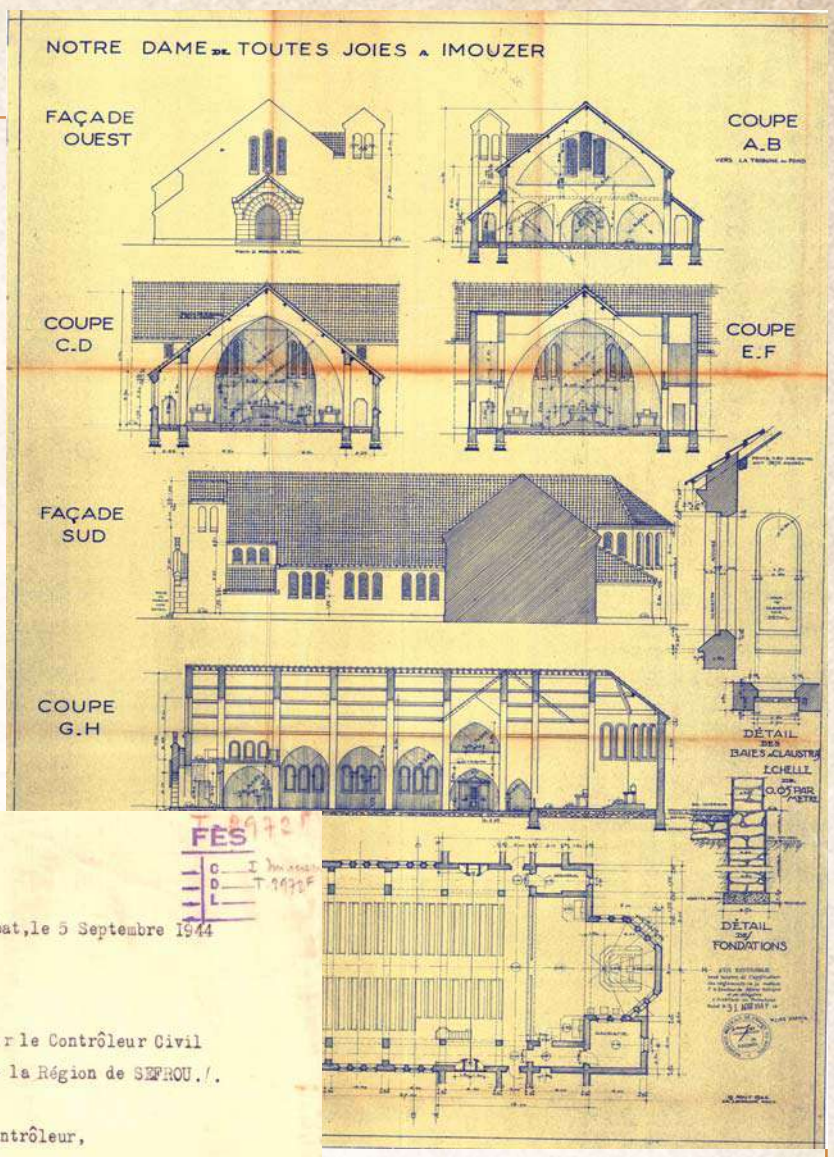
كنيسة القديس يوسف بحي المحيط، الرباط.

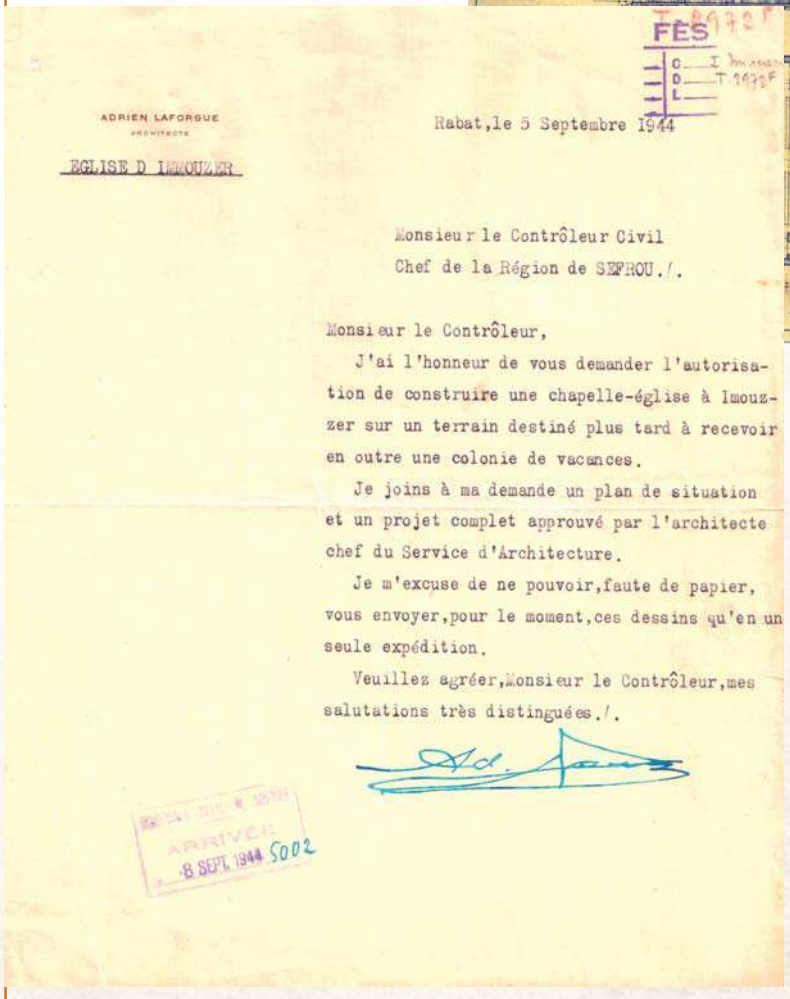
Eglise Saint-Joseph de l'Océan à Rabat.



كنيسة القديسة تيريزا، ورزازات (1986).

Eglise Sainte-Thérèse,
Ouarzazate (1986).





ADRIEN LAFORGUE
ARCHITECTE

EGLISE D IMOUZER

FES
C I
D T 1972 F
L

Rabat, le 5 Septembre 1944

Monsieur le Contrôleur Civil
Chef de la Région de SEFROU./.

Monsieur le Contrôleur,

J'ai l'honneur de vous demander l'autorisation de construire une chapelle-église à Imouzzer sur un terrain destiné plus tard à recevoir en outre une colonie de vacances.

Je joins à ma demande un plan de situation et un projet complet approuvé par l'architecte chef du Service d'Architecture.

Je m'excuse de ne pouvoir, faute de papier, vous envoyer, pour le moment, ces dessins qu'en une seule expédition.

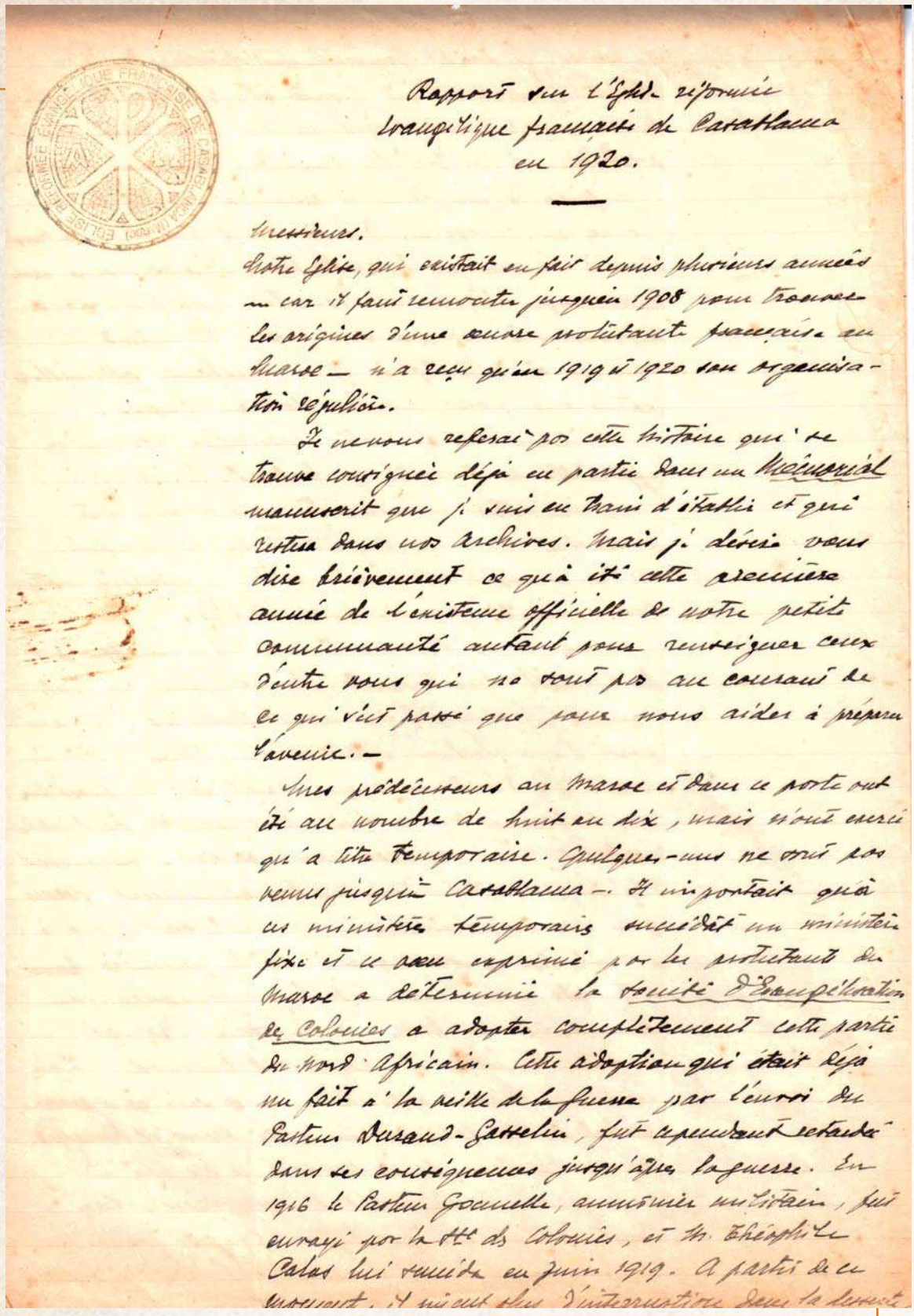
Veuillez agréer, Monsieur le Contrôleur, mes salutations très distinguées./.

Ad. Laforgue

ARRIVÉE
8 SEPT. 1944 5002

تشييد كنيسة بإموزار كندر (1944).

Construction d'une chapelle-église à Imouzzer Kandar (1944).



Rapport sur l'Église Réformée
Evangélique Française de Casablanca
en 1920.

Messieurs.

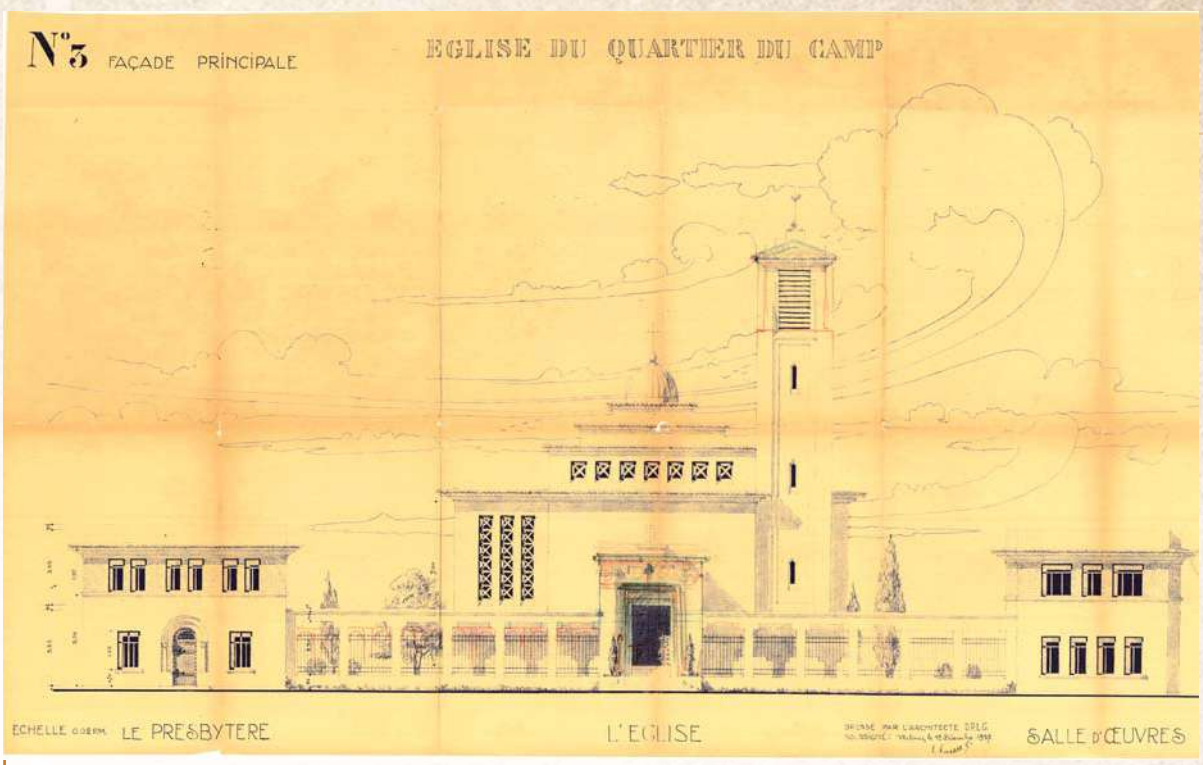
Notre Église, qui existait en fait depuis plusieurs années — car il faut remonter jusqu'en 1908 pour trouver les origines d'une œuvre protestante française au Maroc — n'a reçu qu'en 1919 et 1920 son organisation définitive.

Je ne vous referai pas cette histoire que l'on trouve consignée déjà en partie dans un Mémorial manuscrit que j'ai mis en train d'établir et qui restera dans nos archives. Mais j'désire vous dire brièvement ce qu'a été cette première année de l'existence officielle de notre petite communauté autant pour renseigner ceux d'entre vous qui ne sont pas au courant de ce qui s'est passé que pour nous aider à préparer l'avenir. —

Nos prédécesseurs au Maroc et dans ce porte ont été au nombre de huit ou dix, mais n'ont exercé qu'à titre temporaire. Quelques-uns ne sont pas venus jusqu'à Casablanca —. Il n'y a donc eu ministère temporaire succédé au ministère fixe et ce sont exprimé par les protestants du Maroc a déterminé la Société d'Evangélisation des Colonies a adopter complètement cette partie du nord Africain. Cette adoption qui était déjà un fait à la veille de la guerre par l'envoi du Pasteur Durand-Gasselin, fut cependant retardée dans ses conséquences jusqu'après la guerre. En 1916 le Pasteur Goumelle, ancien missionnaire, fut envoyé par la Soc. des Colonies, et M. Théophile Calas lui succéda en juin 1919. A partir de ce moment, il n'y eut plus d'interruption dans le service

تقرير عن الكنيسة الإنجيلية الفرنسية بالدار البيضاء (1920).

Rapport sur l'église Evangélique française de Casablanca (1920).



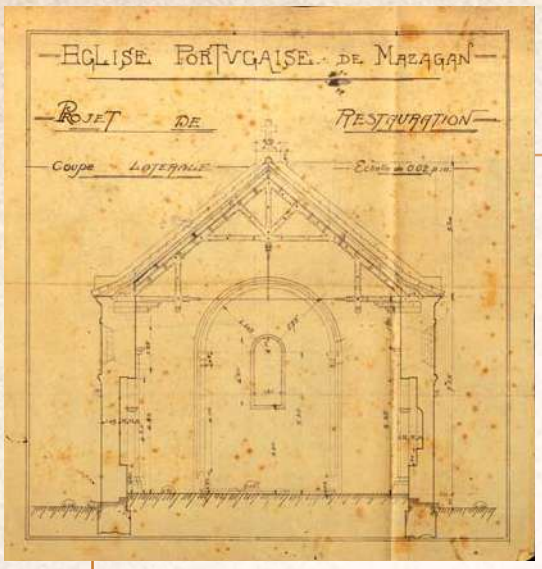
كنيسة حي الكامب بمكناس (1937).

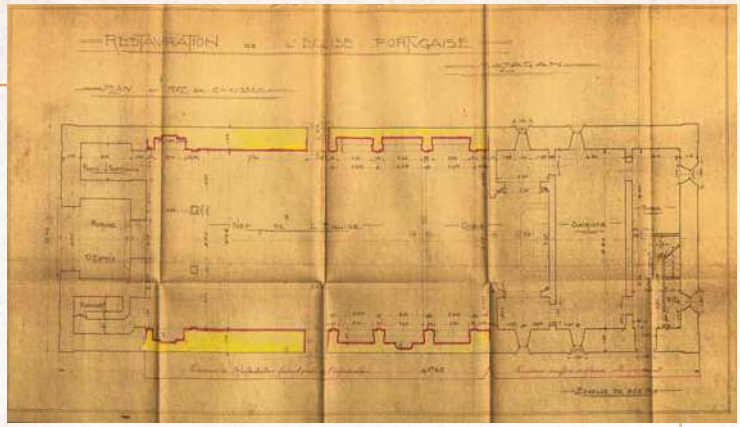
Eglise du quartier du Camp, Meknès (1937).

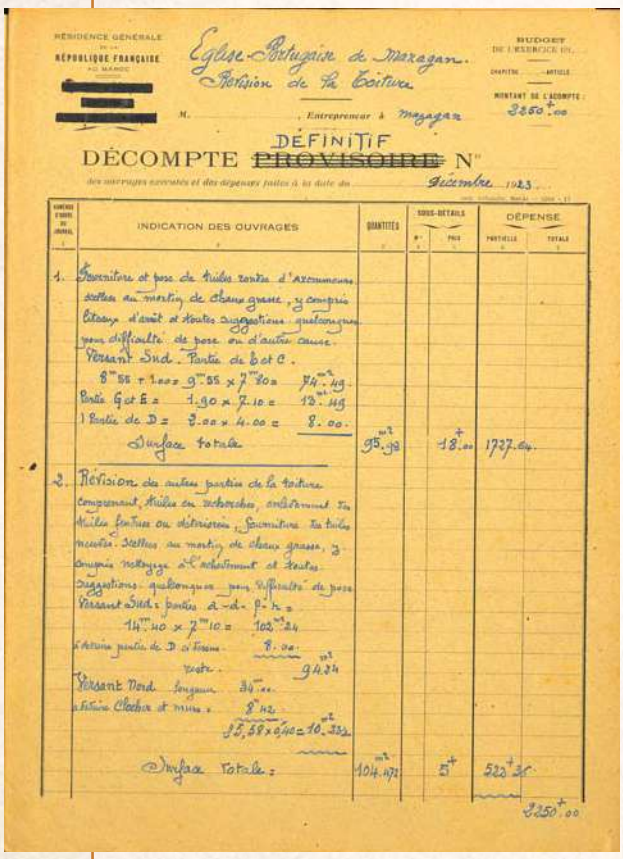


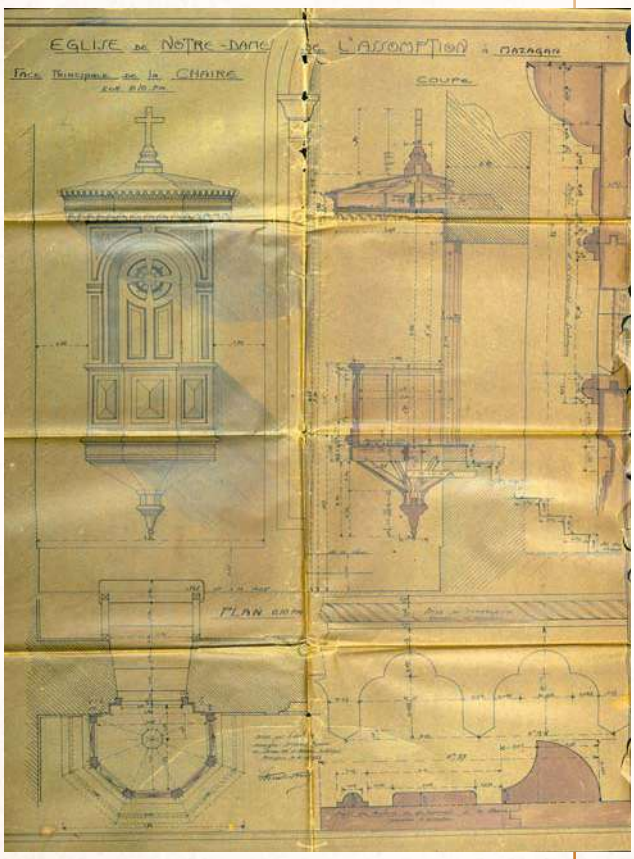
الكنيسة الأرثدوكسية الروسية، باب تامسنا، الرباط.

Eglise Orthodoxe russe, Bab Tamesna, Rabat.











ترميم الكنيسة البرتغالية بالجديدة (1923).

Restauration de l'église portugaise de Mazagan (1923).





كنيسة سيدة لورد بالدار البيضاء (2016).

Eglise Notre Dame de Lourdes à Casablanca (2016).







كنيسة القديس أندرو الأنجليكانية بطنجة، معلمة معمارية مستوحاة من التراث الإسلامي.

L'église anglicane Saint-Andrew à Tanger, une réalisation architecturale d'inspiration mauresque.

الحياة الاجتماعية

Vie sociale

التطبيب

Médecine



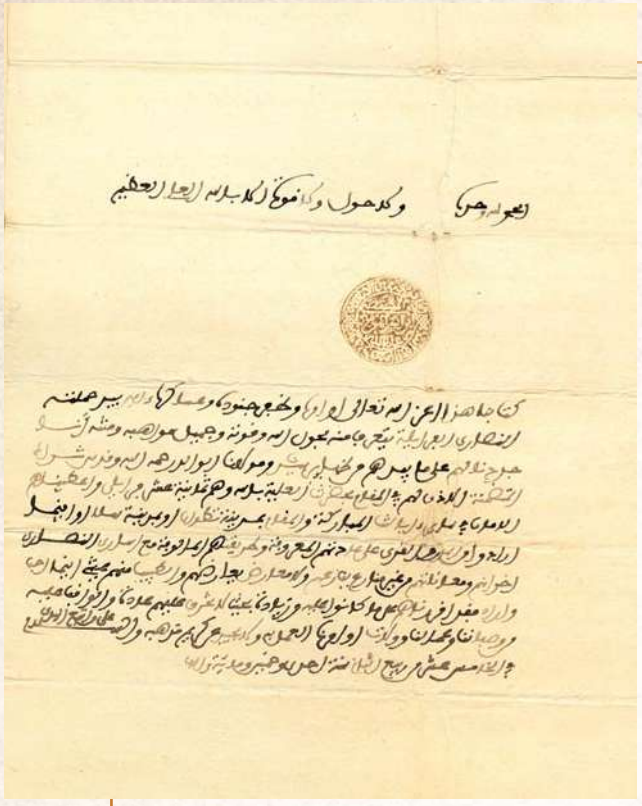
ظهير السلطان مولاي علي بن مولاي اسماعيل إلى أحد الرهبان الإسبان بمكناس يفوض له تدبير أمور أبناء ملته من الأسرى والمرضى (1734).

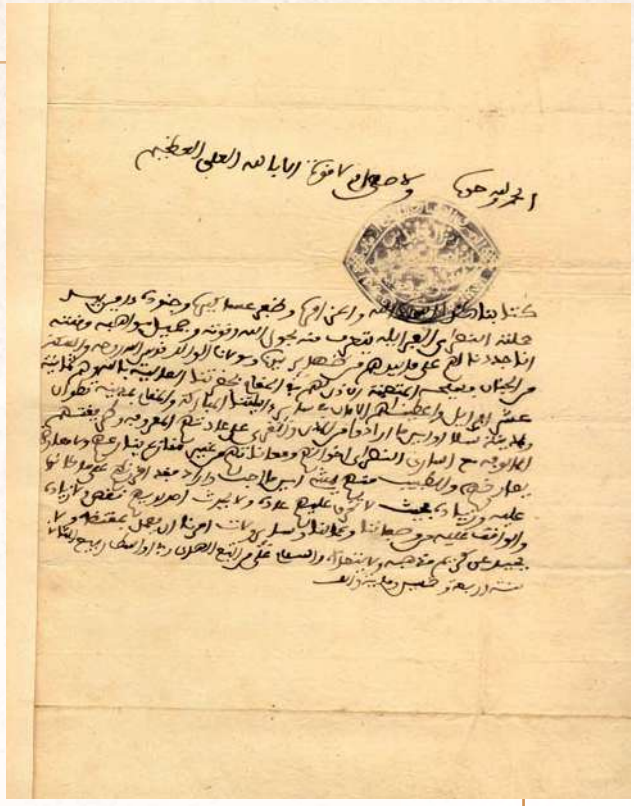
Dahir du Sultan Moulay Ali accréditant un prêtre espagnol de Meknès pour toutes les affaires relatives à ses coreligionnaires (1734).



ظهير السلطان مولاي علي بالإذن لجماعة من الرهبان الإسبان بالإقامة في الإيالة الشريفة وتأمين معالجة ورعاية الأسرى النصارى (1734).

Dahir du Sultan Moulay Ali autorisant un groupe de religieux espagnols à séjourner au Maroc et à s'occuper des captifs et des malades chrétiens (1734).





ظهيران بشأن السماح للأطباء المسيحيين بمعالجة بني ملتهم المقيمين بالمغرب (القرن الثامن عشر).

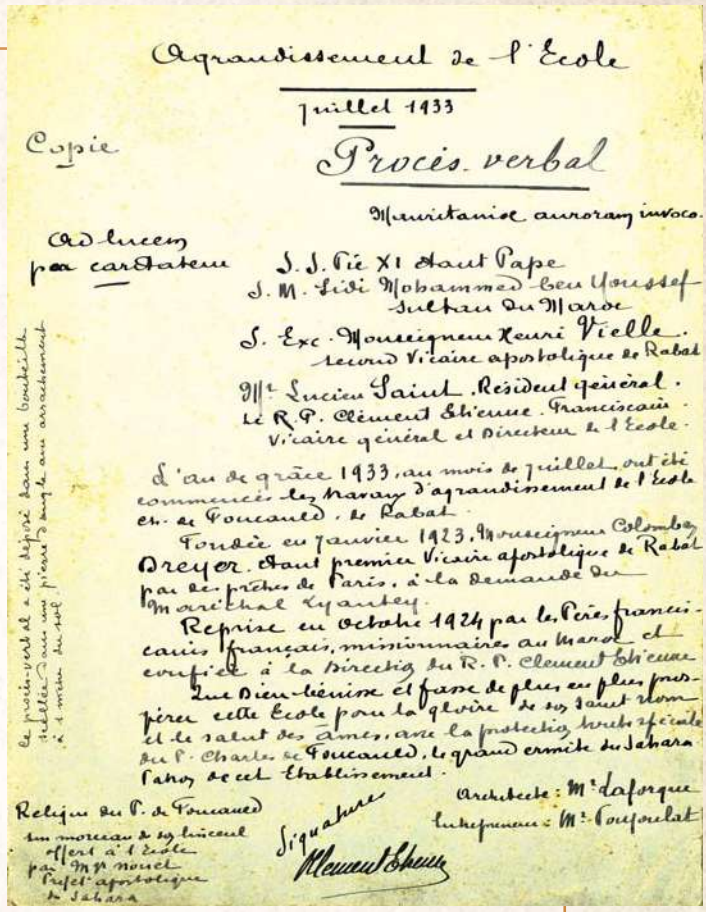
Dahirs sultaniens autorisant les médecins chrétiens à exercer au Maroc en faveur de leurs coreligionnaires (XVIIIe s.)





المساعدة الطبية بدير تومليلين

Dispensaire du monastère de Toumliline



Agrandissement de l'Ecole

Juillet 1933

Copie

Procès verbal

Mauritanise aurorum invoco.

Ad lucem
per carbatem

S. S. Pie XI Haut Pape
S. M. Sidi Mohammed Ben Youssef
Sultan du Maroc
S. Exc. Monseigneur Henri Vielle.
Second Vicaire apostolique de Rabat
Mr. Lucien Saint. Resident général.
Le R. P. Clément Etienne. Franciscain.
Vicaire général et Directeur de l'Ecole.

L'an de grâce 1933, au mois de juillet, ont été commencés les travaux d'agrandissement de l'Ecole ch. de Foucauld, de Rabat.

Fondée en janvier 1923, Monseigneur Colombe Dreyer, Haut premier Vicaire apostolique de Rabat par les prêtres de Paris, à la demande du Maréchal Lyautey.

Reprise en Octobre 1924 par les Pères franciscains français, missionnaires au Maroc et confiée à la Direction du R. P. Clément Etienne.

Que Dieu bénisse et fasse de plus en plus prospérer cette Ecole pour la gloire de son Saint Nom et le salut des âmes, avec la protection toute spéciale du P. Charles de Foucauld, le grand ermite du Sahara dans cet Etablissement.

Architecte : Mr Laforque
Entrepreneur : Mr Fouforlat

Signature
Clément Etienne

Le procès-verbal a été déposé dans une bouteille scellée au pied d'une pierre angle au rez de chaussée à côté du mur.

Relique du P. de Foucauld
un morceau de son linceul
offert à l'Ecole
par Mgr Nouel
Préfet apostolique
du Sahara





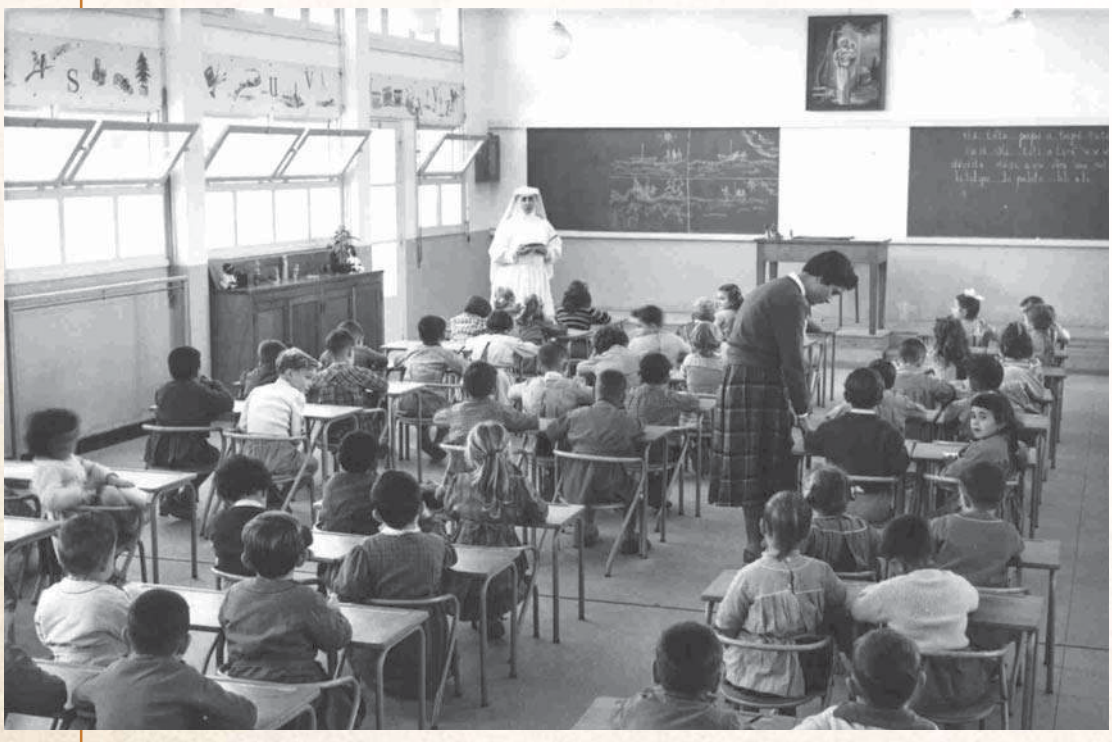
مدرسة شارل دو فوكو، الرباط.

Ecole Charles de Foucauld, Rabat.



مدرسة الطفل يسوع، طنجة.

Ecole de l'Enfant Jésus, Tanger.



مدرسة سيدة السلام، الرباط.

Ecole Notre Dame de la Paix, Rabat.

التعايش الودي

Partage et convivialité



لحظات من التعايش الودي بدير تومليلين.

Partage et convivialité au monastère de Toumliline.



احتفال الشبيبة البروتستانية بعيد الفصح، فضالة (1922).

Fête de la Jeunesse protestante à Fedhala, à l'occasion de Pâques (1922).





ورشات التكوين

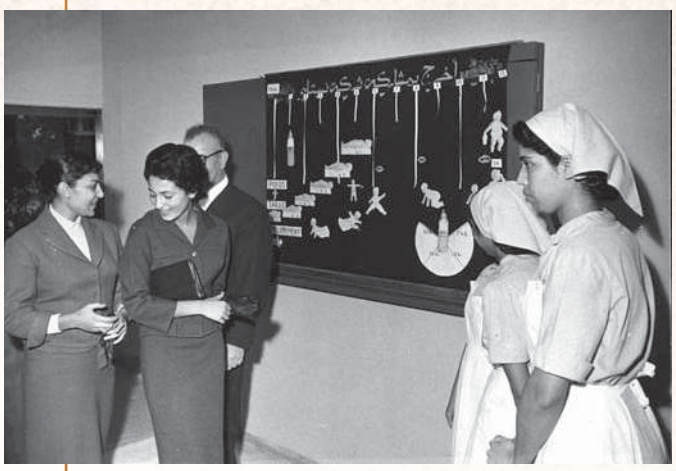
Ateliers d’apprentissage et de formation





دار الأيتام بحي الليمون بالرباط.

Orphelinat du quartier les Orangers à Rabat (annexe de la maternité de la Maréchale).



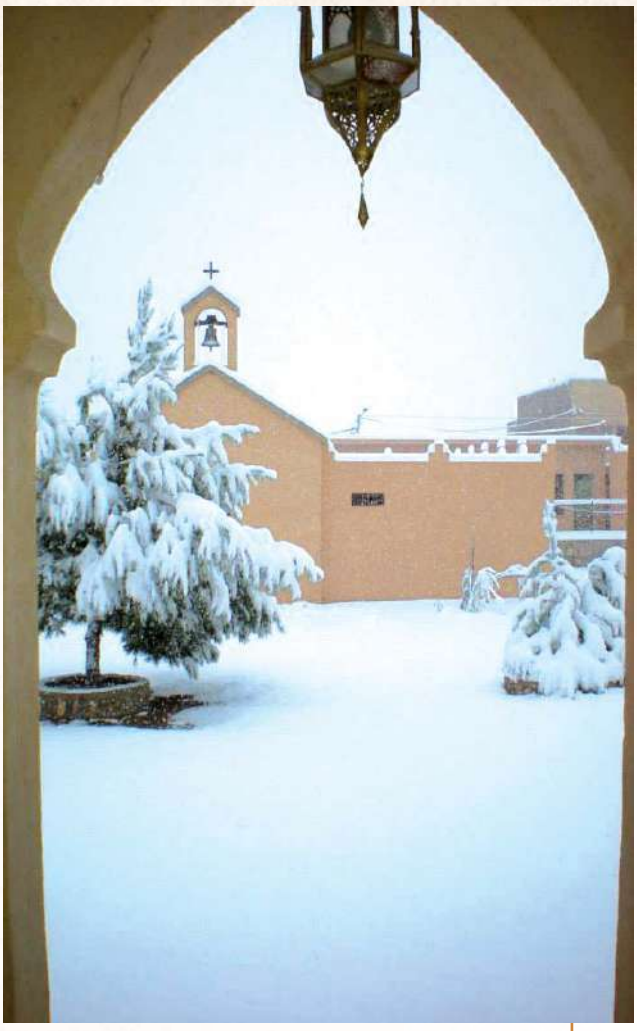




زيارة الأميرتين للا نزهة وللا مليكة لدار الأيتام بحي الليمون (1958؟)

Visite des princesses Lalla Nezha et Lalla Malika à l'orphelinat des Orangers, Rabat (1958?)











دير سيدة الأطلس بميدلت.

Monastère Notre dame de l'Atlas, Midelt.

المغرب والفاتيكان: روابط متينة متجددة

Le Maroc et le Vatican : liens historiques



" وفي سالف هذه الأيام انصرف عن حضرة الموحدين أعزهم الله البشب الذي كان قد وصل بكتابكم إلينا انصرافا لم يعهده منا فيه بر وإكرام ولم يغبه فيه اعتناء به واهتمام كما أنه في المدة التي قضى له فيها لدينا بالمقام لم نزل نتعهده أثناءها بالإحسان والإنعام [...] ومتى سنح لكم أسعدكم الله تعالى بتقواه أن توجهوا لهؤلاء النصارى المستخدمين ببلاد الموحدين أعزهم الله من تروه برسم ما يصلحهم في دينهم ويجري على معتاد قوانينهم."

مقتطف من رسالة الخليفة الموحدي أبو حفص المرتضى إلى البابا إنوسانت الرابع (1250).

" L'évêque, qui nous avait apporté votre lettre a quitté ces jours derniers la résidence des Unitaires [...] A l'occasion de ce départ nous n'avons pas manqué de lui témoigner notre bienveillance et notre estime [...] Quand il vous plaira [...] d'envoyer à ces Chrétiens, en service dans l'empire des Unitaires [...] un homme qui s'occupe de leurs intérêts religieux et les poussera à observer leurs lois habituelles. "

Extrait de la lettre du calife Almohade Abou Hafs Al Murtada au Pape Innocent IV (1250).





الأب ليرشوندي، مستعرب ومترجم، مرافق لبعثة محمد العربي الطريس إلى الفاتيكان بأمر من السلطان المولى الحسن سنة 1888.

Le Père José Lerchundi, grand arabisant et interprète de la délégation envoyée en 1888 par le Sultan Moulay Hassan au Vatican à l'occasion du jubilé du Pape Léon XIII.





استقبال المغفور له الملك محمد الخامس للأب دوني مارتان (أعلاه) والأسقف لوي أميدي لوفيفر (جانبا) بالقصر الملكي بالرباط، 23 غشت 1957.

Feu le Roi Mohammed V avec Mgr Louis-Amédée Lefèvre (à gauche) et le Père Denis Martin (en haut) au Palais Royale de Rabat, le 23 août 1957.

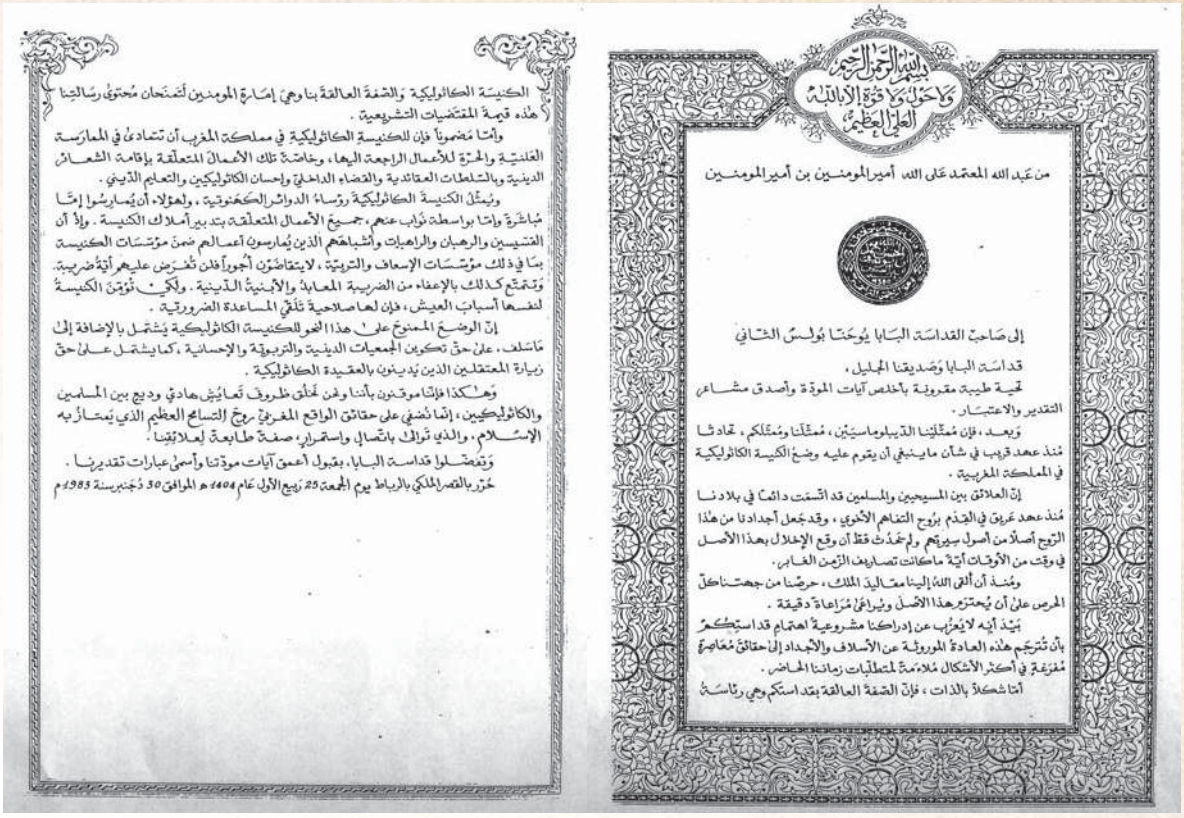
" [...] كان لا بد للمغرب كدولة إسلامية عربية له موقع جغرافي ممتاز أن يكون جسرا للمدنيات الشرقية والغربية وعاملا فعالا على امتزاج ألوان الثقافات المختلفة، وكان لا بد، بحكم الزمان، أن يصبح مركزا غاليا لمدنية عظيمة يعمل في محيطها الفكر الإسلامي والمسيحي".

مقتطف من خطاب المغفور له محمد الخامس (29 غشت 1956)



استقبال البابا يوحنا الثالث والعشرين لرئيس المجلس الحكومي عبد الله ابراهيم، الفاتيكان (1960).

Abdallah Ibrahim, président du Conseil du Gouvernement, reçu par le Pape Jean XXIII, Vatican (1960).



بسم الله الرحمن الرحيم
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

من عبد الله المعتمد على الله أمير المومنين بن أمير المومنين

إلى صاحب القداسة البابا يوحنا بولس الثاني

قداسة البابا وصديقنا الجليل،

تحية طيبة مقرونة بأخلص آيات المودة وأصدق مشاعر التقدير والاعتبار.

وبعد، فإن ممثلينا الدبلوماسيين، ممثلنا وممثلكم، تعاهدا منذ عهد قريب في شأن ما ينبغي أن يقوم عليه وضع الكنيسة الكاثوليكية في المملكة المغربية.

إن العلائق بين المسيحيين والمسلمين قد اتسمت دائما في بلادنا منذ عهد عريق في القدم بروح التفاهم الأخوي، وقد جعل أجدادنا من هذا الروح أصلا من أصول سيرتهم ولم يحدث قط أن وقع الإخلال بهذا الأصل في وقت من الأوقات أيّة ما كانت تصاريف الزمن الغابر.

ومنذ أن ألقى الله إلينا مقاليد الملك، حرصنا من جهتنا كل الحرص على أن يحترم هذا الأصل ويراعى مراعاة دقيقة.

بيد أنه لا يغرب عن إدراكنا مشروعية اهتمام قداستكم بأن تترجم هذه العادة الموروثة عن الأسلاف والآباء إلى حقائق معاصرة مغرقة في أكثر الأشكال ملاءمة لمتطلبات زماننا الحاضر.

أما شكلا بالذات، فإن الصفة العالقة بقداستكم وهي رئاسة الكنيسة الكاثوليكية والصفة العالقة بنا وهي إمارة المومنين تتضمنان محتوى رسالتنا هذه قيمة المقتضيات التشريعية.

وأما مضمونا فإن للكنيسة الكاثوليكية في مملكة المغرب أن تتعاون في الممارسة العلنية والحرة للأعمال الراجعة اليها، وخاصة تلك الأعمال المتعلقة بإقامة الشعائر الدينية وبالتعليمات العقائدية والقضاء الداخلي وإحسان الكاثوليكيين والتعليم الديني.

وتمثل الكنيسة الكاثوليكية رؤساء الدوائر الكهنوتية، ولهؤلاء أن يمارسوا إما مباشرة وإما بواسطة نواب عنهم، جميع الأعمال المتعلقة بتدبير أملاك الكنيسة. وإذ أن القسيسين والرهبان والراهبات وأشباههم الذين يمارسون أعمالهم ضمن مؤسسات الكنيسة بما في ذلك مؤسسات الإسعاف والتربية، لا يتقاضون أجورا فلن تفرض عليهم أية ضريبة. وتتمتع كذلك بالإعفاء من الضريبة المعابد والأبنية الدينية. ولكي تؤمن الكنيسة لنفسها أسباب العيش، فإن لها صلاحية تلقي المساعدة الضرورية.

إن الوضع الممنوح على هذا النحو للكنيسة الكاثوليكية يشتمل بالإضافة إلى ما سلف، على حق تكوين الجمعيات الدينية والتربوية والإحسانية، كما يشتمل على حق زيارة المعتقلين الذين يدينون بالعقيدة الكاثوليكية.

وهكذا فإننا موقنون بأننا ولمن نخلق ظروف تعايش هادئ وديع بين المسلمين والكاثوليكيين، إنما نضفي على حقائق الواقع المغربي روح التسامح العظيم الذي يمتاز به الإسلام، والذي تواتي باتصالي واستمراره صفة طابعة لعلاقتنا.

وتقبلوا قداسة البابا، بقبول أعمق آيات مودتنا وأسمى عبارات تقديرنا.

حرر بالقصر الملكي بالرباط يوم الجمعة 25 ربيع الأول عام 1404 هـ الموافق 30 دجنبر سنة 1983 م



"إن العلائق بين المسيحيين والمسلمين قد اتسمت دائما في بلادنا منذ عهد عريق في القدم بروح التفاهم الأخوي، وقد جعل أجدادنا من هذا الروح أصلا من أصول سيرتهم ولم يحدث قط أن وقع الإخلال بهذا الأصل في وقت من الأوقات أيّةً ما كانت تصاريف الزمن الغابر.

ومنذ أن ألقى الله إلينا مقاليد الملك، حرصنا من جهتنا كل الحرص على أن يحترم هذا الأصل ويراعى مراعاة دقيقة."

من رسالة وجهها العاهل المغربي الحسن الثاني إلى البابا يوحنا بولس الثاني (30 دجنبر 1983).

" Depuis des temps immémoriaux, un esprit d'entente fraternelle a toujours marqué chez nous les rapports entre Chrétiens et Musulmans. Nos ancêtres en ont fait une règle de conduite qui ne fut à aucun moment transgressée, quelles que fussent les vicissitudes du temps passé.

Nous même, depuis Notre accession au Trône, avons tenu à ce qu'elle fut scrupuleusement observée. "

Extrait d'un message adressé par le Roi Hassan II au Pape Jean-Paul II (30 décembre 1983).









زيارة البابا يوحنا بولس الثاني للمغرب (1985).

La visite du Pape Jean-Paul II au Maroc (1985).



عملة تذكارية بمناسبة زيارة البابا يوحنا بولس الثاني للمغرب.

Pièce commémorative émise par Bank al Maghrib.





زيارة صاحب الجلالة الملك محمد السادس للفاتيكان (أبريل 2000).

Visite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI au Vatican (avril 2000).



تنصيب كريستوبال لوبيز روميرو رئيسا للأساقفة، الرباط (2018).

Investiture de Cristobal Romero Lopez, nouvel archevêque, Rabat (2018).



زيارة البابا فرانسوا للمغرب (مارس 2019).

Visite du Pape François au Maroc (mars 2019)





CREDITS PHOTOGRAPHIQUES ET SOURCES DE DOCUMENTS

© Fonds du Protectorat (Archives du Maroc)

© Archevêché de Rabat

© Eglise Catholique de Tanger

© Eglise Evangélique au Maroc

© C.A.D.N. (France)

© Fonds Richard ZEBOULON (Archives du Maroc)

أرشيف المغرب: أصداء في الصحافة



مؤسسة أرشيف المغرب تكرم المسرحي الراحل عبد الصمد الكنفاوي

المسرحي عبد الصمد الكنفاوي
فن والتزام
1976-1928
Art et engagement

ورقة عمل فصلت القواسم المشتركة والأدوار المتشابهة للفن المعماري في السلطنة والمغرب

رحلات استكشافية بالمغرب
سمو الأمير مولاي رشيد يدشن رفقة أمير «موناكو» معرض أمير موناكو ألبير الأول

21
أرشيف المغرب للعموم في اليوم العالمي للأرشيف

توصية هيأة الإنصاف والمصالحة بشأن الأرشيف تجد طريقها للتنفيذ
بنعبد القادر يفتح أبواب الإدارة المغربية لمؤسسة الأرشيف

الرابطة اليهودية العالمية

Archives du Maroc : Échos dans la presse



crée un fonds d'archives propre, ou que le fonds est unique pour l'ensemble des documents créés par toutes les structures déconcentrées d'un même département ministériel ? A titre d'exemple, les différentes structures déconcentrées du Ministère de l'Education Nationale, de la Formation professionnelle, de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique (au niveau régional, préfectoral et provincial) forment-elles avec le Ministère lui-même, un seul fonds ou des fonds distincts, sachant que les structures déconcentrées peuvent représenter plusieurs départements ministériels, surtout au niveau régional ? Aussi, si on considère que les archives du département ministériel et celles de ses services déconcentrés constituent un fonds unique, les archives des structures communes déconcentrées à deux ou plusieurs départements ministériels devraient dépendre de quel département ministériel ? Par exemple, une structure commune déconcentrée qui relève de trois départements ministériels (la Culture, la Justice et l'Intérieur), ses documents relèvent de quel département ministériel ? On constate, aussi, que le même problème va être posé pour les structures déconcentrées temporaires. Bref, on ne peut pas, pratiquement, faire rattacher les archives des services déconcentrés de l'Etat aux fonds des administrations centrales sans transgresser deux principes fondamentaux : le principe du respect des fonds et le principe du respect de la territorialité des archives, qui signifie que les archives doivent demeurer dans le cadre géographique qui les a produites.

En guise de conclusion, soulignons qu'il est inconcevable de soumettre l'ensemble des archives d'un pays à un seul service public d'archives comme c'est le cas du Maroc (Archives du Maroc). A titre d'exemple, en France, il existe 1152 services publics d'archives (Archives départementales (120) ; Rectorat, Université ou établissements d'enseignement supérieur (97) ; Assemblées parlementaires ou hautes juridictions (6) ; Services à compétence nationale (4) …).

Connu lors de sa création en 1897 jusqu'en 2009 sous l'appellation de la Direction des Archives de France, le Service interministériel des archives de France, analogue aux Archives du Maroc, assure seulement la mission de tête de réseau national ; et la gestion de ces services publics d'archives est indépendante de lui. A ce titre, il exerce le contrôle scientifique et technique de l'Etat sur les archives des producteurs d'archives publiques ; assure l'unité du travail scientifique des archives grâce à une intense activité normative ; … Cependant, au Maroc, confier à une seule institution la gestion des archives d'un pays tout entier, n'est ni concevable, ni acceptable. De ce fait, la loi 69-99 relative aux archives, qui a montré, jusqu'à présent, ses limites, n'est pas du tout applicable. La création d'un centre d'archives pour chaque région est devenu, alors, une nécessité, ces nouveaux centres d'archives régionales devraient s'occuper des archives territoriales, c'est à dire les archives produites dans le territoire de la région (les archives des services déconcentrés ; les archives des collectivités territoriales ; les établissements publics ayant une compétence locale ; collectivité territoriale intercommunale…) et les Archives du Maroc ne devraient normalement s'occuper que de la politique archivistique nationale et des archives produites au niveau national par les administrations centrales et les organismes publics nationaux ainsi que les entreprises et les établissements publics ayant une compétence nationale.

Il est préférable, aussi, de ne pas soumettre le Parlement, le Conseil supérieur du pouvoir judiciaire et la Cour constitutionnelle au régime de droit commun des archives, puisque le régime actuel méconnaît le principe constitutionnel de séparation des pouvoirs. Les archives de ces institutions sont bien des archives publiques, mais elles devraient, à notre avis, bénéficier d'un régime d'autonomie de gestion afin que ces institutions ne soient pas soumises au contrôle d'un établissement public sous la tutelle du ministère en charge de la culture (le pouvoir exécutif).

dépend, en raison de son caractère religieux, du Roi, peut subir certaines modifications pour des raisons politiques ou techniques. Les administrations centrales comportent, également, les Hauts Commissariats, les Délégations Interministérielles, Générales ou autres, et qui agissent au nom de l'Etat, mais qui ne font pas partie du Gouvernement.

Les documents émanant des administrations centrales sont des archives publiques par excellence. Néanmoins, une difficulté bien réelle va être posée, à propos de leurs archives, dans le cas des transferts de compétence entre les départements ministériels.

B. Les services déconcentrés de l'Etat

« *La déconcentration se présente comme un système d'organisation administrative qui consiste à remettre d'importants pouvoirs de décision dans les matières plus ou moins étendues à des agents locaux répartis sur l'ensemble du territoire national et liés au Pouvoir central par une obéissance hiérarchique* »[(11)].

Les réformes successives qu'a connues l'organisation déconcentrée au Maroc ont échoué les unes après les autres : une répartition géographique incohérente et des services déconcentrés sans un vrai pouvoir de décision. Cependant, avec la nouvelle charte nationale de la déconcentration administrative (26 décembre 2018), l'organisation déconcentrée connaît un vrai progrès qui marque une nette rupture avec la précédente.

Selon l'article 4 du nouveau décret susvisé n°2-17-618, les services déconcentrés de l'Etat sont « *les représentations ou les structures administratives territoriales représentant les administrations centrales au niveaux régional, préfectoral ou provincial, qu'elles relèvent d'un département ministériel déterminé ou qu'elles soient communes à deux ou plusieurs départements et quelles que soient leur forme d'organisation et les dénominations qu'elles portent* »[(12)]. De ce fait, ils peuvent être, au niveau de la région, de la préfecture ou de la province, des représentations administratives communes à deux ou plusieurs départements ministériels ou des représentations sectorielles, auxquelles, on rajoute les structures administratives temporaires créées pour assurer la supervision et la réalisation de projets et de missions provisoires, (prévue par l'article 9 du décret susvisé). Les chefs des représentations administratives au niveau de la préfecture ou de la province sont placés sous l'autorité hiérarchique des chefs des représentations administratives régionales sectorielles ou communes dont ils relèvent.

En leur qualité de représentant du pouvoir central, les walis et les gouverneurs coordonnent, sous l'autorité des ministres concernés, les services déconcentrés et veillent à leur bon fonctionnement. Ils sont investis d'une compétence générale qui s'étend aux domaines administratifs, politiques, économiques et sociaux : ils supervisent l'élaboration des programmes et projets décidés par les autorités politiques ; ils sont chargés de prendre toutes les mesures nécessaires à l'exécution par les services déconcentrés de leurs missions ; ils peuvent conclure des conventions et des contrats concernant les programmes et projets décidés par les autorités politiques.

Enfin, il faut noter qu'il existe, du fait que la coordination au niveau régional et central est très importante, un comité institué auprès du wali de région et sous sa présidence, dénommé « Comité Régional de Coordination », et une structure administrative, « Secrétariat régional des affaires régionales », sous son autorité, présidé par un secrétaire général des affaires régionales, désigné par le ministre de l'Intérieur. De même, il est créé, également, auprès du Chef du gouvernement une commission, chargée de recommander des propositions à propos de la politique de l'Etat dans le domaine de la déconcentration administrative, dénommée la « Commission Interministérielle de la Déconcentration Administrative », dont le secrétariat permanent est assuré par l'autorité gouvernementale, chargée de la réforme de l'administration et de la fonction publique.

Deux difficultés principales doivent être soulignées à propos de leurs archives : doit-on considérer que chaque structure déconcentrée

(11)OUAZZANI CHAHDI Hassan, droit administratif, 3ème édition, 2003, p.74

(12) Décret n°2-17-618 du 1 rabii 1440 (26 décembre 2018) portant charte nationale de la déconcentration administrative.

Chaque membre du Gouvernement dispose d'un cabinet qui naît et disparaît avec lui et dont l'organisation est régie par le dahir du 23 janvier 1975, modifié par celui du 19 septembre 1977. Si les archives du Chef du Gouvernement et son cabinet, comme on a déjà vu précédemment, sont, selon la loi 69-99, des archives publiques, les archives des ministres et de leurs cabinets sont, également, considérées comme telles.

Cependant, il faut noter ici que, en France, par exemple, la nature juridique de ces archives a fait, au fil des années, l'objet de débats qui aboutissent à l'adoption par la loi du 15 juillet 2008 d'une formule juridique adaptée : « les protocoles de versement », qui sont une sorte de conventions conclues entre les autorités politiques et l'administration des archives. En effet, cette loi reconnaît juridiquement une pratique initiée, en 1979, par le Président de la République Valéry Giscard d'Estaing, c'est-à-dire le législateur français ne fait que généraliser et élargir une pratique, déjà existant, aux membres du Gouvernement et à leurs collaborateurs. Cela a permis aux autorités politiques, d'une part, de contrôler la communication de leurs archives qui peuvent contenir des informations particulièrement sensibles et des documents privés à caractère partisan et, d'autre part, d'avoir la possibilité de consulter leurs archives après la fin de leurs fonctions.

C'est pour cette raison que le législateur français trouve légitime de protéger la liberté de réflexion des autorités politiques et d'assurer une meilleure protection de leurs archives en les dotant d'un régime juridique particulier : le **« protocole de versement »** qui consiste à établir un contrat dans lequel les autorités politiques déterminent les conditions de traitement, de conservation, de valorisation ou de communication de leurs archives pendant la durée où ces dernières ne sont pas librement communicables, comme l'affirme l'article 1213-4 du code du patrimoine : « *Le versement des documents d'archives publiques émanant du Président de la République, du Premier ministre et des autres membres du Gouvernement peut être assorti de la signature entre la partie versante et l'administration des archives d'un protocole relatif aux conditions de traitement, de conservation, de valorisation ou de communication du fonds versé, pendant la durée des délais prévus à l'article L. 213-2. Les stipulations de ce protocole peuvent également s'appliquer aux documents d'archives publiques émanant des collaborateurs personnels de l'autorité signataire* ». Bien que les Archives nationales interviennent immédiatement, du fait de leur implantation permanente dans les principaux ministères, dès l'installation d'un nouveau cabinet ou de changement de gouvernement, le bilan de la collecte des archives des autorités politiques demeure négatif, une chose que l'on constate clairement dans l'affaire judiciaire de l'ancien président, Nicolas Sarkozy, lorsque Pierre-René Lemas, le secrétaire général de l'Elysée de François Hollande, affirmait, dans sa lettre adressée au juge Roger Le Loire, que « *Le fonds d'archives papier de M. Claude Guéant n'a pas été reversé aux Archives nationales, et il n'en a pas été trouvé trace dans les locaux de la présidence de la République.* »[9].

II. L'organisation de l'Administration de l'Etat

L'Administration de l'Etat s'opère de façon principale au niveau central, et subsidiairement au niveau des services déconcentrés.

A. Les administrations centrales

On entend par les administrations centrales, qui disposent de la compétence exécutive de principe, les sièges, situés à Rabat, des différents départements ministériels, ayant, essentiellement, le rôle de piloter la politique gouvernementale. Elles sont construites sur le modèle hiérarchique composé avec le principe de la division du travail ; les départements ministériels sont, généralement, divisés en directions, divisions et services, mais le nombre et la compétence de ces départements[10] ne sont pas fixes du fait que leur organisation, qui relève de la compétence du Chef du Gouvernement, à l'exception du département des Habous et des Affaires islamiques qui

(9) Anne Michel et Emeline Cazi, « Les archives papier de l'ancien secrétaire général de l'Elysée, Claude Guéant, ont disparu », Le Monde du 15 février 2014.

(10) Ils sont organisés par décret sauf celui des Habous et des Affaires islamiques, dont l'organisation est fixée par dahir.

des secrétaires d'Etat. Les autorités politiques sont, donc, le Roi, le Chef du gouvernement et les ministres

A. Le Roi

Le Roi est le chef de l'Etat, aussi bien par ses attributions générales relatives à la direction de ses affaires que par ses attributions spécifiques à l'égard du Gouvernement. Dans l'exercice de ses fonctions, le Roi est assisté par des conseillers et par un cabinet. Les archives produites par les services royaux sont-elles des archives publiques ou des archives privées ? Du fait que le Roi dispose pleinement de fonctions régaliennes et qu'Il exerce, en conséquence, dans les domaines réservés à Lui par la Constitution, une bonne partie de l'activité de l'Etat, il est évident que les archives royales rentrent dans le champ des archives publiques, telles que l'article 3 de la loi 69/99 les définit. La gestion de ces archives est assurée, à partir de 1975, par la Direction des Archives Royales.

B. Le Gouvernement

Il se compose du Chef du Gouvernement et de ministres

a) Le chef du Gouvernement

Les charges du chef du Gouvernement sont certainement très lourdes ; pour y faire face, il est assisté par un cabinet, constitué par une équipe de collaborateurs très proches à sa famille politique, et par un département permanent (un secrétariat général et une Direction des affaires administratives et financières). Si les archives produites par son département ne posent pas problème à propos de leur caractère public, le statut des archives du chef du Gouvernement et de son cabinet, en revanche, mérite d'être éclairci.

Le cabinet du Chef du Gouvernement, composé de personnes de confiance et liées, en conséquence, à sa personne, disparaît à la fin de son mandat. De même, le statut de ses membres n'est pas clair et son organe est hybride : composante technicienne et composante politique. Ce qui fait que son activité est à la fois politique et administrative. En plus, il n'y a pas une distinction nette, au Maroc, entre ce qui relève de domaine partisan et ce qui relève de domaine administratif. Une question s'impose alors : les archives produites par le Chef du Gouvernement et son cabinet sont-elles, selon l'article 3 de la loi 69-99, des archives publiques ou archives privées, propriétés de leurs producteurs ?

Il est évident que ce type d'archives sont des archives publiques, puisque ce caractère public ressort clairement de l'article 3 de la loi 69-99, qui dispose que « *les archives publiques sont les documents qui procèdent de l'activité de l'État…* ». Aussi, on déduit, d'une simple lecture du premier article de la loi susvisée qui donne une définition générale des archives, que l'ensemble des documents, produits ou reçus, par le chef du Gouvernement et son cabinet sont des archives produites au nom et pour le compte de l'Etat, et de ce fait, sont des archives publiques. Dans le même sens, Guy Braibant affirme, dans son rapport sur les archives en France, que les archives des autorités politiques et de leurs cabinets entrent dans le champ des archives publiques[8]. Cependant, l'affirmation du caractère public de ces archives ne va pas toujours de soi du fait de la difficulté de dissocier les archives relevant de l'exercice d'une charge publique de celles découlant d'une activité privée.

Malgré l'importance majeure des archives politiques dans le processus de la prise de décisions, elles ne sont pas cependant, généralement, gérées conformément aux normes et aux règles. Et la négligence, à leur égard, est monnaie courante. Cette regrettable pratique est-elle encore la règle depuis la mise en vigueur de la loi 69-99 ?

b) Les autres membres du Gouvernement

Comme nous l'avons vu, le Gouvernement est composé, selon les cas, de ministres d'État, de ministres, de ministres délégués ou encore de secrétaires d'État. Les missions et les attributions de chaque membre du Gouvernement ainsi que les structures administratives placées sous son autorité varient en fonction des époques et des gouvernements, bien que certains ministères régaliens soient constants, comme le ministère de l'Intérieur, le ministère de la Justice et le ministère des Affaires Étrangères.

(8) Guy Braibant, Les archives en France, Paris, 1996, p. 15.

il a modifié le sens de cette loi, comme le montre son article premier qui prévoit: *« conformément aux dispositions de l'article 5 de la loi susvisée n° 69-99 relative aux archives, les administrations de l'Etat, ... sont tenus d'élaborer ...* », sachant que l'article 5[4] de la loi n° 69-99 a utilisé l'expression « Etat » et pas « administrations de l'Etat ».

Ces deux expressions (« administrations de l'Etat » et « Etat ») n'ont pas la même signification juridique, puisque l'Administration de l'Etat[5] signifie uniquement l'organisation chargée de gérer le pouvoir exécutif, alors que « l'Etat » est une personne morale de droit public qui englobe, comme on a déjà vu, plusieurs institutions, dont l'Administration de l'Etat ne fait qu'une partie. Cela aura, certainement, des conséquences sur le champ de la définition des archives publiques, c'est-à-dire, par cette erreur, la majorité des institutions constitutionnelles et les autorités administratives indépendantes, (le parlement, la Cour constitutionnelle, le Conseil supérieur du pouvoir judiciaire, Cour des comptes, le Médiateur....,) seront exclues du régime du droit commun des archives publiques. En d'autres termes, la loi n° 69-99 relative aux archives ne devient plus applicable à ces institutions. En guise d'illustration, quelles sont les conditions et les procédures juridiques requises, prévues par le décret d'application n° 2-14-267, pour la gestion, le tri et l'élimination des archives courantes et des archives intermédiaires du Parlement, et le versement de ses archives définitives ? Le décret susvisé est complétement muet sur ces archives comme si le Parlement n'est pas concerné par la loi n° 69-99. En effet, comme le prévoit son premier article, le décret ne précise que les conditions et les procédures de la gestion, du tri et de l'élimination des archives courantes et des archives intérimaires de l'Administration de l'Etat, des établissements ou entreprises publics, des organismes privés chargés de la gestion d'un service public et des collectivités territoriales, et le versement de leurs archives définitives : « .... *A cette fin, il est créé auprès des administrations de l'Etat, un comité des archives et une structure administrative chargée de celles-ci. Les programmes de gestion des archives de chaque collectivité territoriale, établissement ou entreprise public, organisme privé chargé de la gestion d'un service public sont également fixés par des conventions-cadre conclues entre ces dits organismes et Archives du Maroc. Ces conventions sont élaborées selon un modèle approuvé par les autorités gouvernementales de tutelles concernées.* »[6].

On ne va pas traiter ici l'ensemble des instituions qui font partie de l'Etat, mais seulement l'Administration de l'Etat.

Avant d'examiner l'organisation de l'Administration de l'Etat, il convient d'étudier les archives des autorités politiques de l'Administration de l'Etat.

I. Les autorités politiques de l'Administration de l'Etat

La Constitution marocaine de 2011 a doté le Maroc d'«*une monarchie constitutionnelle...*»[7], avec une Administration de l'Etat bicéphale, puisqu'elle est composée à la fois d'un Roi, disposant des pouvoirs constitutionnels considérables, et d'un Gouvernement, dont le chef exerce le pouvoir réglementaire, supervise l'organisation de ses travaux, en préside le Conseil, veille à la coordination et l'orientation de son action. Le Gouvernement peut comprendre des ministres d'Etat, des ministres ou des ministres délégués, ainsi que

plusieurs départements et quelles que soient leur forme d'organisation et les dénominations qu'elles portent ».

(4) L'article 5 de la loi n° 69-99 dispose que « les personnes, organismes et établissements visés à l'article 3 de la présente loi sont tenus... ». Et par une simple lecture de cet article 3, on constate que les personnes visées par celui-ci sont : l'Etat ; les collectivités locales ; les établissements et entreprises publics ; les organismes privés chargés de la gestion d'un service public et les personnes physiques (notaires et adouls). Ce qui fait que le décret susvisé n° 2-14-267 a modifié le texte de la loi sans le réaliser.

(5) Il faut préciser ici que le décret n° 2-14-267(4novembre2015) a été mal traduit en français, le Maroc ne peut avoir, du fait qu'il est un Etat unitaire et non fédéral, qu'une seule Administration de l'Etat, c'est la raison pour laquelle, on va utiliser, ici, l'expression « l'Administration de l'Etat » comme prévue par la version arabe du décret (إدارات الدولة, qui signifie en français l'Administration de l'Etat avec A majuscule et non les administrations de l'Etat). Pour aller plus loin sur cette question, on peut voir l'article 4 du décret n°2-17-618 du 1 rabii 1440 (26 décembre 2018) portant charte nationale de la déconcentration administrative (version arabe et française).

(6) Premier article du décret n° 2-14-267 (4 novembre 2015).

(7) Article premier de la constitution de 2011.

Réflexions sur les archives de l'Administration au Maroc

Khalil ELGHALI
(Archives du Maroc)

Le premier alinéa de l'article **3 de la loi** n°69-99 classe parmi les archives publiques les documents provenant de « l'activité de l'Etat ». Mais que signifie ou exprime le mot « Etat » ? Du point de vue juridique, l'État est une personne morale de droit public disposant de souveraineté sur l'ensemble du territoire national. Il s'agit, concrètement, de l'ensemble des institutions politiques, administratives et juridictionnelles permettant de gouverner et d'administrer le pays. Pour qu'on puisse déterminer, alors, les institutions visées par l'expression « l'activité de l'Etat », il devrait nécessairement préciser la notion de personne morale de droit public.

Il faut noter, en premier lieu, que l'Etat marocain, puisque son organisation est décentralisée[1], reconnaît l'existence des entités disposant de la personnalité juridique et ayant, à ce titre, des droits et des obligations. Il donne, par conséquent, naissance à une multitude de personnes publiques (personnes morales de droit public) qui sont différentes de celle de l'Etat ; c'est-à-dire qu'à l'administration de celui-ci se rajoutent d'autres administrations locales ou spécialisées, caractérisées essentiellement par la jouissance de prérogatives administratives, et la détention d'un pouvoir de commandement. Cela veut dire que certaines attributions de l'Etat sont transférées vers des institutions territoriales ou non, juridiquement distinctes de lui et bénéficiant d'une certaine autonomie de gestion.

Il existe deux grandes catégories de personnes morales : les personnes morales à vocation générale, les collectivités territoriales et l'Etat; et les personnes publiques spécialisées : les établissements publics ; les Groupements d'Intérêt Public (GIP) ; et les **autorités administratives indépendantes** dotées de la personnalité juridique et l'autonomie financière ; on doit ajouter également des cas particuliers comme celui de Bank Al-Maghrib et le Conseil National des Droits de l'Homme.

De ce fait, le champ des archives procédant de « l'activité de l'Etat » couvre l'ensemble des documents émanant de toutes les institutions issues des pouvoirs publics constitutionnels (législatif, exécutif et judiciaire), sauf celles qui sont dotées de la personnalité publique, et par conséquent, sont différentes de l'Etat. Au sens strict du terme, le champ de l'activité de l'Etat englobe l'Administration de l'Etat et la plupart des institutions constitutionnelles[2], ainsi que les autorités administratives indépendantes dépourvues de la personnalité publique.

Il convient à cet égard de noter que le décret n° 2-14-267 (4 novembre 2015) pris pour l'application de certaines dispositions la loi susvisée n° 69-99, a ignoré le principe de la hiérarchie des normes en interprétant l'expression « Etat » d'une façon réductrice ; c'est-à-dire, du fait qu'il a substitué l'expression « *administrations de l'Etat* »[3] à celle d'« *Etat* »,

(1) L'article premier de la Constitution « l'organisation territoriale du royaume est décentralisée... ».

(2) Les institutions constitutionnelles qui font partie de l'Etat sont : le Parement ; le conseil supérieur du pouvoir judiciaire ; l'Autorité pour la partie et la lutte contre toutes formes de discrimination ; le Conseil consultatif de la famille et de l'enfance ; le Conseil consultatif de la jeunesse et de l'action associative ; Instance nationale de la Probité, de la Prévention et de la Lutte contre la Corruption ; Conseil supérieur des Ouléma ; Conseil de régence, Conseil supérieur de sécurité ; Cour constitutionnelle, Cour des comptes ;Haute autorité de la communication audiovisuelle, ...

(3) L'article 4 du décret n°2-17-618 (26 décembre 2018) portant charte nationale de la déconcentration administrative définit l'Administration de l'Etat comme ce qui suit : « L'administration de l'Etat se compose d'administrations centrales et services déconcentrés. Au sens du présent décret, on entend par :
-administrations centrales : les administrations des différents départements ministériels qui exercent leurs missions au niveau central, que ces départements soient organisés sous forme de ministères, de secrétariats d'Etat, de hauts commissariats, de délégations ministérielles ou générales, ou autres ;
-services déconcentrés de l'Etat : les représentations ou les structures administratives territoriales représentant les administrations centrales aux niveaux régional, préfectoral ou provincial, qu'elles relèvent d'un département ministériel déterminé ou qu'elles soient communes à deux ou

africains pourraient-ils les utiliser et parvenir à des innovations qui équilibrent le citoyen africain moderne, puisque nos universités demeurent encore dans la tradition de la postcolonialité ? En 2016, nous avons ouvert à Douala l'Ecole Doctorale pluridisciplinaire « Héritage & Innovations » en collaboration avec des universités, en offrant des bourses de doctorat de trois ans, grâce à notre partenariat avec la Gerda Henkel Stiftung de Düsseldorf en Allemagne. En 2019, l'école va ouvrir ses portes aux jeunes chercheurs en Master, dans plusieurs disciplines. Les premières thèses de doctorat intègrent l'héritage scientifique africain de la discipline dans leurs travaux, tout en apportant des innovations permettant de faire avancer la réflexion scientifique dans le domaine de spécialisation du jeune docteur.

Les expérimentations de la fondation AfricAvenir International devant enquêter sur ou devant servir de support à la mémoire collective africaine depuis 1985 ont fait éclater le cadre des dix locaux à Douala. Un grand bâtiment de plusieurs étages a été proposé par les architectes pour contenir les sept grands projets[3] 2015-2022 de la fondation. L'intention est celle-ci : que tout citoyen du monde qui entre dans ce bâtiment et en sort après quelques heures puisse comprendre la marche de l'humanité depuis son berceau africain, découvrir enfin les contributions fondamentales de l'Afrique dans les différents domaines scientifiques, culturels, religieux, sociaux, tout en rencontrant les innovations africaines du monde contemporain et de sa diaspora. Nous serions encouragés par un heureux partenariat pour le nouveau bâtiment.

Cela signifie dans le fond qu'il faut une synergie dynamique entre différentes institutions comme les archives, les bibliothèques, les centres de recherche et d'enseignement, les institutions privées travaillant sur la mémoire collective, les maisons d'éditions vouées à cette cause, mais aussi les musées royaux, privés et de l'Etat.

Or les objets d'adoration, de cultes transformés en objets d'art africain qui représentent la spiritualité, la philosophie, la sociologie des Africains ont été délocalisés pour être transportés en Occident surtout européen. Ainsi, l'Afrique fut vidée comme aucun autre continent de 80 à 90 % de ces œuvres qui constituent sa mémoire collective profondément africaine. Depuis plus de 20 ans, j'ai lancé un débat en Allemagne sur la restitution des biens culturels camerounais dérobés pendant cette première période coloniale. Les autorités allemandes ont fait la sourde oreille et veulent même pérenniser le séjour de ces œuvres dans un nouveau luxueux palais Humboldt à Berlin. La Fondation AfricAvenir à Berlin continue à mener le combat « *NO HUMBOLDT !* ». Vendredi dernier, avec le rapport de Felwine Sarr et Bénédicte Savoy présenté au Président français Emmanuel Macron, et avec la décision de celui-ci le même jour de restituer 26 œuvres pillées par les troupes françaises, un tremblement de terre secoue les musées en occident. Il s'agit de récupérer notre mémoire collective authentique. Personne n'a plus le droit de se croiser les bras.

Le travail sur la récupération de la mémoire collective des peuples africains est un impératif pour citoyens, gouvernements et amis de l'Afrique. Les techniques modernes de digitalisation, de l'informatique et d'autres innovations technologiques vont contribuer à maximiser la faisabilité de ce projet collectif. Mais les avancées technologiques seules sans le contenu centré sur la récupération de cette mémoire collective savamment effacée de manière structurelle ne suffiront pas pour que le dilemme cesse. La jeune Afrique qui s'annonce la tête haute dans les années à venir pourra mieux innover si nous posons dès maintenant les jalons d'une mémoire qui dotera notre jeunesse d'une personnalité équilibrée, puisant dans les ressources profondes d'une Afrique millénaire. Les trésors légués sont bien là, donnons les clés aux générations montantes pour qu'elles puissent y accéder avec bonheur.

(3) Pour les sept grands projets de la fondation AfricAvenir International, cf : http://fondationafricavenir.org/index.php/fr/africa-s-collective-m/africa-s-collective-memory/brochure-programme-de-7-ans

Collective Memory » de la Fondation AfricAvenir International, basé à Douala avec des sections à Berlin, Paris et Vienne. Aujourd'hui, 15 volumes de ces témoignages sont disponibles, dans 15 langues camerounaises transcrites avec une première traduction en français. Il est prévu la publication de 40 volumes en tout. Chaque volume est muni de son interview digitalisée en CD original, grâce à une collaboration avec les Archives phonographiques de Vienne en Autriche. Les traductions en anglais et en allemand vont suivre l'année prochaine. Les témoignages de ces vieux sont à chaque fois bouleversants, et tous les collègues professeurs, les transcripteurs et traducteurs disent tous qu'ils n'avaient jamais entendu ou lu ce qui est contenu dans ces livres-témoignages. Donc enfin, nous disposons de récits de la mémoire collective camerounaise, dans les langues camerounaises, avec des traductions dans les langues coloniales, sur le premier choc colonial sur notre territoire. Des récits complètement différents de ce que nous avions jusqu'ici hérité par l'école léguée par les anciens colonisateurs. Il est hautement recommandé que les archives, la bibliothèque nationale et les différentes bibliothèques surtout de recherche se procurent ces documents uniques sur la marche du monde au Cameroun quand les Camerounais perdirent leur liberté.

A côté du travail sur ces interviews des 176 vieux Camerounais, la Fondation AfricAvenir International a fait le tour d'un certain nombre d'archives et de bibliothèques des anciennes puissances coloniales pour collectionner des manuscrits et des textes en langues camerounaises datant de 1890 à nos jours. Sur place au Cameroun, plusieurs manuscrits sont empruntés aux familles pour être photocopiés et classés dans la partie archives de la Bibliothèques Cheikh Anta Diop de la fondation. De précieux documents sur la pharmacopée africaine, sur les structures politiques, les pratiques économiques, les juridictions des sociétés camerounaises, mais aussi sur la fabrication de divers instruments, y compris les armes ont ainsi pu être collectionnée. Ce travail reste cependant très artisanal et épisodique, mal classé, encore non digitalisé, faute de moyens financiers. A cause du multilinguisme très prononcé de ces documents et de la grande variété des thèmes et domaines, une petite équipe d'archivistes serait nécessaire pour dépasser le cadre artisanal et mettre ces documents à la disposition du public national et international. Nous recherchons une coopération heureuse nous permettant de professionnaliser ce secteur archives de la Bibliothèque Cheikh Anta Diop.

Mais le travail de la fondation AfricAvenir International ne s'arrête pas sur le Cameroun, il concerne la mémoire collective africaine en général. C'est pour mieux parvenir à ces buts, qu'une coopération avec l'ONG SAVAMA-DCI du Mali a été signée en 2016 car les manuscrits de Timbuktu doivent faire l'objet d'une recherche scientifique dépassant le cadre du Mali. Nous sommes hautement intéressés par l'exploitation scientifique de ces manuscrits au sein de la Fondation AfricAvenir International. Nous avons conclu des accords de coopération avec le Centre National des Arts et de la Culture de la Gambie, le CICIBA de Libreville, le CERDOTOLA de Yaoundé pour profiter des expériences africaines variées des autres. Nous restons bien sûr ouverts à d'autres collaborations susceptibles de consolider notre travail sur la mémoire collective africaine.

Pour faire connaître ce travail inséré dans un processus à long terme, nous avons lancé dès 1985 la maison d'éditions AfricAvenir, multilingue, qui soutient les publications de plusieurs genres, scientifiques, littéraires, de pure fiction ou pratiques, ouvrages qui consolident le processus d'une mémoire collective africaine équilibrée et bien enracinée, mais aussi et surtout ouvrages de dialogue et de partage avec le monde. Plus de 150 auteurs d'Afrique, d'Europe et d'Amérique ont pu être publiés dans cette mouvance.

Une question nous taraudait cependant l'esprit pendant plusieurs années : mais tous ces résultats sur la mémoire collective des peuples africains, comment les chercheurs universitaires

collective des peuples africains[2]. Une section spécialisée des archives et bibliothèques nationales ou alors un Institut spécialisé doivent chercher systématiquement ces manuscrits, les archiver, les transcrire et les traduire. Cela nous rapprochera de manière substantielle de nous-mêmes et réactivera notre mémoire effacée et réduite à la coloniale et postcoloniale.

Les défis à relever par les archives et bibliothèques nationales

Nos archives et bibliothèques nationales ont donc de grands défis à relever, si elles veulent véritablement mériter le qualificatif de nationales ou africaines.

Pendant la colonisation et depuis les indépendances, les Camerounais écrivent beaucoup, dans leurs langues respectives ou en français et en anglais mais aussi parfois en allemand. Tous les sujets sont abordés, selon les auteurs, et toutes les époques sont consignées par ces documents. Ces écrits sont rarement publiés et restent souvent sous formes de manuscrits dans un cahier ou sur des feuilles volantes. On est parfois face aux écrits de véritables érudits, mais inconnus et qui meurent très souvent dans l'anonymat de leur village ou de leur région. Ils laissent des manuscrits qui finissent parfois à la poubelle, qui demeurent dans une cantine que la famille oublie, qui sont rongés par des cafards et souris. Leur pérennisation est extrêmement rare, d'autant plus que la famille elle-même ignore souvent la valeur de ces écrits et n'a pas les moyens de les sécuriser. Mais parfois, ces manuscrits, même en langues camerounaises, se retrouvent à l'étranger, souvent en Europe, comme les multiples cahiers en langue duala que j'ai découverts chez le Pasteur Paul Hemlinger à Strasbourg dans les années soixante-dix et qui retraçaient l'histoire, les us et coutumes, les règles de cohabitation dans la société duala, etc. C'est dans ce lot de manuscrits en langue duala que j'ai trouvé le récit en duala d'un témoin oculaire de la révolte des soldats dahoméens à Douala en 1914. Il serait donc judicieux de suggérer aux archives et bibliothèques nationales de rechercher, sauvegarder systématiquement et mettre à la disposition du public ces manuscrits, trésors de notre mémoire collective.

Archives et Bibliothèques nationales de pays récemment indépendants ne sont pas les seules structures à se retrouver devant ce manque de documents de ses propres citoyens. Les universités par exemple se retrouvent devant le même dilemme. Quand j'ai commencé à enseigner à l'Université de Yaoundé I en 1979, j'ai constaté que tous les collègues utilisaient essentiellement des documents légués par les anciens colonisateurs pour faire des recherches sur le Cameroun. Cet état de fait nous a poussé à organiser un groupe de recherche intitulé « Souvenirs de l'époque allemande au Cameroun », et nous avons sillonné toutes les dix provinces du Cameroun de 1981 à 1986, à la recherche de vieux Camerounais encore vivants, et ayant vécu la première période coloniale, celle de l'Allemagne, dans les différents coins du Cameroun. C'est ainsi que nous avons pu interroger dans leurs langues camerounaises systématiquement 176 très vieux Anciens, mais encore lucides, dont l'âge vacillait entre 90 et 110 ans. Après trente ans de sauvegarde, la forte humidité menaçait d'effacer entièrement les bandes sonores qui portaient ces enregistrements. Le manque de subvention financière allait avoir raison de ces précieux éléments de la mémoire collective camerounaise. Heureusement qu'en 2015, nous avons trouvé un partenaire privé allemand, la Gerda Henkel Stiftung, qui a montré de l'intérêt pour la transcription, la traduction et la publication de ces témoins oculaires camerounais qui ont pu s'exprimer dans leur propre langue. Pour l'instant, nous avons rassemblé une mémoire collective camerounaise en vingt langues différentes, racontant sous plusieurs facettes l'évolution de chacune des régions dans son incroyable diversité culturelle, sociologie et politique. Ce travail est porté par le projet « ***Africa's***

(2) Cf Kum'a Ndumbe III, Le trésor des manuscrits de Timbuktu - Un appel à la mémoire collective de l'Afrique et du monde, Ed. AfricAvenir, Douala/Vienne, 2017

croit-il sauvegarder la mémoire collective de son peuple en marginalisant les langues dans lesquelles ce peuple s'exprime au quotidien quand il exprime sa vision du monde et son avenir ? Les archives postcoloniales de plusieurs pays africains sauvegardent une infime partie de la mémoire collective de leur peuple parce que les documents qui arrivent sont rédigées dans deux langues étrangères à leur peuple, même si ces langues sont décrétées langues officielles par l'administration. L'état de post-colonie trahit le déficit de libération d'un peuple après les indépendances formelles. Et les archives n'en sont que le reflet.

Mémoire collective africaine sans empreintes coloniales

Sans vouloir remonter aux 7 millions d'années de présence de la lignée humaine ou aux deux cent mille ans de la présence de « l'homo sapiens » que nous sommes dans notre région, l'espace dans lequel nous vivons et qui porte les empreintes de l'origine de l'humanité mérite un parcours spécial dans les archives et bibliothèques dites nationales. Or, au lieu d'être guidée dans cette formidable aventure humaine par des documents qui clament sauvegarder notre mémoire collective, notre existence est réduite à l'apparition du dominateur explorateur, esclavagiste ou colonisateur. Nous existons depuis que le Blanc est venu chez nous. Voilà ce que reflètent nos archives et nos bibliothèques nationales. Le gouvernement doit prendre ses responsabilités et rétablir notre espace historique depuis les origines.

Permettez que je me concentre sur deux exemples. Dans la région de Timbuktu au Mali, les familles ont réussi, grâce aussi à l'air sec de la région, à conserver des manuscrits anciens depuis le 14è et 15 siècle. On y rencontre encore aujourd'hui la « Bibliothèque Mamma Haidara de manuscrits », la « Bibliothèque des manuscrits Sidi Zeiy Ane Haidara », la « Bibliothèque des manuscrits Boularaf », la « Bibliothèque Ahmed Baba Abdoul Abbas », et bien d'autres. L'Institut Ahmed Baba, rattaché au Ministère malien de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique compte à lui seul 40.000 manuscrits. Lorsque les Djihahistes ont commencé à brûler 4.000 manuscrits de Timbuktu en 2012, une équipe téméraire et courageuse a réussi à transporter en secret la plupart de ces manuscrits à Bamako. L'ONG SAVAMA-DCI a structuré ce travail et ces manuscrits sont sauvegardés, classés dans la capitale malienne, leur publication vient de commencer pour permettre aux chercheurs de nouvelles pistes de recherche. Certes, la région d'Afrique Centrale dans laquelle nous vivons est desservie pour la conservation de manuscrits par un taux d'humidité très élevé, mais avons-nous cherché à savoir s'il y a des documents camerounais nous concernant et qui méritent une place de choix dans nos archives et bibliothèques nationales ? Nous sommes obsédés par la politique du bilinguisme français-anglais dans un environnement d'une richesse linguistique extraordinaire. « Les peuples africains sont des peuples de l'oralité, c'est l'Europe conquérante qui introduit la culture de l'écriture dans nos pays ».occident Voilà ce qui est tapie au fond de l'inconscient de la plupart des décideurs camerounais, voilà ce qui guide aussi leurs orientations dans l'action. Ce mensonge qui est bien entretenu et enseigné dans nos écoles annihile tout effort scientifique pour chercher, collectionner et sauvegarder les documents dans les multiples écritures proprement africaines. Nos écoles et universités ignorent l'écriture mendé de Sierra Léone, l'écriture Gadabuursi de Somalie, Aka Uli du Nigéria, Bété de Côte d'Ivoire, Mwangwego du Malawi, kpelle de Libéria et Guinée, l'écriture Bamoun du Cameroun, Nsibidi au Nigéria très proche de l'écriture Akaubku du Cameroun, l'écriture Gèze en Ethiopie, Oromo et Nko en Afrique de l'Ouest, sans parler des hiéroglyphes de l'Egypte ancienne. Ces savoirs codifiés dans les langues et écritures africaines n'existent tout simplement pas dans nos archives et bibliothèques post-coloniales qui doivent urgemment arrêter d'effacer systématiquement la véritable mémoire

la vision du monde et les actions du colonisateur, tout comme l'interprétation, le point de vue du colonisateur sur des événements et sur la vie dans la colonie. Le colonisé qui n'est pas un collaborateur du colonisateur et surtout qui ne maîtrise pas la langue du colonisateur ou de l'ancien colonisateur n'a pas accès aux documents de ces archives, il ne voit même pas en quoi lui et les siens seraient concernés. *C'est pour cela qu'il serait judicieux de parler d'archives coloniales ou postcoloniales et non d'archives nationales*. Cette situation ne change pas de façon fondamentale ou qualitative après les indépendances formelles. Le Cameroun est l'un des meilleurs exemples. L'intellectuel ou le chercheur camerounais qui ne lit pas la langue du premier colonisateur, l'allemand, ne s'aventure que très rarement sur cette période cruciale de l'histoire de son pays. Les documents sont en allemand, souvent en écriture gothique allemande imprimée ou en écriture gothique allemande manuscrite. A l'ignorance de la langue allemande s'ajoute l'ignorance de l'écriture gothique surtout gothique main, puisque même les Allemands d'aujourd'hui n'arrivent pas à déchiffrer l'écriture gothique main. Ils ne l'apprennent plus à l'école. Alors, comment le chercheur ou intellectuel camerounais pourrait-il déchiffrer le « Nachtigal Nachlass », les notes du premier consul allemand pour la Baie de Biafra et le Cameroun, entièrement écrites à la main avec l'écriture gothique puisque même un ami Allemand d'aujourd'hui, interpellé par le Camerounais, lui dira qu'il ne sait pas lire cette écriture ? Donc même la mémoire collective du dominateur allemand butera sur l'écriture ancienne qui n'est plus maîtrisée dans les temps contemporains. Alors, on serait tenté de se rapprocher des départements d'histoire de nos universités camerounaises pour y dénicher des historiens ayant une bonne formation de germaniste, ou alors des départements d'études germanistes formant des germanistes avec une solide formation en histoire. Malheureusement, les systèmes mis en place dans ces départements nous font déchanter très vite. L'exemple de la période allemande au Cameroun s'avère ainsi être un exemple patent de la mémoire collective du colonisateur, chiffrée dans les codes de sa langue, et tenant à bonne distance le colonisé qui ne saurait avoir accès à ces documents. La question centrale n'est donc pas la sauvegarde de la mémoire collective du peuple africain, mais l'archivage de la marche de l'histoire imposée par le colonisateur vainqueur.

La période allemande ayant été remplacée par la présence française et anglaise dès 1916, les archives camerounaises reflèteront la marche de l'histoire imposée par ces deux nouveaux maîtres coloniaux. Les documents raconteront l'hégémonie de l'étranger, les remises en cause par le colonisé, mais à partir de l'interprétation du colonisateur. Ce ne sont pas les Camerounais qui seront essentiellement les auteurs de ces documents, mais encore une fois l'administrateur, le militaire, le pasteur ou prêtre, le maître d'école, l'entrepreneur, l'économiste, le juriste, l'explorateur ou voyageur issus de la métropole, le collaborateur africain du colonisateur. Ces archives ne reflèteront donc pas la mémoire du peuple camerounais ou africain puisqu'il seront centrés sur le récit de l'occupant colonial et de ses acolytes.

Nous arrivons donc à la conclusion que les archives nationales du Cameroun ou de plusieurs autres pays africains, presque soixante ans après les indépendances, demeurent essentiellement des archives coloniales, avec de nouvelles phases de postcolonialité. En effet, assurant une certaine continuité, ces archives vont sauvegarder l'histoire de la naissance et de l'évolution de la nouvelle république, de ses relations avec le monde, mais en langues étrangères, en anglais ou en français, même s'il sera décrété d'en haut que le Cameroun serait un pays bilingue anglais-français. Cette négation du Cameroun profond qui utilise encore vivement ses langues camerounaises, conduit à l'exclusion ou à la marginalisation des documents rédigés dans les langues camerounaises au sein des archives nationales. Il est donc permis de se poser cette question : comment un pays



Archives nationales et mémoire collective africaine : Un dilemme profond

Conférence du Prince Kum'a Ndumbe III, professeur Emérite des Universités[1]
Fondation AfricAvenir International
Palais des Congrès de Yaoundé, 27 novembre 2018, à l'occasion de la réunion annuelle du Conseil International des Archives

Excellences,

Je remercie Monsieur le Ministre des Arts et de la Culture du Cameroun, le Professeur Narcisse Mouelle Kombi et Monsieur le Président du Conseil International des Archives David Fricker de me faire l'honneur de pouvoir m'adresser à l'auguste assemblée de ceux qui, de par le monde, sauvegardent la mémoire collective de l'humanité, grâce aux structures d'archives nationales et privées. Je vais m'appesantir sur le destin de l'Afrique dans cette collecte si primordiale.

Permettez-moi d'emblée de poser une question qui me semble fondamentale : *les archives nationales dans la plupart des pays africains, surtout francophones, après les indépendances formelles, ont-elles pu devenir les conservateurs de la mémoire collective des peuples africains concernés ?* Dans les pays assis sur leur souveraineté, archives nationales, en symbiose avec les bibliothèques nationales, sont les principaux conservateurs de la mémoire collective des peuples concernés. Elles permettent de retracer le passé d'un peuple dans la complexité du chemin parcouru, de documenter les actions des divers acteurs, aussi bien étatiques que privés.

Pour la période avant la colonisation, le chercheur se réfère d'habitude aux archives des pays le plus souvent européens ayant exploré une partie quelconque d'un territoire africain, comme les Portugais au Cameroun. Les archives portugaises raconteront alors l'histoire des périples portugais au Cameroun, de ce que les Portugais auront « découvert », mieux, porté à la connaissance du Portugal. Il s'agit ici d'une mémoire collective portugaise et européenne, et le chercheur camerounais qui a accès à la langue portugaise essayera d'égratigner des informations pour savoir comment le Cameroun était à cette époque-là, mais à partir du récit portugais, c'est-à-dire du regard de l'autre.

Les archives actuelles sont un héritage de l'ancien maître colonial, ou comme dans le cas du Cameroun, des anciens colonisateurs qui se sont suivis comme l'Allemagne, la France et la Grande Bretagne. Elles contiennent des documents établis par ces puissances européennes lors de leur règne sur le territoire camerounais, par des acteurs publics et privés. On y trouve de temps en temps, mais rarement, des documents établis par les colonisés, cependant, l'essentiel dit l'histoire de la colonie selon le récit du maître colonial, qu'il s'agisse de l'explorateur, de l'administrateur, du militaire, du prêtre ou pasteur, du voyageur, des participants à une expédition dit scientifique, de l'ethnologue, de l'économiste, du juriste, etc. Et ces documents sont confectionnés dans la langue étrangère au colonisé, c'est-à-dire dans la langue du colonisateur qui a réussi à soumettre militairement le territoire et les populations sous sa domination. *Les archives conservent donc ainsi la mémoire collective du maître colonial lors de sa domination du colonisé sur le territoire de ce dernier, reflètent*

(1) Kum'a Ndumbe III : Prince des Bele Bele/Cameroun, Professeur Emérite des Universités (Université de Yaoundé I), Dr. en Histoire, Dr. en Etudes germaniques (Université de Lyon II, 1975), habilitation en sciences politiques (Université Libre de Berlin, 1989), fondateur de : Fondation AfricAvenir International (Douala/Berlin/Paris/Vienne, 1985)

Le volet « Se former » devrait aussi évoluer à terme. Un module consacré spécifiquement aux documents électroniques est en cours de préparation par Natasha Zwarich, Professeure à l'Université du Québec à Montréal (UQAM). Des besoins ont été identifiés pour ce qui concerne les archives audiovisuelles, les photographies ainsi que les grands formats (cartes, plans, affiches par exemple). Ces thèmes pourraient déboucher sur la création de nouveaux modules.

Finalement, une bonne partie de la législation archivistique en français devrait être mise à disposition. Un effort important de collecte des informations est en cours.

Se mobiliser en faveur d'un modèle unique

Loin d'être parfait, le PIAF est pourtant un instrument que beaucoup envient à la communauté professionnelle francophone. Il faut dire qu'à ce jour il est sans équivalent à l'échelle internationale. L'un des partenaires historiques du projet, le Conseil International des Archives (ICA), qui s'est lancé dans un vaste projet qui vise à renforcer son offre en matière de formation, s'est montré très intéressé par le PIAF. Il a signé avec l'AIAF en 2018 une entente de collaboration autour du contenu du Portail. Il est possible qu'à terme l'ICA reprenne quelques éléments de contenu du PIAF ou développe des produits et prestations en coopération avec le PIAF.

Le PIAF a besoin de soutien. Il ne s'agit pas seulement d'argent, mais aussi de personnes prêtes à coopérer. Au vu du très large éventail que couvre le Portail, des compétences différentes et complémentaires sont nécessaires. Ainsi, l'avenir du PIAF dépend fortement aussi bien de l'implication des institutions qui le soutiennent financièrement depuis ses débuts, que de celui des professionnels prêts à contribuer au projet[15]. Il est donc de la responsabilité de l'ensemble des professionnels francophones de faire en sorte que le PIAF continue sur sa lancée, en alliant qualité, solidarité et service à la communauté. Aussi, nous ne pouvons qu'encourager les archivistes marocains non seulement à utiliser le Portail, mais aussi à contribuer activement à son développement.

Caroline BECKER
Webmestre et directrice des opérations du PIAF

Didier GRANGE
Président du Comité de pilotage du PIAF
Conseiller spécial - ICA
Archiviste de la Ville de Genève (Suisse)

(15) Le PIAF dépend du financement de l'AIAF, qui reçoit le soutien en particulier des Archives de l'Etat en Belgique, du Service Interministériel des Archives de France, de la Bibliothèque et Archives Canada, de la Bibliothèque et Archives nationales du Québec et des Archives fédérales suisses.

- L'analyse des statistiques de notre page Facebook[11] et de notre compte Twitter[12] vient corroborer ces informations.
- Les profils professionnels des usagers couvrent également un large spectre. Se connectent sur le PIAF des étudiants, des professionnels en phase de reconversion (totale ou partielle), des professionnels à la recherche d'informations précises (définition, référence bibliographique, texte de loi), des enseignants et des amateurs, soucieux de bien conserver leurs archives.

Des usages variés : un défi pour le comité de pilotage du PIAF !

Les profils et motivations des internautes du PIAF sont parfois très éloignés les uns des autres. Un des défis du PIAF consiste à répondre à tous ces besoins. En effet, certains n'utilisent que l'offre de formation, -optant pour un parcours linéaire ou transversal, d'autres utilisent uniquement la boîte à outils (et en particulier la bibliographie francophone), d'autres encore, moissonnent des données sur le portail et l'utilisent comme une encyclopédie de l'archivistique (grâce au moteur de recherche). Certains viennent s'informer de l'actualité du monde des archives (actualités sur la page d'accueil[13] et/ou blogue francophone[14]), certains viennent échanger, travailler entre pairs dans l'espace sécurisé (E-Pro). Il existe enfin des internautes qui utilisent l'ensemble de l'offre du PIAF.

Le comité de pilotage s'emploie quotidiennement à satisfaire les demandes des uns et des autres.

(11) https://www.facebook.com/piafarchives/

(12) PIAF webmestre : @caroline3becker

(13) http://www.piaf-archives.org/

(14) http://www.piaf-archives.org/

Un outil au service de cette diversité d'utilisateurs et d'usages

Sur le plan technologique, tout est fait pour faciliter l'accès de la communauté à cet outil. L'ensemble de l'offre pédagogique (volet « se former ») est téléchargeable au format PDF, ce qui remporte un vif succès. Nos usagers, surtout en Afrique, se connectent de plus en plus à partir d'une tablette ou d'un Smartphone (26,5% des usagers en 2018), d'où le fait qu'une interface responsive ait été développée. Enfin, le site est remanié en profondeur tous les 5-6 ans afin de suivre les progrès de la technologie et d'offrir un confort de navigation optimal à nos internautes.

Des projets

S'il existe une constante avec le PIAF, c'est que ce site est en continuel mouvement. Le fait qu'il soit un outil web, qu'il soit en interaction avec ses utilisateurs et qu'il tente de coller à l'évolution de l'archivistique contemporaine pousse le portail à se renouveler sans cesse. Aussi, il est important non seulement de lui donner vie et de l'animer au quotidien, mais aussi de le projeter dans le futur.

Deux projets majeurs sont en cours :

1- Le premier vise à combler une lacune en offrant aux utilisateurs du Portail la possibilité d'obtenir une attestation après avoir utilisé les ressources du volet « se former » et passé un certain nombre d'étapes de validation. A plus long terme, il serait souhaitable qu'un système de certification puisse être développé.

2- Aux trois volets présentés plus haut pourrait s'ajouter un quatrième, consacré à la recherche en archivistique. Cet espace permettrait de mettre à disposition des ressources méthodologiques, des informations sur les financements possibles et des actualités autour de la recherche en archivistique.

l'on appelle « référentiel-métier »[7]. Notre projet est de mettre en relation compétence par compétence ces référentiels nationaux avec les enseignements du PIAF permettant de les acquérir.

Organisation et fonctionnement

Le PIAF est aujourd'hui piloté par un Comité composé de quinze professionnels (archivistes ou enseignants en archivistique) provenant de différents pays de la Francophonie : Belgique, Canada, France, Sénégal, Suisse, Tunisie et Vietnam. Nous serions ravis d'y compter un collègue marocain !

Le Comité de pilotage se réunit une fois par an, le plus souvent à Paris, pour faire un bilan de l'avancement des projets et organiser les tâches pour l'année à venir. Ces projets sont confiés à de petits groupes de travail, composés de membres du comité. Le suivi se fait par le biais de réunions virtuelles, sur Skype.

L'évolution des contenus ainsi que la modération de l'Espace professionnel sont assurées par notre webmestre[8]. La maintenance technique est prise en charge par deux ingénieurs informaticiens de l'Université Jean Jaurès à Toulouse (France). Les décisions d'évolution majeures du Portail sont prises par le Comité directeur de l'AIAF sur proposition du comité de pilotage du PIAF.

L'intégralité des contenus du PIAF, tant sur le plan pédagogique que sur le plan informatif, est élaborée par des spécialistes de haut niveau dans leur domaine.

Le PIAF est un site participatif et collaboratif. Aujourd'hui, cette collaboration est particulièrement efficace dans l'élaboration de la rubrique « actualités » et dans la rédaction de la lettre d'information, qui est envoyée à l'ensemble des abonnés deux fois par an[9]. Cette lettre, intitulée « le cri du PIAF », est composée de deux parties : une série de nouvelles et de nouveautés touchant le PIAF ; un article de fond réalisé en collaboration avec un spécialiste sur son institution d'archives ou sur un thème précis. C'est dans ce cadre que nous avons publié en 2013 un article sur les Archives royales du Maroc[10]. Toutes les collaborations sont modérées.

Utilisation, utilisateurs, statistiques

Le PIAF est largement utilisé dans toute la Francophonie

La communauté de professionnels, enseignants, étudiants, amateurs, que fédère le PIAF est vaste et hétérogène. Qui sont les internautes du PIAF ?

- Le PIAF reçoit en moyenne 8 000 visiteurs uniques chaque mois dont 15% passent plus de quinze minutes sur le Portail et 9% plus d'une heure.
- La proportion d'internautes masculins et féminins est la même. La grande majorité des internautes a entre 20 et 45 ans (dont 41% entre 25 et 35 ans). Le PIAF touche donc bien un public à la recherche d'une formation initiale et/ou continue.
- Pour ce qui est des provenances géographiques des internautes, la France est en tête, suivie par l'Algérie, la Tunisie, le Maroc, le Canada, le Sénégal, la Suisse, la Belgique, le Cameroun et la Côte d'Ivoire. Nous avons également des internautes hispanophones, lusophones et anglophones.

(7) Le référentiel métier élaboré par l'Association des archivistes français (AAF) par exemple est téléchargeable à l'adresse suivant : http://www.archivistes.org/Referentiel-metiers-et-fiches-de-poste

(8) thebeckers@free.fr

(9) Début 2018, la lettre d'information compte 2500 abonnés.

(10) « Cri du PIAF » n°8, http://www.piaf-archives.org/le-cri-du-piaf/lettre-n%C2%B08

Une offre pédagogique concrète et proche des réalités du métier de l'archiviste du XXIe siècle

Le monde des archives est en mutation permanente. Le PIAF a pour ambition de refléter ces changements. Aussi offre-t-il des connaissances et des outils sans cesse renouvelés et actualisés d'une part, des enseignements à la fois théoriques et concrets, d'autre part. La palette des compétences requises pour exercer le métier d'archiviste s'est considérablement élargie ces vingt dernières années. Théorie et pratique archivistiques sont plus liées que jamais. Prenons quelques modules de cours en exemple pour illustrer ce propos.

Certains modules de cours sont purement théoriques :

- Les modules 1 (« Les archives pour quoi ? Pour qui ? Par qui »), 2 (« Notions générales d'archivistique »), 3 (« Législation et réglementation archivistique ») et 4 (« Déontologie professionnelle ») posent les bases de la discipline archivistique.

D'autres modules allient théorie et pratique. C'est le cas de la plupart des modules du PIAF, mais nous ne retiendrons qu'un exemple :

- Le module 5 (« Gestion des documents pour les administrations ») expose, dans le premier chapitre, des « considérations préliminaires » d'ordre général et fournit, dans le chapitre 3, des explications précises sur les cinq étapes de l'élaboration d'un plan de classement, assorties de modèles-types de plans.

On trouve également dans le PIAF des points ou des sections plus techniques :

Le module 9 (« Reproduction par microfilmage et numérisation »), section 2[5], porte sur la numérisation et propose, entre autres, un véritable guide pratique sur la numérisation.

Le PIAF propose enfin des modules de cours destinés à accompagner concrètement l'archiviste dans sa pratique quotidienne.

- Le module intitulé « Un autre regard »[6] est composé de fiches techniques et d'études de cas. Il répond concrètement à nombre de questions qui se posent dans la pratique d'un archiviste. On y trouve par exemple comment traiter un vrac en cinq étapes.

Une offre pédagogique à entrées multiples

L'accès à la formation et à l'information se fait de diverses manières sur le Portail. Il n'existe pas « un », mais « des » parcours sur le PIAF.

- Le parcours linéaire, réservé plutôt à la formation initiale, consiste à lire et apprendre les modules de cours, dans l'ordre proposé, les uns à la suite des autres.
- Les moteurs de recherche (moteur de recherche général et moteur de recherche dédié aux cours) permettent d'accéder rapidement à une information plus ponctuelle sur un thème ou une pratique. Cette approche convient mieux dans le cadre d'une formation continue.
- Enfin, nous travaillons sur un nouvel outil : un référentiel métier enrichi. Récemment, dans bon nombre de pays (France, Canada, Suisse, Belgique, pays anglo-saxons), les différentes compétences professionnelles et techniques que doit acquérir un gestionnaire d'archives ont été recensées et consignées dans un document officiel que

(5) http://www.piaf-archives.org/sites/default/files/bulk_media/m09s2/co/m9section2.html

(6) http://www.piaf-archives.org/se-former/module-un-autre-regard-gerer-les-archives-courantes-une-approche-pratique-fr

Les contenus du Portail

Une offre pédagogique organisée autour de trois volets

Les contenus du PIAF sont riches et denses : quelques milliers d'écrans, plus de 200 heures d'apprentissage, des exercices d'auto-évaluation, des outils pratiques, une plateforme de travail collaboratif et des forums de discussions.

Le cœur du PIAF est constitué par trois volets complémentaires :

- Le volet « Se former » permet d'accéder à une formation en ligne, libre et gratuite. Il s'adresse en premier lieu aux professionnels isolés, qui n'ont pas accès à des cours de base ou de perfectionnement ni à la littérature professionnelle. Il est aussi utilisé dans de nombreuses formations d'archivistique données par les institutions d'enseignement et depuis quelques années dans le cadre du Stage Technique International des Archives (STIA)[3]. Le PIAF peut également s'avérer utile pour des personnes qui souhaitent simplement s'initier à la gestion des archives, sans être pour autant des professionnels. L'intégralité de l'offre pédagogique est disponible sous deux formats : web et PDF (téléchargeables).
- Le second volet, intitulé « Se documenter», est constitué d'un ensemble de ressources documentaires destiné plutôt aux professionnels. C'est une boîte à outils qui comprend un annuaire des associations et des institutions d'archives, une bibliographie archivistique francophone, une banque de données iconographiques et une rubrique dédiée aux actualités - « le blogue » - ainsi qu'une webographie et une liste des référentiels métiers francophones[4].
- Le PIAF met également à disposition un Espace professionnel (baptisé « E-pro ») qui sert d'outil de travail collaboratif et d'échange entre pairs. Actuellement, plus de 1 500 personnes participent à cet espace où 110 groupes coopèrent sur différents sujets.

(3) Le STIA existe depuis plus de 60 ans. Il se tient aux Archives nationales françaises à Paris et offre une formation de cinq semaines à des archivistes francophones en poste depuis peu. Depuis 2013, le Portail est utilisé comme soutien et complément des enseignements dispensés.

(4) http://www.piaf-archives.org/se-documenter/les-metiers



Figure 2. Le texte de loi sur les archives promulgué au Maroc a été publié dans les actualités du PIAF.

En ligne, gratuit et libre d'accès : le PIAF au service des archivistes

Caroline BECKER et Didier GRANGE

Le PIAF fêtera en 2020 ses 15 ans d'existence. Il constitue un espace virtuel de formation, d'information et d'échanges, dédié à l'archivistique, aux archives et aux archivistes. Même s'il a été créé et demeure sous la responsabilité de l'Association Internationale des Archives Francophones (AIAF), le Portail n'est pas uniquement utilisé dans la Francophonie[1]. Selon les relevés statistiques, de nombreuses personnes issues d'autres communautés linguistiques et archivistiques le consultent.

De nos jours, le Portail est largement utilisé tant par des professionnels que par des non professionnels, des enseignants, des étudiants ou des amateurs.

En 2018, 115 454 personnes différentes ont profité des différents services qu'il offre. Le Maroc arrive sixième dans le classement du volume des connexions par pays, derrière la France, la Côte d'Ivoire, le Canada, l'Algérie et le Cameroun[2].



Figure 1. Page d'accueil du Portail International Archivistique Francophone

(1) *Texte repris et adapté d'un article publié dans la revue d'archivistique de l'Université de Cordoba (Argentine) : Caroline BECKER et Didier GRANGE « Quand une communauté professionnelle se mobilise et coopère : le Portail International Archivistique Francophone (PIAF) », *Anuario Escuela de Archivología*, n.9, 2017, pp.23-42.
Au sujet de l'AIAF : http://www.aiaf.org/accueil/. L'association est née en 1989.

(2) 30% des internautes marocains du PIAF se connectent depuis Casablanca, 23% depuis Rabat et 7% depuis Marrakech.

Archivistique
Science et métiers

gouvernement a relevé que la responsabilité de préserver ce patrimoine est un combat de toutes les composantes de la société avec à leur tête les départements gouvernementaux.





C'est la première fois que certains thèmes, à caractère transversaux, ont été discutés lors de cette réunion, étant donné que l'une des vocations principales des Archives du Maroc est la transversalité. En effet, la question des archives publiques concerne l'ensemble des départements gouvernementaux et les différentes instances concernées, de façon à garantir la conservation de la mémoire du pays et la préservation de son histoire. C'est ce qui permettra aussi à redynamiser, et à grande échelle, la stratégie globale de l'institution Archives du Maroc.

Dans le même cadre, un exposé a été présenté par le Directeur des Archives du Maroc, M. Jamaâ Baida, dans lequel il a abordé le bilan de l'institution depuis le lancement de ses activités en 2011 jusqu'à aujourd'hui, ainsi que les grands défis en termes de ressources humaines et matérielles liées à l'organisation des archives. Un autre sujet était à l'ordre du jour : il s'agit de la construction du futur siège des Archives du Maroc avec des normes internationales et en harmonie avec la stratégie nationale des archives, vu que le siège actuel est provisoire et ne respecte pas tous les standards en vigueur, recommandés par le Conseil International des Archives.

Participation à la conférence régionale sur la préservation du patrimoine documentaire dans le monde arabe organisée à Doha

Archives du Maroc a eu l'occasion de participer à une conférence régionale intitulée «**Soutenir la préservation du patrimoine documentaire du monde Arabe**», organisée les 1er et 2 décembre 2019 à Doha, par l'UNESCO et la Bibliothèque Nationale du Qatar. L'objectif est de renforcer la coopération entre les institutions culturelles et les professionnels de la conservation du patrimoine documentaire dans la région arabe.



A cet effet, l'institution a mis l'accent sur son rôle salutaire dans la collecte et la préservation du patrimoine documentaire national, sur ses efforts louables déployés pour convaincre ses partenaires ainsi que les acteurs opérant dans le domaine des archives, à reconnaître l'importance du patrimoine documentaire.

l'institut Cervantes de Tétouan du 12 novembre au 12 décembre 2019, en partenariat avec les Archives du Maroc.



Table ronde dédiée aux archives des établissements universitaires

A l'occasion de la Journée Nationale des Archives, Archives du Maroc, en collaboration avec l'Université Mohammed V de Rabat, ont co-organisé le 29 novembre 2019, une table ronde dédiée aux archives des établissements universitaires. C'est un patrimoine dont regorgent nos universités, et qui constitue une richesse, dont la valeur ne cesse de croître, tant sur le plan scientifique et que culturel.



Plusieurs représentants d'institutions universitaires ont été conviés à cette table ronde pour exposer, en vue d'un débat fructueux susceptible d'aboutir à des recommandations, l'état des lieux des archives de leurs établissements respectifs : volumétrie, supports, gestion, conservation, communication, valorisation, etc.

Les différentes contributions n'ont pas manqué d'apporter des éclairages inédits sur les archives des établissements universitaires au Maroc ; un apport qui laisse déjà entrevoir les perspectives d'une meilleure gestion de ce patrimoine.

La célébration de cette journée nationale comprend également la signature de trois conventions qui permettront aux Archives du Maroc d'enrichir ses ressources archivistiques :

- **Convention de Partenariat avec l'Université Mohammed V.**
- **Mémorandum d'Entente avec les Archives Nationales du Portugal.**
- **Convention de don d'archives privées avec M. Daniel Couturier, critique d'arts français.**







Première réunion du Conseil National des Archives

Témoins de notre histoire, les archives sont à la fois un patrimoine culturel et civilisationnel qui reflète la profondeur historique du Maroc comme l'a bien souligné le chef du gouvernement, M. Saadeddine El Othmani, à l'ouverture de la première réunion du Conseil National des Archives qui a eu lieu le 04 décembre 2019 à Rabat. Le chef du



Cette démarche s'est concrétisée par la signature d'une convention de partenariat avec M. Larbi Hilali, président de l'association, en marge de ladite table ronde. En parallèle, une autre convention a été signée avec M. Rachid Raha, président de la Fondation David Montgomery Hart des Études Amazighes.

Participation à la réunion relative à « la création d'un système national d'archivage du patrimoine audiovisuel »



Le Ministère de la Culture et de Communication (département de la Communication) a abrité, le 17 septembre 2019, une réunion de coordination relative à « la mise en place d'un système national d'archivage du patrimoine audiovisuel », en présence des représentants des établissements relevant du même ministère. Ce pari technologique et numérique concerne l'archivage des contenus audiovisuels, mais aussi la protection, la valorisation et la préservation d'un patrimoine national ancien et riche, représentatif de l'identité nationale et de la mémoire collective du Royaume.

Les participants à la réunion ont mis l'accent sur la nécessité d'investir dans les nouvelles technologies de l'information et de la communication, et ce afin de mieux organiser, réglementer et valoriser les contenus du patrimoine audiovisuel.

Participation à une conférence de l'Organisation Mondiale de la Propriété Intellectuelle



Il s'agit d'une Conférence internationale sur les limitations et exceptions relatives au droit d'auteur pour les bibliothèques, les services d'archives, les musées et les institutions d'enseignement et de recherche qui a eu lieu les 18 et 19 octobre 2019 au siège de l'OMPI à Genève (Suisse).

Reproduction de l'exposition «Présence chrétienne au Maroc : le vivre-ensemble» dans les villes de Marrakech et de Tétouan



- Dans le cadre de la 3ème édition du festival de l'Ourika dans la région de Marrakech-Safi, organisée du 1er au 03 novembre 2019, avec une exposition sur le Vivre-Ensemble au Maroc réalisée en partenariat avec les Archives du Maroc et La Fondation du patrimoine culturel judéo-marocain. L'occasion ici est de réitérer l'attachement de la société civile de l'Ourika aux valeurs de la tolérance, de la cohabitation, du dialogue et du respect de l'autre.

- Vernissage d'une exposition sur huit siècles de présence franciscaine au Maroc, organisée par

Cérémonie du protocole de remise d'archives du Ministère français des Affaires Etrangères

Archives du Maroc a reçu officiellement du Ministère français de l'Europe et des Affaires Étrangères, le 8 juin 2019, des copies d'archives numérisées se rapportant au Maroc et intéressant la période 1913-1918.



Le protocole de remise d'archives a été signé par M. Jamaâ BAIDA, Directeur des Archives du Maroc, et M. Jean-Baptiste FAIVRE, Directeur-Adjoint d'Afrique du Nord et du Moyen -Orient au Ministère français des Affaires Etrangères. La cérémonie s'est déroulée à Rabat au siège du Ministère des Affaires Étrangères et de la Coopération Internationale, en présence de M. Nasser BOURITA (le Ministre marocain des AE) et de M. Jean-Yves Le Drian (Ministre français des AE).

Célébration de la journée internationale des Archives 2019 sous le thème « Société civile et archives »

Aujourd'hui, il est indéniable que la société civile, incarnée par les associations, les fondations et les ONG à but non lucratif, joue un rôle pionnier dans le paysage démocratique des pays avancés. Elle contribue efficacement à la participation volontaire des citoyens à la gestion de la vie publique, avec des retombées positives sur la société.

Au Maroc, nous pouvons constater que le rôle de la société civile s'est accru considérablement lors des deux dernières décennies, dans divers secteurs publics.

Et c'est dans le cadre de la Journée Internationale des Archives, qu'Archives du Maroc a choisi de se pencher sur la question «**Société civile et archives»**, autour d'une table ronde organisée le 10 juin 2019 au siège de l'établissement. C'était l'occasion de débattre de plusieurs questions, comme par exemple : les associations marocaines organisent-elles leurs propres archives de manière appropriée, ce qui permettrait, le cas échéant, d'évaluer leur travail et d'assumer la continuation de leurs missions... voire servir pour la reddition des comptes ?



Cette table ronde a accueilli plusieurs associations pour discuter publiquement de leur relation avec les archives. Un échange fructueux entre les professionnels et le grand public a ainsi contribué à la diffusion de la culture des archives, porteuse de valeurs de modernité et de transparence.

Signature de conventions

Il existe certaines associations régionales, qui ont fait de la mémoire et du patrimoine leur raison d'être, comme l'Association Figuig pour le Patrimoine et la Culture des Oasis. Celle-ci a pu contacter auparavant les Archives du Maroc afin de sauver une grande quantité d'archives, de l'époque du Protectorat (environ une tonne et 200 kg), vouées à la perte.



musulmans et catholiques dans un esprit de dialogue interreligieux… Après l'indépendance, et avec le soutien des autorités marocaines, à leur tête le Roi Mohamed V et les jeunes leaders des formations politiques, le monastère va s'orienter vers une nouvelle vocation, purement intellectuelle.



Participation au stage technique international d'archives (STIA) en France

Créé depuis 1951, ce stage technique francophone s'est déroulé cette année du 25 mars au 26 avril à Paris. Une employée des Archives du Maroc, Mlle Oumayma El Kasri, a pu confronter ses expériences, en tant que stagiaire, dans tous les domaines du métier d'archiviste. De retour dans son service de travail, elle est appelée à faire fructifier ses savoirs acquis à Paris auprès de ses propres réseaux professionnels.

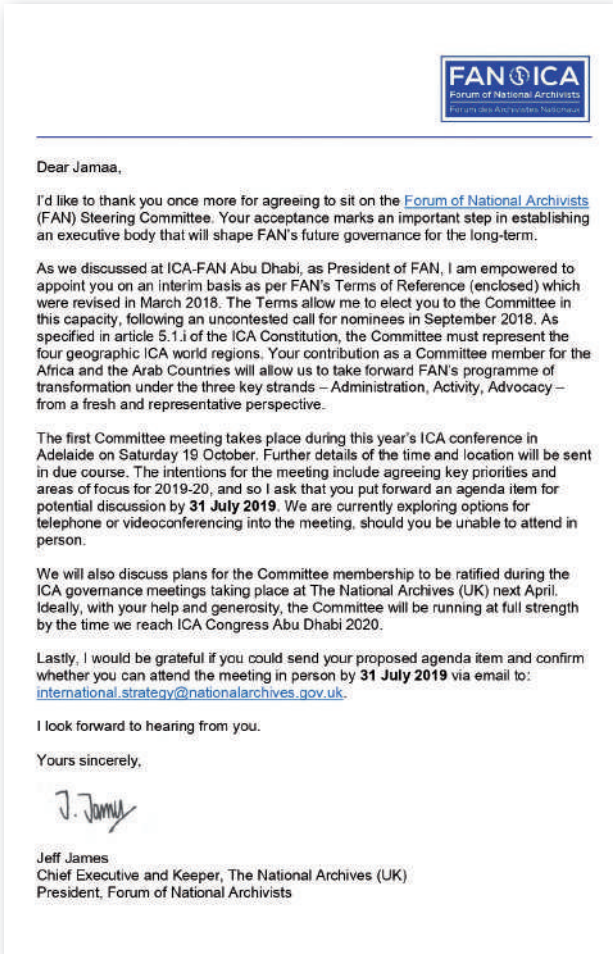


Notons ici que ce stage a pour objectifs : la formation des archivistes français et étrangers, l'échange d'expériences entre des professionnels de différents pays et la création et l'animation d'un réseau de personnes ayant assisté à ce stage.

Réunions de la Commission de programme du Conseil International des Archives à Abou Dhabi

Ces réunions ont été organisées entre le 28 avril et le 2 mai 2019 par le Conseil International des Archives (CIA), en collaboration avec les Archives nationales des Emirats arabes unis. Les membres de la Commission du Programme (PCOM) se sont réunis pour discuter la participation à la PCOM, la signification de la diversité au sein de la commission, les manières de s'assurer de la participation de membres divers, les actions possibles pour encourager les jeunes archivistes, etc.

Dans le cadre de cet évènement, une réunion du bureau exécutif du CIA s'est tenu le 30 avril en présence de M. Jamaâ BAIDA, le Directeur des Archives du Maroc. De même, une réunion du Forum des Archivistes Nationaux a proposé l'adhésion du Maroc à son comité de pilotage, comme répresentant de la région d'Afrique et du monde arabe.



FAN ICA
Forum of National Archivists
Forum des Archivistes Nationaux

Dear Jamaa,

I'd like to thank you once more for agreeing to sit on the Forum of National Archivists (FAN) Steering Committee. Your acceptance marks an important step in establishing an executive body that will shape FAN's future governance for the long-term.

As we discussed at ICA-FAN Abu Dhabi, as President of FAN, I am empowered to appoint you on an interim basis as per FAN's Terms of Reference (enclosed) which were revised in March 2018. The Terms allow me to elect you to the Committee in this capacity, following an uncontested call for nominees in September 2018. As specified in article 5.1.i of the ICA Constitution, the Committee must represent the four geographic ICA world regions. Your contribution as a Committee member for the Africa and the Arab Countries will allow us to take forward FAN's programme of transformation under the three key strands – Administration, Activity, Advocacy – from a fresh and representative perspective.

The first Committee meeting takes place during this year's ICA conference in Adelaide on Saturday 19 October. Further details of the time and location will be sent in due course. The intentions for the meeting include agreeing key priorities and areas of focus for 2019-20, and so I ask that you put forward an agenda item for potential discussion by **31 July 2019**. We are currently exploring options for telephone or videoconferencing into the meeting, should you be unable to attend in person.

We will also discuss plans for the Committee membership to be ratified during the ICA governance meetings taking place at The National Archives (UK) next April. Ideally, with your help and generosity, the Committee will be running at full strength by the time we reach ICA Congress Abu Dhabi 2020.

Lastly, I would be grateful if you could send your proposed agenda item and confirm whether you can attend the meeting in person by **31 July 2019** via email to: international.strategy@nationalarchives.gov.uk.

I look forward to hearing from you.

Yours sincerely,

J. James

Jeff James
Chief Executive and Keeper, The National Archives (UK)
President, Forum of National Archivists

Dans le même esprit des droits, les Chrétiens résidant au Maroc avaient le droit de gérer leurs affaires spécifiques conformément à leur religion et coutumes ; particulièrement ce qui est relatif à l'état civil comme le mariage, l'héritage et la justice. Il en était de même pour les libertés liées à leur vie spirituelle telle que la liberté de pratiquer leur religion et de construire leurs lieux de culte (églises, monastères…). Des photos et plans de ces églises ont été exposés dans la Galerie des Archives du Maroc (église de Saint-Joseph, église Notre Dame de Lourdes …).

Le visiteur découvre aussi deux arrêtés viziriels autorisant l'organisation d'une loterie relative à la construction d'un temple protestant à Casablanca et l'autre décrivant la construction d'une église catholique.

TROISIEME PARTIE



La présence chrétienne au Maroc est également une présence sociale. L'exposition met ainsi en exergue quelques aspects de la vie sociale des Chrétiens dans des domaines telle que la médecine à travers deux dahirs sultaniens autorisant des médecins chrétiens à exercer au Maroc en faveur de leurs coreligionnaires. De même, la présence chrétienne était visible dans l'éducation et l'enseignement à travers la construction des écoles telles que l'école de Charles de Foucould, l'école de l'Enfant Jésus et celle de Notre Dame de la Paix.

QUATRIEME PARTIE



La dernière partie de l'exposition met en avant les relations amicales et historiques qui ont lié le Maroc et le Vatican, comme en témoigne le nombre de correspondances et de délégations diplomatiques, notamment la délégation qui a été envoyée par le Sultan Moulay Hassan au Vatican, en 1888, à l'occasion du jubilé du Pape Léon XIII et dont faisait partie l'interprète franciscain espagnol José Lerchundi, auteur de la première grammaire de l'arabe dialectal du Maroc en 1872.

Cette partie se focalise également sur les visites échangées entre le Maroc et le Vatican dont celle historique et mémorable de Jean Paul II en 1985 au Maroc considérée comme la première visite d'un Pape en pays musulman à l'invitation d'un chef d'État musulman (Feu le Roi Hassan II) ainsi que la visite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI au Vatican en avril 2000.

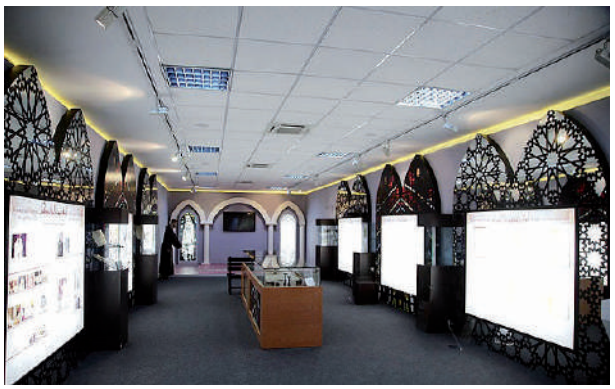
«IL ETAIT UNE FOIS TOUMLILINE»

Une publication des Archives du Maroc

Il s'agit d'un livre sur le Monastère de Toumliline, construit par des moines Bénédictins en 1952 dans la région d'Azrou au Moyen-Atlas. Cette publication retrace un aspect brillant de la présence catholique au Maroc.

En effet, ce beau livre est une continuité de l'exposition dédiée en 2015 à «**Toumliline 56/57**». Le monastère de Toumliline a été un lieu d'échange et de concertation entre

Scénographie de l'exposition





Le Maroc a longtemps été considéré comme un modèle civilisationnel singulier du vivre-ensemble et de vie commune entre les musulmans et les adeptes des autres religions, notamment les Juifs et les Chrétiens. Ces derniers, toutes églises confondues, y ont trouvé un terrain de rencontre et de cohabitation harmonieuse, sous la bienveillance des Sultans marocains qui leur ont conféré un statut leur garantissant tous les droits liés à leur vie spirituelle, sociale et économique.

C'est ce qu'a souligné S.M le Roi Mohammed VI dans son message adressé aux participants du congrès de Marrakech (2016) sur «**Les minorités religieuses en terre d'Islam: le cadre juridique et l'appel à l'action**»

«Au cours de son histoire, le Maroc a connu un modèle civilisationnel singulier de coexistence et d'interaction entre les musulmans et les adeptes d'autres religions, notamment les Juifs et les Chrétiens. Parmi les pans lumineux de l'histoire de cette concorde s'affirme la civilisation maroco-andalouse issue de cette convergence interreligieuse. En effet, commerces, arts se sont développés entre ces communautés qui partageaient aussi les fruits de la sagesse, de la philosophie et des sciences.»

PREMIÈRE PARTIE



Les relations entre les Musulmans et les Chrétiens ne datent pas d'aujourd'hui, elles sont très anciennes : elles remontent à la période des Almohades comme en témoigne le document le plus ancien exposé dans la Galerie des Archives du Maroc, il s'agit d'une lettre envoyée par le Calife almohade Abou Hafs Al Murtada au Pape Innocent IV sollicitant l'envoi d'un prêtre en charge des Chrétiens résidant au Maroc (1250) , puis à l'époque des Saadiens et à la période alaouite, notant ici que la majorité des documents disponibles couvrent la période allant de Moulay Ismail jusqu'à nos jours et qui évoquent le respect et la considération aux Chrétiens résidant au Maroc.

DEUXIÈME PARTIE

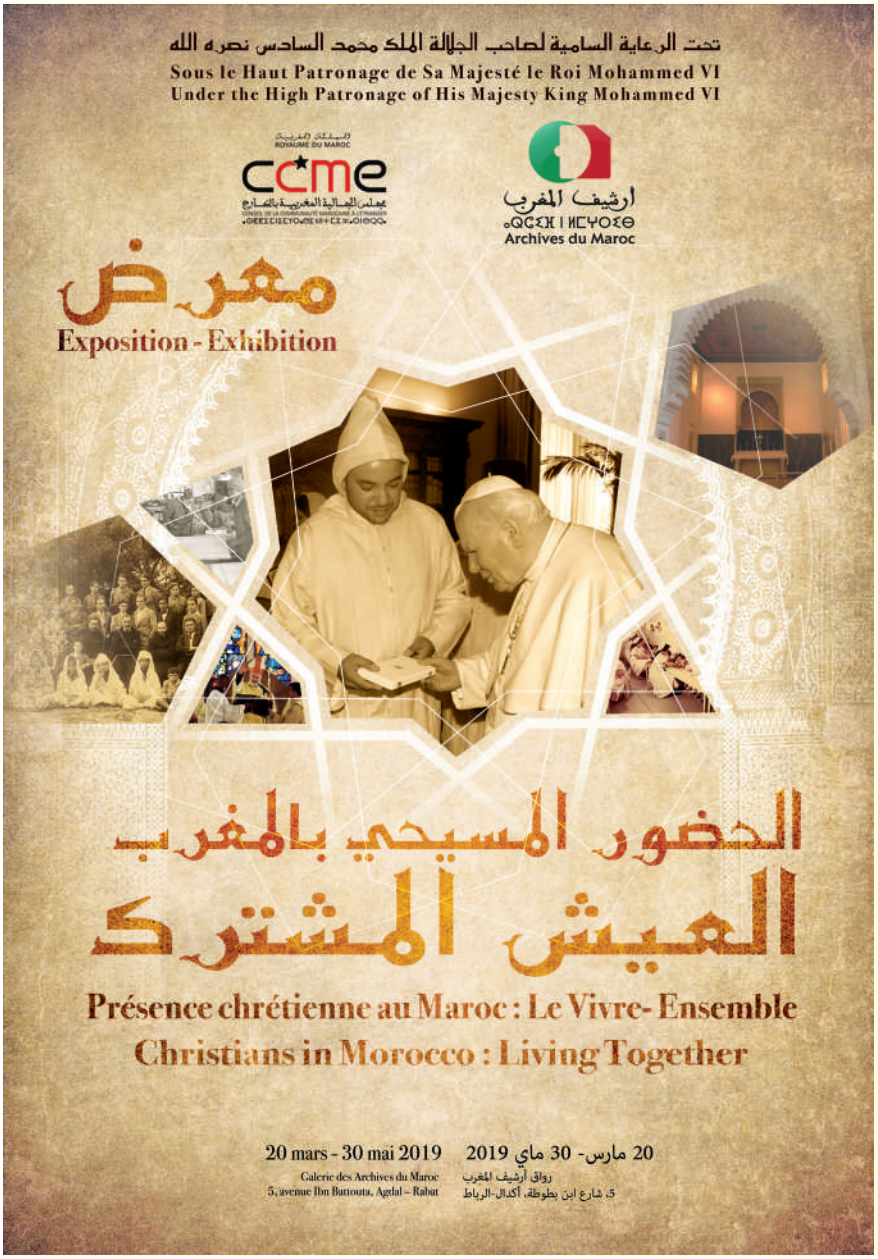
Les Chrétiens au Maroc ont joui d'un certain nombre de droits et libertés, particulièrement la liberté de circulation entre les différentes villes du Royaume Chérifien, et la liberté de pratiquer le commerce en toute quiétude avec, parfois, des privilèges économiques telle que l'exonération de certains impôts et taxes douanières.





A cet effet, la commission a tenu sa première réunion, le 18 mars 2019, au siège de la Commission Nationale de contrôle de la protection des Données à caractère Personnel (CNDP). Présidée par M. Omar Seghrouchni, président de la CNDP, la commission est composée des représentants des administrations publiques et autres, parmi lesquels une représentante des Archives du Maroc (Mme Ouafae El Kasri).

Sur le court terme, le comité a décidé la tenue d'une série de réunions consultatives avec divers secteurs gouvernementaux, institutions nationales, organes de la presse et des médias et associations de la société civile.



EXPOSITION

Présence chrétienne au Maroc : le vivre-ensemble

Organisée sous le Haut patronage de Sa Majesté le Roi Mohammed VI et en partenariat avec le Conseil de la Communauté Marocaine à l'étranger (CCME), l'exposition offre l'opportunité de jeter un regard rétrospectif sur des chapitres peu connus d'une Histoire partagée, empreinte de fortes valeurs de paix et de coexistence.

Organisée du 20 mars au 15 septembre 2019, cette exposition propose donc de remonter dans le temps jusqu'à l'époque des Almohades pour découvrir une autre facette de l'histoire du Maroc, à travers une collection inédite de documents (dahirs principalement), de photographies et d'objets.

Collaboration avec l'Atelier de l'Observatoire dans le cadre du projet « Musée Collectif de Casablanca »

L'Atelier de l'Observatoire est une association à but non lucratif créée en 2012, et c'est dans le cadre de ses activités culturelles et artistiques que l'Observatoire développe un musée participatif et collectif pour la ville de Casablanca, sous l'appellation «**Musée collectif de Casablanca**».

C'est dans cette optique que l'établissement Archives du Maroc a participé à Casablanca à la rencontre du 16 janvier 2019, qui comprenait des historiens, anthropologues, penseurs, architectes, artistes et décideurs politiques. Cette rencontre s'est articulée autour des enjeux de préservation de la mémoire urbaine de Casablanca et de l'invention collective des futurs de la ville.



Par la suite, une journée de rencontre et atelier a eu lieu, le 4 mars 2019 et dans le cadre de son projet Musée Collectif, dans les locaux des Archives du Maroc au profit de l'équipe de l'Atelier de l'Observatoire et ses proches collaborateurs. Parmi les thématiques abordées durant cette journée, la question des bonnes pratiques muséographiques.

Représentation au comité de pilotage du Gouvernement Ouvert

Le comité de pilotage du projet de Gouvernement Ouvert a tenu sa première réunion de cette année, le 6 février 2019, présidée par M. Mohamed Benabdelkader, le ministre délégué chargé de la Réforme de l'administration et de la Fonction publique, en présence notamment des représentants des départements ministériels, des instances de gouvernance et de la société civile dernièrement admis au sein du comité.

Open Government Partnership

Parmi les points abordés lors de cette réunion : l'instauration d'une nouvelle culture de dialogue avec la société civile, la possibilité d'actualisation du plan d'action national du Gouvernement Ouvert, la possibilité de mettre en place des indicateurs propres à la société civile, etc.

Adhésion à la Commission du droit d'accès à l'information

La nouvelle Commission a été créée auprès du Chef du Gouvernement, conformément à la loi 31.13 relative au droit d'accès à l'information entrée en vigueur le 12 mars 2019. Le rôle central de cette commission est d'assurer le bon exercice du droit d'obtenir des informations et d'établir les principes de transparence dans la gestion des installations publiques.

Manifestations et actualités

Editorial



Jamaâ BAIDA (Directeur des Archives du Maroc)

Nous nous réjouissons de mettre à la disposition de nos lecteurs le 4ème numéro de la revue **Archives du Maroc**. Ils y trouveront leur rubrique habituelle intitulée « Archivistique : science et métiers » qui reprend, entre autres articles instructifs, une conférence du Prince Kum'a Ndumbe III à l'occasion de la réunion annuelle du Conseil International des Archives, le 27 novembre 2018 à Yaoundé. Nous remercions vivement notre ami camerounais pour avoir accepté que nous rediffusions son message panafricaniste empreint de sagesse.

Les lecteurs ont, en outre, dans la rubrique « Manifestations et actualités », l'occasion de découvrir les principales activités qui ont marqué l'agenda de l'établissement Archives du Maroc durant l'année 2019, dont la remarquable exposition consacrée à « Présence chrétienne au Maroc : le vivre-ensemble » et qui a coïncidé avec la visite au Maroc du Pape Francis, à l'invitation de Sa Majesté le Roi Mohammed VI. Le succès qu'a connu cette exposition a dépassé les frontières nationales. Ce n'est donc pas par hasard que nous avons choisi de reprendre son thème comme « dossier spécial » du présent numéro ; une façon de diffuser encore plus largement le message du vivre-ensemble qui demeure d'une ardente nécessité. Les archives assument, de cette façon, leur vocation pédagogique.

Parmi les événements marquants de 2019, mentionnons également la réunion, pour la première fois, du Conseil National des Archives. Cette instance consultative a été créée à notre initiative pour apporter son soutien aux Archives du Maroc et proposer des mesures susceptibles de renforcer la mise en place de la stratégie nationale des archives. Un tel soutien est plus que nécessaire dès qu'il s'agit de questions transversales relatives aux archives et intéressant plusieurs départements gouvernementaux.

La réunion du 4 décembre 2019, présidée par le Chef du Gouvernement, M. Saâdeddine El Othmani, a été l'occasion de présenter devant ledit Conseil un bref historique de l'Etablissement Archives du Maroc, ses réalisations depuis 2011 et ses principales orientations. Dans cet exposé, nous n'avons pas manqué de mettre l'accent sur l'urgence que revêt l'édification d'un siège des Archives du Maroc, avec des standards internationaux en matières de collecte, de conservation, de communication et de valorisation des archives ; des bâtiments dotés d'équipements modernes et d'un personnel qualifié. Nous avons déjà acquis, non sans mal, un terrain de quatre hectares et fait élaborer le préprogramme et les études techniques indispensables. Un tel projet n'est pas un luxe ; il est structurant et digne d'un établissement public stratégique. Or, le renvoyer aux calendes grecques aurait pour conséquence immédiate de geler bien des dispositions de la loi 69/99 relative aux archives et son décret d'application ; une éventualité que nous ne souhaitons pas car elle irait à l'encontre de la raison d'être des Archives du Maroc et compromettrait sérieusement la mise en place d'une stratégie nationale des archives.



أرشيف المغرب
ⵓⵔⵛⵉⴼ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Archives du Maroc

Directeur responsable
M. Jamaâ BAIDA

Conception et réalisation

Manal BAICHOU
Adil CHOURAK
Sanaa IDRISSI OUKILI
Khalid AICH
Hassan LARHMAID
Khalil ELGHALI
Ahmed YOUBI
Houda BOUIHI
Youssef BENIJJANE

Dépôt légal :
2016PE0105
ISSN :
2509-1271
Edition: 2020

Impression :
Éditions et impressions Bouregreg

Contact :

5, avenue Ibn Battouta
Agdal - Rabat - B.P 764
(212) 05.37.77.66.85
(212) 05.37.68.35.45
secretariat@archivesdumaroc.ma
www.archivesdumaroc.ma
Archives du Maroc
Archives du Maroc

N°4-2019

Editorial

02 Jamaâ Baida, Directeur des Archives du Maroc



Manifestations et actualités

04 Manifestations et événements marquants



Archivistique: Science et métiers

14 En ligne, gratuit et libre d'accès : le PIAF au service des archivistes
(Caroline BECKER et Didier GRANGE)

20 Archives nationales et mémoire collective africaine : Un dilemme profond
(Prince Kum'a Ndumbe III)

26 Réflexions sur les archives de l'Administration au Maroc
(Khalil ELGHALI)



Dossier spécial

Présence chrétienne au Maroc Le Vivre- Ensemble

50 Respect et Considération

54 Droits et Libertés

70 Vie sociale

78 Le Maroc et le Vatican : liens historiques

Les opinions exprimées dans certains articles ne reflètent pas nécessairement celles des Archives du Maroc.



En vente

Aux Archives du Maroc

ARCHIVES DU MAROC

N°4/2019

« La question de l'archive n'est pas une question du passé [...] c'est une question d'avenir, la question de l'avenir même, la question d'une réponse, d'une promesse, d'une responsabilité pour demain ». Jacques DERRIDA



Dossier

Présence chrétienne au Maroc
Le Vivre- Ensemble

Publications des Archives du Maroc